التقريـر السنـوي

2014

نـرسم خُـطانا
نحـو التفـوّق

تفـوّق

بنك الاردن Bank of Jordan

رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

قائمة المحتويات

	رقم الصفحة
• مجلس الإدارة	8
• كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
• تقرير مجلس الإدارة 2014	14
• البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014	38
• البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2014	104
• الحاكمية المؤسسية	130
• الإفصاح والشفافية	152
• شبكة فروع بنك الأردن	154

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13، رأس المال المكتتب به

155,100,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الالكتروني: www.bankofjordan.com

Call Center: 06 580 77 77

حضرة صاحب الجلالة

الملك عبداللّه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ ولي العهد
الأمير حسين بن عبداللّه الثاني

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

الأعضاء
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
السيد يحيى زكريا محمد القضماني
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج
السيد جان جوزيف عيسى شمعون
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات
السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي
بنك الأردن الكرام،،،

يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأقدم لكم التقرير السنوي الرابع والخمسين لبنك الأردن لنستعرض من خلاله البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات المتحققة خلال سنة 2014.

أظهرت سنة 2014 تحسناً في النشاط الاقتصادي المحلي حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2014 مقابل 2.8% خلال نفس الفترة من سنة 2013. وواصلت المؤشرات الاقتصادية أداءها الإيجابي فسجلت احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية مستويات مريحة وصلت إلى حوالي 14.1 مليار دولار في نهاية سنة 2014. وأظهر معدل التضخم انخفاضاً فسجل 2.8% مقابل 5.6% لسنة 2013. كما انخفض معدل البطالة إلى 11.9% خلال سنة 2014 مقابل 12.6% لسنة 2013. ونتيجةً لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد أظهرت نتائج مراجعات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد الأردني قادر على تحقيق معدلات نمو بمستويات جيدة على الرغم من الصدمات التي أثرت ولا زالت تؤثر عليه بفعل الاضطرابات الإقليمية. كما تحسن تصنيف المملكة الائتماني الصادر من قبل مؤسسة ستاندرد آند بورز من سلبي إلى مستقر بسبب السياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها الحكومة والثقة الدولية التي يتمتع بها الأردن، حيث تترجم ذلك من خلال إصدار سندات يورو بوند في نهاية حزيران 2014 بقيمة مليار دولار. كما أن التزام الحكومة بتطبيق سياسة الانضباط المالي وعدم حاجتها لإصدار ملحق للموازنة خلال سنتي 2013 و2014 كان له أثر مباشر في نيل الثقة الدولية وثقة الدول المانحة. وعلى صعيد توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد الأردني فمن المتوقع أن يسجل 3.1% لسنة 2014 و3.8% لسنة 2015.

وعلى مستوى الاقتصاد العالمي فمن المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 3.3% في سنة 2014 وبنسبة 3.5% في سنة 2015، وذلك نظراً لتعافي النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خاصةً أمريكا ومنطقة اليورو واقتصادات الدول الصاعدة، واتباع سياسات نقدية تيسيرية في معظم اقتصادات الدول المتقدمة، وسياسات معالجة ضعف النمو في بعض الدول الأخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط اعتباراً من الربع الأخير من سنة 2014 وتوقع استمراره خلال سنة 2015. في حين من المتوقع أن تستفيد الدول المستوردة للنفط من هذا الانخفاض في تخفيض عجز الموازنة واستخدام الموارد التي يوفرها إلغاء دعم الطاقة لزيادة الاستثمار في أوجه أخرى.

لقد نجحت السياسة النقدية بقيادة البنك المركزي الأردني في تجاوز مختلف التحديات والصدمات الخارجية، الأمر الذي مكّنها من الاستمرار في تحقيق أهدافها الرئيسة المتمثلة بالحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي واحتواء الضغوط التضخمية واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وحفز النمو الاقتصادي وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

هذا وقد قام البنك المركزي الأردني بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرتين خلال سنة 2014؛ حيث تم تخفيضها خلال شهر كانون الثاني بواقع 25 نقطة أساس على كافة الأدوات، وجاء التخفيض للمرة الثانية خلال شهر حزيران بواقع 50 نقطة أساس على سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر، وعلى نافذة الإيداع بالدينار. وجاء هذان القراران في ضوء حرص البنك المركزي الأردني على حفز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار من خلال تخفيض سعر الفائدة على الائتمان الموجه من البنوك للقطاع الخاص. وقد واصل بنك الأردن خلال سنة 2014 استغلال الظروف الإيجابية المواتية للتوسع والنمو واتخاذ مواقف إيجابية على صعيد سياسته الاستثمارية والائتمانية.

السادة المساهمين الكرام،،،

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2014 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء وتنويع مصادر الإيرادات، إلى جانب تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال.

حقق بنك الأردن نتائج إيجابية خلال سنة 2014، فقد ارتفع صافي الربح العائد لمساهمي البنك إلى 47.1 مليون دينار مقارنة بمبلغ 40.7 مليون دينار في السنة السابقة، ومحققاً نمواً بنسبة 15.7%، حيث تم العمل على تجنيب مخصصات بمبلغ 15.9 مليون دينار على قائمة الدخل، لمواجهة محفظة الديون غير العاملة ومحفظة تسهيلات بنك الأردن – سورية نظراً لاستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. وقد سجلت حقوق مساهمي البنك مبلغ 335.7 مليون دينار مرتفعةً بنسبة 5.9%. كما بلغ إجمالي الدخل 124.6 مليون دينار مسجلاً ارتفاعاً بحوالي 10.2 مليون دينار وبنسبة 8.9% مقارنة بسنة 2013. وشكل صافي الإيرادات التشغيلية للبنك الحصة الأكبر من إجمالي الدخل فبلغ ما نسبته 89% من إجمالي الدخل، وسجل 111 مليون دينار محققاً ارتفاعاً بنسبة 8.2%. كما وصلت موجودات البنك إلى 2,190.2 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 5.5%.

يحظى بنك الأردن بثقة عملائه في الأسواق التي يعمل بها. وقد تترجم ذلك من خلال تعزيز قاعدة ودائع العملاء التي وصل رصيدها إلى 1,628.5 مليون دينار بنمو بلغ 84.3 مليون دينار وبنسبة 5.5%. وعلى مستوى محفظة التسهيلات الائتمانية (بالصافي) فقد شهدت ارتفاعاً بمبلغ 60.3 مليون دينار وبنسبة 5.8% مقارنة بسنة 2013 ليصل رصيدها إلى 1,100.6 مليون دينار. وقد دأب البنك على تلبية احتياجات ومتطلبات عملائه ودعمهم كشركاء في كل ما يحتاجون إليه للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفية، وبشكل يتيح التواصل المستمر معهم وتقديم إدارة شاملة ومميزة لعلاقاتهم مع البنك.

وعلى مستوى نسب الملاءة المالية والتوظيفات وكفاءة إدارة الأصول لمجموعة بنك الأردن فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.98% وبما يفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12% ولجنة بازل II البالغ 8%، بالإضافة إلى انخفاض نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى 7.21% مقابل 8.72% في نهاية سنة 2013 مما يدل على جودة المحفظة الائتمانية للبنك. ومن المؤشرات الإيجابية في هذا المجال تغطية المخصصات للديون غير العاملة بالكامل حيث بلغت نسبتها 101.9% لسنة 2014 مقابل 95.4% في نهاية سنة 2013. كما انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) إلى إجمالي الموجودات لتسجل 3.9% مقابل 4.8% في السنة السابقة. وبالنتيجة فإن هذه المؤشرات تدعم توجه البنك للتوسع في الائتمان الممنوح لعملائه في ظل توقع تحسن النشاط الاقتصادي على المدى المنظور. وعلى مستوى مؤشرات الكفاءة فقد سجلت صافي الفوائد إلى الموجودات 4.2% لسنة 2014 مقابل 4.1% في السنة السابقة. وارتفع الربح العائد لمساهمي البنك إلى إجمالي الدخل ليصل إلى 37.8% مقابل 35.6%.

كما ارتفع العائد على متوسط الموجودات إلى 2.2% مقابل حوالي 2% في نهاية السنة الماضية وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وارتفع العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك إلى 14.4% في نهاية سنة 2014 مقابل 13.7% في نهاية 2013. هذا وقد استمر البنك في المحافظة على نسب سيولة مرتفعة تجاوزت النسب المحددة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها البنك، حيث بلغت نسبة السيولة القانونية لمجموعة بنك الأردن 140.12% لسنة 2014 مقابل 138.17% لسنة 2013.

وتأسيساً على النتائج المتحققة وأداء البنك الإيجابي وجودة ونوعية أصوله وقوة مركزه المالي ونسب الملاءة والكفاءة لمجموعة بنك الأردن، يعمل البنك حالياً على إعداد دراسات جدوى التفرع في الأسواق الإقليمية للاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز تواجده إقليمياً بما يحقق تنمية أعمال البنك وتوزيع المخاطر.

السادة المساهمين الكرام،،،

واصل البنك تطبيق واستكمال مشاريع وبرامج العمل المنبثقة عن استراتيجيته للسنوات 2014 – 2016. وفي إطار سعيه لتنويع مصادر استثماراته وتنمية أعماله قام البنك خلال سنة 2014 باستحداث دائرة الأسواق العالمية بهدف إدارة محفظة البنك بالاستثمار بالأسهم العالية الجودة بالأسواق الدولية حسب الممارسات المتبعة بالصناديق الاستثمارية العالمية، وذلك بهدف تنمية مصادر استثمارات البنك وأرباحه مع المحافظة على معدلات مخاطر متدنية. كما عمل أيضاً على تأسيس دائرة الأوراق المالية بهدف تقديم خدمة الحافظ الأمين ليكون بنك الأردن أول بنك محلي يقدم هذه الخدمة للمستثمرين الأجانب في السوق الأردني. ومن خلال هذه الخدمة فإن البنك يعمل على تلبية متطلبات المحافظ والصناديق الأجنبية العالمية، وبالتالي متابعة وتقديم كافة الخدمات من حفظ للأوراق المالية للمستثمرين، وتسوية عمليات البيع والشراء.

وإيماناً من بنك الأردن لدوره في دعم النمو الاقتصادي في الأسواق التي يتواجد فيها، ومواصلة تحقيق النتائج الجيدة وتعزيز الثقة النابعة من رضى العملاء وأصحاب المصالح، فقد انتهج البنك تطبيق أفضل وآخر ما تم التوصل إليه من الممارسات الحديثة في إدارة موارده المالية والتقنية والبشرية ليحتل البنك اليوم مكانة مرموقة بين البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً. وأبرز ما تم إنجازه على مستوى تطوير تنظيم البنك إعادة تنظيم دوائره بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال؛ حيث قام البنك بضم كافة دوائر الأعمال ضمن "إدارة قطاع الأعمال" وذلك بهدف إدارة توظيفات البنك ضمن منهج متكامل، وإيجاد التناغم بين قطاعات الأعمال بما يسهم في تنمية إيرادات البنك. كما عمل البنك على إعادة تنظيم وهيكلة فروع فلسطين لتمكينها من الارتقاء بأدائها وتنمية الأعمال بما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء. كما تم ضم كافة الدوائر التي تُعنى بإدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، وإدارة مخاطر العمليات، ضمن إدارة "قطاع الامتثال والمخاطر"، وذلك من أجل تعزيز إيجاد منظومة متكاملة لإدارة المخاطر. إلى جانب تعزيز امتثال البنك لكافة التعليمات والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية.

واستمر البنك في سنة 2014 في مواكبة آخر المستجدات الحديثة في مجال استخدام الأنظمة التكنولوجية لتطوير منافذ خدمية جديدة لنُظم الدفع التي يوفرها البنك لعملائه، حيث عمل البنك على تطوير حزمة من الخدمات من ضمن قنواته الإلكترونية للارتقاء بعمليات الدفع بما يسهم في توفير الوقت والجهد والمرونة في الاستخدام والكفاءة والأمان. وبحيث تقل حاجة المستخدمين للتعامل بالنقد الورقي ومخاطر فقدانه وغيرها من المخاطر. وفي هذا المجال قام البنك بإطلاق خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال كأول بنك في الأردن يستكمل جميع متطلبات الربط مع نظام البدّالة الوطنية JoMoPay ويقدم هذه الخدمة من خلال تطبيق BoJ Mobile لتمكين عملائه من استخدام هواتفهم النقالة الذكية في إجراء عمليات دفع لمستفيدين آخرين مسجلين ضمن نظام JoMoPay وذلك انسجاماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني. هذا بالإضافة إلى إطلاق خدمة تسديد الفواتير إلكترونياً E-Fawateercom للعملاء ليتمكنوا من تسديد العديد من الفواتير لجهات حكومية وخاصة وذلك تحت إشراف وإدارة البنك المركزي الأردني وأيضاً من خلال تطبيق BOJ Mobile، مما يتيح سداد جميع الفواتير من خلال نظام واحد بشكل آلي وفوري Real Time Online.

وإدراكاً من البنك لأهمية تنمية وتطوير رأسماله المعرفي والتأسيس لبناء فريق عمل قادر على الارتقاء بأداء البنك لمستويات متقدمة، فقد استمر تطبيق برامج العمل الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية على المستوى التنظيمي والتشغيلي والتطويري وبيئة العمل حسب الخطة المستهدفة لذلك.

وبخصوص بنك الأردن – سورية فقد استمر العمل باستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المالية والمصرفية للعملاء. وفيما يتعلق بالأداء المالي فقد استمر البنك في الحفاظ على نتائج إيجابية، ومعدلات ملاءة مالية فاقت متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.48% . كما يحتفظ البنك بنسب سيولة مرتفعة بلغت 63% لكافة العملات مقارنةً بالحد الأدنى البالغ 30% .

لقد أولى مجلس إدارة بنك الأردن – وانطلاقاً من قيمه الجوهرية – أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة لقناعته بأهمية الحاكمية المؤسسية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع بناء علاقات راسخة تقوم على الشفافية والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة، وحماية حقوق مساهميه ومودعيه. وعلى هذا الصعيد عمل البنك على الارتقاء بمنظومة الحاكمية المؤسسية وفقاً لآخر المستجدات والتغيرات في الصناعة المصرفية والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

وعلى نحو موازٍ، فقد عمل البنك على الاستمرار في تطوير منظومة إدارة المخاطر، ورصد ومراقبة كافة أنواع المخاطر وإصدار تقارير بشأنها. وتتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر من أجل تحسين أساليب العمل وعكس التغيرات الحاصلة في السوق. وفي هذا الجانب تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية، وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP) وفقاً لبيانات البنك المالية كما في 2013/12/31 وقد أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. كما عمل البنك خلال سنة 2014 على استكمال تطبيق متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) والبدء في التطبيق الفعلي حسب الوقت الزمني المستهدف من (IRS) اعتباراً من 2014/7/1.

السادة المساهمين الكرام،،،

إننا في بنك الأردن نحرص على تحقيق مزيدٍ من النمو والريادة في الأسواق التي نعمل بها والوصول إلى مراكز متقدمة فيها، وتقديم حلول جديدة ومبتكرة لعملائنا بما يسهم في الارتقاء لمستوى طموحهم. ونأمل بأن تشهد سنة 2015 تحسناً في الوضع الاقتصادي المحلي واستقراراً في الوضع الإقليمي بما يسهم في توسيع أنشطة البنك على مستوى قطاعات خدمات الأفراد، الشركات المتوسطة والصغيرة، والشركات الكبرى.

واستناداً إلى نتائج البنك المتحققة لسنة 2014، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة لتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من القيمة الإسمية للسهم وبمبلغ 31.02 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي ختام لقائنا السنوي، أكرر شكري باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لعملائنا ومساهمينا على ثقتهم ودعمهم المتواصل للبنك. وكل التقدير والشكر لفريق موظفي بنك الأردن لجهودهم المبذولة في الارتقاء بمستوى أداء البنك وتحقيق النتائج المستهدفة. والشكر موصول لكافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

تقرير مجلس الإدارة

2014

الأداء الاقتصادي **2014**

الأنشطة والإنجازات **2014**

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة **2014**

أهداف خطتنا المستقبلية **2015**

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية **2014**

الأداء الاقتصادي 2014

تابع الاقتصاد الأردني خلال سنة 2014 وللسنة الثانية على التوالي مسيره بالاتجاه الصحيح وبالطريق المرسوم له، حيث استمرت مؤشراته بمواصلة اتجاهها التصحيحي وتحسن معدلات النمو. وأخذت جملة من توصيات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والمالي تؤتي نتائجها الإيجابية. وكان لنجاح الحكومة في تطبيق سياسة الانضباط المالي وعدم حاجتها لإصدار ملحق للموازنة خلال السنتين 2013 و2014 – وهو الأمر الذي يحدث لأول مرة في تاريخ المملكة – الأثر الكبير في نيل ثقة الدول المانحة. كل هذه التطورات دفعت بوكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني لتحسين تصنيف الأردن بالعملة المحلية من "سلبي" إلى" مستقر " . ومن المتوقع أن يتطور التصنيف إلى " إيجابي " في حال استمرت الحكومة بنهج السياسات الاقتصادية الإصلاحية ضمن فترة النظرة المستقبلية للسنوات الثلاث القادمة، وهو ما سينعكس إيجاباً على التقليل والحد من أكبر التحديات الاقتصادية التي لازالت قائمة، وهو تنامي حجم مديونية المملكة، والتي يلعب الوضع الإقليمي الملتهب الدور الأبرز في تناميها، إضافة إلى التقليل من تكلفة الاقتراض الداخلي والخارجي. رافق هذه التطورات إقرار وإطلاق الخطة العشرية للإصلاح لغاية سنة 2025 بتوجيهات ملكية سامية والتي تمثل خارطة طريق لكيفية النهوض بالأداء الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة. تتضمن هذه الخطة مجموعة من المحاور للإصلاح خلال السنوات العشر القادمة وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويحسن من تنافسية الاقتصاد الوطني، ويعزز قيم الاعتماد على الذات، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفيما يلي جدول يبين أداء معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال سنة 2014:

المؤشر الاقتصادي	2013	2014	الفرق
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (%)	%2.8 Sep	%3.0 Sep	%0.2
معدل التضخم (%)	%5.6	%2.8	(%2.8)
معدل البطالة (%)	%12.6	%11.9	(%0.7)
الاحتياطي الاجنبي (بالمليار دولار)	12.0	14.1	2.1
التداول بقطاع العقار (بالمليار دينار)	6.4	7.7	1.3
حوالات العاملين بالخارج (بالمليار دينار)	2.37 Nov	2.43 Nov	0.06
الدخل السياحي (بالمليار دينار)	2.2 Nov	2.9 Nov	0.7
الصادرات الوطنية (بالمليار دينار)	3.6 Sep	3.9 Sep	0.3
حجم التداول في بورصة عمان (بالمليار دينار)	3.0	2.3	(0.7)
حجم التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)	18.9	19.5 Nov	0.6
حجم الودائع في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)	27.6	30.2 Nov	2.6
رصيد صافي الدين العام (بالمليار دينار)	19.1	20.5 Sep	1.4
العجز بعد المساعدات والمنح الخارجية (مليون دينار)	741.7 Sep	561.1 Sep	(180.6)

المصدر: منشورات البنك المركزي الأردني، منشورات دائرة الإحصاءات العامة / وزارة المالية.

الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2014 على الرغم من استمرار الاوضاع الإقليمية غير المواتية والتي مازالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني وعلى مختلف القطاعات، حيث سجل نمواً بنسبة 3.0% مقابل نمو نسبته 2.8% خلال الفترة ذاتها من سنة 2013، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لنمو كافة القطاعات الاقتصادية بمعدلات متباينة، حيث سجلت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً بوتيرة متسارعة. أهمها قطاع "التجارة والفنادق والمطاعم" الذي نما بنسبة 4.3% مقابل نمو بنسبة 3.6% في الفترة ذاتها من سنة 2013، و"قطاع منتجو الخدمات الحكومية" نما بنسبة 1.9% مقابل نمو بنسبة 1.3% خلال الارباع الثلاثة الاولى من سنة 2013، والصناعات الاستخراجية الذي نما بنسبة 14.2% مقابل تراجعه بنسبة 10.5% خلال الفترة ذاتها من سنة 2013 وقطاع "الكهرباء والمياه" بنسبة 4.3% مقابل تراجعه بنسبة 0.6% خلال الارباع الثلاثة الاولى من سنة 2013، ونما قطاع الزراعة بنسبة بلغت 3% مقابل نموه بنسبة 1.0% في نفس الفترة من سنة 2013. في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال الارباع الثلاثة الأولى من سنة 2014، أبرزها قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 1.8% بالمقارنة مع نمو بلغت نسبته 4.0%، "وخدمات المال والتأمين والعقارات" بنسبة 2.7% مقارنة مع نمو بلغ 3.8%، وقطاع "الانشاءات" والذي نما بنسبة 7.8% مقابل نمو بنسبة 8.4% خلال الفترة ذاتها من السنة السابقة وقطاع "الصناعات التحويلية" بنسبة 1.5% مقارنة بنمو بلغ 1.7%، و"قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية " بنسبة 5.0% مقارنة بنمو بلغ 5.9% خلال الفترة ذاتها من سنة 2013. وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد انخفض خلال سنة 2014 ليسجل ما نسبته 2.8% مقارنةً مع معدل بلغ 5.6% في سنة 2013 وبانخفاض بلغ 2.8%.

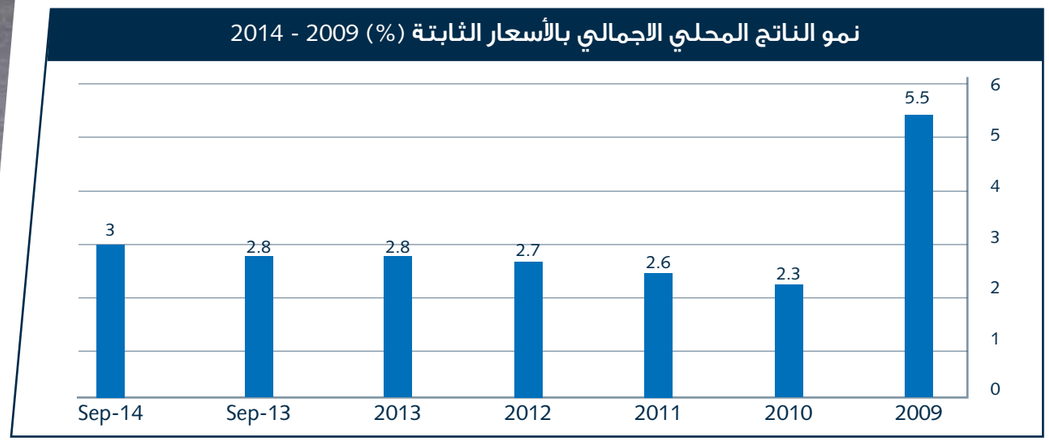

المالية العامة:

أظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة للشهور التسعة الأولى من سنة 2014 ارتفاعاً في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بما مقداره 817.8 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 19% لتصل إلى 5.1 مليار دينار، حيث سجلت المساعدات الخارجية ارتفاعاً بمبلغ 97 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 634.1 مليون دينار، فيما ارتفعت الإيرادات المحلية بمبلغ 720.8 مليون دينار وبنسبة 19.2% لتصل إلى 4.5 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 397.6 مليون دينار، وارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بحوالي 324.6 مليون دينار وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بحوالي 1.4 مليون دينار.

فيما ارتفع إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 637.2 مليون دينار وبنسبة 12.6% مسجلاً 5.67 مليار دينار تقريباً، وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمبلغ 486.4 مليون دينار أو ما نسبته 10.8%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 150.8 مليون دينار أو ما نسبته 28.3%. ونتيجة للتطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 561.1 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 741.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2013. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 1.38 مليار دينار وبنسبة 7.3% عن مستواه في نهاية سنة 2013 ليصل إلى 20.48 مليار دينار، مشكلاً ما نسبته 80% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2014.

ويذكر أن صافي رصيد الدين الداخلي سجل في نهاية التسعة شهور الأولى من سنة 2014 ارتفاعاً بمبلغ 653.8 مليون دينار ليصل إلى 12.5 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة للحكومة بحوالي 980.7 مليون دينار، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات العامة المستقلة بحوالي 326.9 مليون دينار.

القطاع النقدي والمصرفي:

واصل القطاع المصرفي الأردني خلال سنة 2014 لعب دوره المحوري في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال استمراره في تقديم التمويل اللازم لجميع مكونات الاقتصاد المحلي من أفراد وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، مولياً كل الاهتمام لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توقيع اتفاقيات عدة سواءً للحصول على قروض ميسرة أو فتح خطوط ائتمانية مع مؤسسات إنماء اقتصادية واجتماعية دولية وتوجيه هذه القروض لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واستمر البنك المركزي الأردني خلال سنة 2014 بتحقيق أهدافه من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي واحتواء الضغوط التضخمية واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

كما قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية لمرتين سنة 2014، حيث تم تخفيضها بواقع 25 نقطة أساس اعتباراً من 2014/01/20 على كافة أدوات السياسة النقدية. وجاء القرار الثاني بالتخفيض بتاريخ 2014/6/25 بواقع 50 نقطة على أدوات سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر، وعلى نافذة الايداع بالدينار. وجاء هذان القراران في ضوء حرص البنك المركزي الأردني على حفز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار من خلال تخفيض سعر الفائدة على الائتمان الموجه من البنوك للقطاع الخاص وذلك في ضوء استمرار التحسن في معظم المتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني وتراجع الضغوط التضخمية ووصول الاحتياطيات الأجنبية لمستويات مريحة.

وأصدر البنك المركزي الأردني خلال سنة 2014 عدداً من التعليمات التي من شأنها تطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسويات إلكترونياً، إضافة إلى إصداره لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك والتي تأتي بهدف الارتقاء بمستوى العمل المصرفي وتنسجم مع المبادئ التي صدرت عن كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الاستقرار المالي، لمعالجة الثغرات التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية في حوكمة المؤسسات المالية.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 14.1 مليار دولار (9.98 مليار دينار أردني) في نهاية سنة 2014 وبنسبة نمو بلغت 17.3% عن نهاية سنة 2013. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2014 ارتفاعاً بنسبة 6.8% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2013 لتصل إلى حوالي 29.2 مليار دينار. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 2.6 مليار دينار وبنسبة 9.6% مقارنة مع نهاية سنة 2013 لتصل إلى 30.2 مليار دينار، حيث ارتفعت ودائع الدينار بنسبة 13.7% ولتبلغ قيمتها 23.9 مليار دينار. في حين تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 3.6% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 6.4 مليار دينار. أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 2.9% لتصل إلى 19.5 مليار دينار. ومن حيث توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بحوالي 13.1%، ولقطاع التعدين بنسبة 11.9%، كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الإنشاءات بحوالي 9.8%، والتسهيلات الممنوحة لقطاعات أخرى (الأفراد) بحوالي 9.8%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 45.2 مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت حوالي 5.6% مقارنة برصيدها في نهاية سنة 2013.

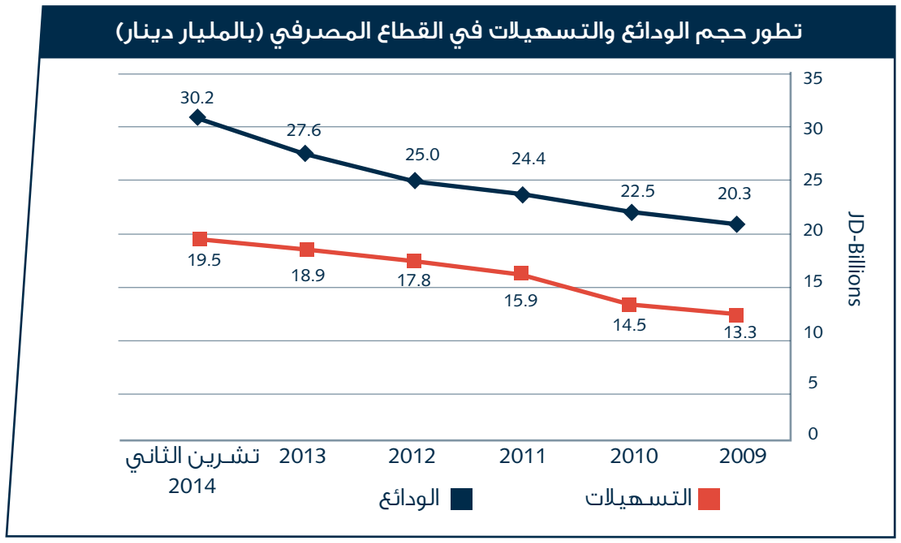

وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهدت انخفاضاً خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2014، باستثناء ودائع الطلب، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.42% والتوفير 0.82% ولأجل 4.14% بارتفاع بلغ 4 نقاط أساس لودائع الطلب، وانخفاض بلغ 5 نقاط أساس لودائع التوفير، وانخفضت على ودائع الأجل بمقدار 83 نقطة أساس مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2013. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال سنة 2014 فقد بلغ 9.04% للجاري مدين بانخفاض 16 نقطة أساس، وانخفض على القروض والسلف بمقدار 15 نقطة أساس ليصل إلى 8.88%، وعلى الكمبيالات المخصومة أيضاً بمقدار 17 نقطة أساس ليسجل 9.96%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2013.

نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في معظم مؤشراتها خلال سنة 2014 في ظل الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية والدول المحيطة بالأردن، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية سنة 2014 بنسبة ضئيلة بلغت 0.8% مقارنة مع نهاية سنة 2013 لتنخفض إلى ما قيمته 18.1 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية خلال سنة 2014 إلى 4,237.6 نقطة مقارنة بـ 4,336.7 نقطة في نهاية سنة 2013 وبنسبة بلغت 2.3%. وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 75.8% في نهاية سنة 2014 مقارنة بنسبة بلغت 83% في نهاية سنة 2013. في حين سجل حجم التداول خلال سنة 2014 تراجعاً بنسبة 25.2% ليبلغ حوالي 2.3 مليار دينار وبانخفاض مقداره حوالي 764 مليون دينار مقارنة بنهاية سنة 2013. وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة في نهاية سنة 2014 تدفقاً سالباً بمقدار 22.1 مليون دينار مقارنة مع تدفق موجب بلغ 146.9 مليون دينار في نهاية سنة 2013. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت حتى نهاية سنة 2014 ما نسبته 48.9% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 48.8% في نهاية سنة 2013.

التجارة الخارجية:

سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة ارتفاعاً في الأداء خلال التسعة شهور الأولى من سنة 2014، فارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2014 بمقدار 744.3 مليون دينار وبما نسبته 4.9% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة ليصل حجمها إلى حوالي 16 مليار دينار. فيما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بحوالي 308.1 مليون دينار لتصل إلى ما يقارب 3.9 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدّر لها وبنسبة 18.2% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق العراقية في المرتبة الثانية وبنسبة 16.45%. فيما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2014 بمبلغ 436.2 مليون دينار وبما نسبته 3.7% لتصل إلى حوالي 12.1 مليار دينار. وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 19.3% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 10.4%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام والمشتقات النفطية على ما نسبته 26.1% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 2.8 مليار دينار تقريباً. ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 7.6 مليار دينار وبنسبة 1.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013.

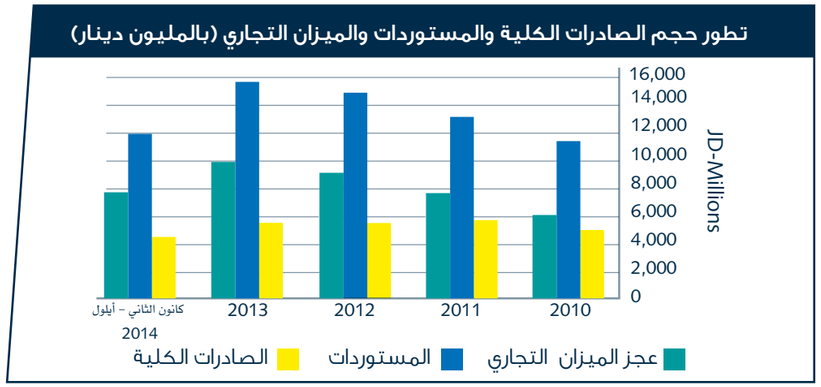

الأداء الاقتصادي 2015:

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً يصل إلى 3.3% في سنة 2014 ونمواً بنسبة 3.5% في سنة 2015. وذلك نظراً لتوقع تعافي النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خاصةً في أمريكا ومنطقة اليورو واقتصادات الدول الصاعدة. واتباع سياسة نقدية تيسيرية في معظم الاقتصادات المتقدمة، وسياسات معالجة ضعف النمو في بعض الدول الأخرى. فمن المتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة نمواً بنسبة 1.8% في سنة 2014 و2.4% في سنة 2015. واقتصاديات البلدان النامية والصاعدة من المتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 4.4% في سنة 2014 و4.3% في سنة 2015. أما بالنسبة للاقتصاد الأردني واستناداً إلى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإنه يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% لسنة 2014 و3.8% لسنة 2015، ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى حوالي 1.8% لسنة 2015. ووفقاً لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2015 فقد بلغ حجم موازنة الدولة (الحكومة المركزية) 8.1 مليار دينار (6.9 مليار دينار نفقات جارية و 1.2 مليار دينار نفقات رأسمالية)، وبذلك سيبلغ العجز في الموازنة 688.4 مليون دينار بعد المنح المقدرة بنحو 1.1 مليار دينار. أما موازنة الوحدات الحكومية ستبلغ 1.8 مليار دينار، وبعجز مالي قبل التمويل يبلغ 998 مليون دينار. ويأتي التركيز على موازنة الدولة لسنة 2015 بحيث تتضمن زيادة في نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات لتبلغ 14.5% في سنة 2015 مقارنة بنسبة 14.2% المعاد تقديرها سنة 2014.

وفيما يتعلق بالقطاع النقدي والمصرفي الأردني فمن المتوقع خلال سنة 2015 أن تحافظ الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي على مستويات مريحة، واستمرار التوجه لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص، ومواصلة الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي استناداً إلى مؤشرات المتانة المالية وأبرزها: نسبة كفاية رأس المال التي سجلت 17.4% كما في نهاية حزيران 2014 مقابل 18.4% في نهاية سنة 2013، ونسبة السيولة القانونية التي سجلت 150.2% مقابل 149.1%. كما حافظت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في نهاية حزيران 2014 على نفس مستوياتها المسجلة في سنة 2013 فبلغت 7%.

وستشهد سنة 2015 مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة، إضافة إلى استمرار توجيه الموارد المالية الخارجية (الدعم والمنح والقروض) بمختلف مصادرها سواء أكان من المنحة الخليجية، أم من التمويلات الناتجة عن اتفاقية الاستعداد الائتماني الموقعة مع صندوق النقد الدولي والمنحة الامريكية، للإنفاق على المشاريع الرأسمالية التنموية ودعم الموازنة العامة للدولة. كما سيتم تطبيق المرحلة الثانية من رفع أسعار الطاقة الكهربائية ضمن استراتيجية متوسطة المدى للطاقة تهدف إلى الوصول إلى أن تحقق شركة الكهرباء الوطنية تغطية تكاليفها التشغيلية بالتوافق مع استهداف دعم الطاقة للمستحقين والذي سيتضمن إعفاء شريحة الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الزيادة في التعرفة الكهربائية هذا على الرغم من الانخفاض الذي شهده سعر النفط عالمياً.

الأنشطة والإنجازات 2014

استمراراً للجهود المتواصلة التي بذلها بنك الأردن ولازال عبر مسيرته البالغة 54 عاماً من الإنجاز والعطاء والتميز في تلبية متطلبات السوق واحتياجات عملائه المتنوعة محلياً وإقليمياً، فقد واصل البنك خلال سنة 2014 الارتقاء نحو طريق الريادة في عالم الخدمات المصرفية. حيث استمر في تطبيق برامج ومشاريع عمله الاستراتيجية المتضمنة تقديم باقة من البرامج التمويلية المتنوعة والتي تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتسهم بفاعلية في تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى تقديم الخدمات بأعلى مستويات الجودة لعملائه، وتفعيل مبدأ الشراكة معهم من خلال متابعة الأعمال والتشجيع على التطوير في كافة المجالات التي يعمل فيها.

وإيماناً من بنك الأردن لدوره في دعم النمو الاقتصادي في الأردن والأسواق التي يتواجد بها، ومواصلة تحقيق النتائج الإيجابية وتعزيز الثقة النابعة من رضى العملاء وأصحاب المصالح، وتنمية شعور العاملين بالبنك بالانتماء والمتابعة الدقيقة لاحتياجات العملاء، فقد انتهج البنك تطبيق أفضل وآخر ما تم التوصل إليه من الممارسات الإدارية الحديثة في إدارة موارده المالية والتقنية والبشرية ليحتل بنك الأردن اليوم مكانة مرموقة بين البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2014 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء وتنويع مصادر الإيرادات، إلى جانب تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال. وتحقيق أعلى معدلات الإنجاز النوعية والكمية في بيئة تتميز بالتحدي والمثابرة على التنفيذ. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.98% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 140.12%. كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 7.21% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10%. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى 101.9% لسنة 2014.

لقد استطاع بنك الأردن في سنة 2014 تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مساهمي البنك. فبلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 47.1 مليون دينار وليحقق ارتفاعاً بنسبة 15.7% وبمبلغ 6.4 مليون دينار مقارنة بسنة 2013. فيما سجل صافي الأرباح للبنك قبل الضريبة حوالي 60 مليون دينار مقارنة بمبلغ 50.2 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع 19.5%. كما بلغت موجودات البنك 2,190.2 مليون دينار مقابل 2,076.9 مليون دينار وبنمو بلغ 5.5% مقارنةً مع نهاية السنة السابقة 2013. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 335.7 مليون دينار وبنسبة 5.9%.

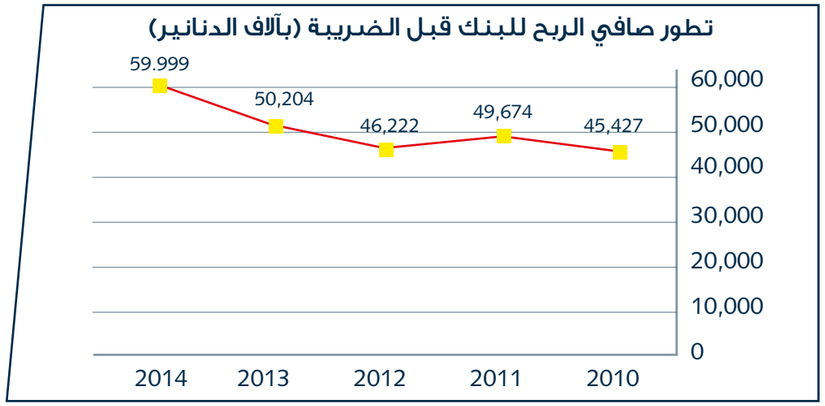

وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,628.5 مليون دينار، حيث ارتفعت ودائع الطلب بمبلغ 31.3 مليون دينار وبنسبة 7.3% لتصل إلى 461.1 مليون دينار، ونمت ودائع التوفير بما قيمته 55.1 مليون دينار وبنسبة 9.8% لتصل إلى 620 مليون دينار، كما نمت ودائع الأجل بمبلغ 35.6 مليون دينار وبنسبة 8% عن نهاية سنة 2013، كما وسجلت شهادات الإيداع ما قيمته 67.9 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت 35.7%.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية في ظل ازدياد مخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 60.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 5.8% مقارنةً بسنة 2013 لتصل إلى 1,100.6 مليون دينار.

وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت تسهيلات قطاع الشركات الكبرى بمبلغ 69.4 مليون دينار وبنسبة 14.4% لتصل إلى 551.6 مليون دينار. وبلغت القروض العقارية ما قيمته 192.9 مليون دينار محققةً ارتفاعاً بنسبة 11.5%. فيما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى 131.1 مليون دينار وبنسبة 4.5% مقارنةً بنهاية سنة 2013. كما سجلت تسهيلات قطاع الأفراد 257.9 مليون دينار، والتسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام 63.4 مليون دينار. كما قام البنك بتوظيف مصادر أمواله في الموجودات المالية حيث بلغت حجم محفظة الموجودات المالية حوالي 505 مليون دينار.

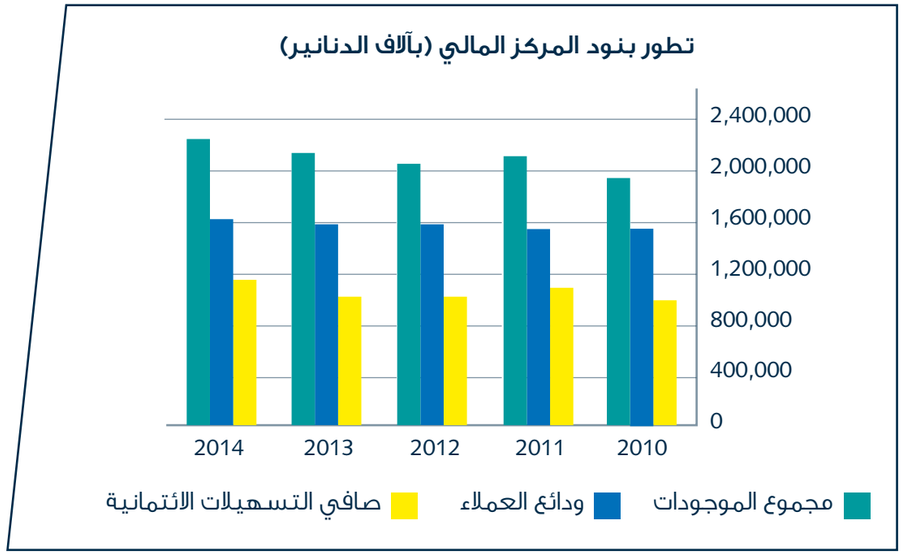

وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد بلغ إجمالي الدخل ما قيمته 124.6 مليون دينار، مرتفعاً بنسبة 8.9% مقارنة بسنة 2013. كما بلغ صافي إيراد البنك التشغيلي حوالي 111 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 89% من إجمالي الدخل. وارتفعت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية لتسجل 3.9 مليون دينار، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية ما قيمته 2.8 مليون دينار مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 55% عن سنة 2013. أما إجمالي المصروفات فقد حافظت على نفس مستواها المسجل تقريباً في سنة 2013 ليصل إلى 64.6 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 0.6% مقارنةً بسنة 2013.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية، والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقاً لمتغيرات السوق. فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لفروع الأردن 4.2% و5.4% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 10.5% وللتسهيلات بنسبة 7.1%، من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن – سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 2.8% وللتسهيلات 4% من إجمالي ودائع وتسهيلات المصارف الخاصة في السوق السوري وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن توجيه موارده نحو تحقيق نمو مستدام من خلال تطبيق أحدث الأساليب ونماذج العمل لتعزيز مكانته السوقية في القطاع المصرفي، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء بأعلى مستويات الحرفية والدقة والسرعة. فخلال سنة 2014 عمل البنك على تطوير مجموعة منتجاته وخدماته وزيادة سرعة العمليات لتحسين الكفاءة والأداء. بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء وتعزيز رضى العملاء.

وفي إطار سعي البنك لتنويع مصادر استثماراته وتنمية أعماله قام البنك باستحداث دائرة الأسواق العالمية في مطلع الربع الثاني من سنة 2014، وذلك بهدف إدارة محفظة البنك بالاستثمار بالأسهم العالمية الجودة بالأسواق العالمية حسب الممارسات المتبعة بالصناديق الاستثمارية الدولية. مما سيعزز تعظيم العائد على الموجودات بالعملات الأجنبية واغتنام الفرص الواعدة في سوق رأس المال العالمي مع المحافظة على معدلات مخاطرة متدنية.

كما تم أيضاً استحداث دائرة الأوراق المالية بهدف تقديم خدمة الحافظ الأمين ليكون بنك الأردن أول بنك محلي يقدم هذه الخدمة. حيث قام البنك بتهيئة البنية التحتية التقنية، وإعداد السياسات والإجراءات اللازمة لتقديم هذه الخدمة للمستثمرين الأجانب في السوق الأردني. ومن خلال هذه الخدمة فإن البنك يتيح للمستثمرين ضمان استمرارية الخدمة المقدمة لهم وحماية حقوقهم في ظل تقديمها من قبل بنك محلي، ليكون قادراً على تلبية متطلبات المحافظ والصناديق الأجنبية العالمية وبالتالي متابعة وتقديم كافة الخدمات من حفظ للأوراق المالية للمستثمرين، وتسوية عمليات البيع والشراء.

خدمات الأفراد:

يولي البنك كل العناية والاهتمام بقطاع الأفراد وهو ما يدفعه لتوفير منتجات وخدمات وفق أفضل الممارسات المصرفية الحديثة لتلبية تطلعات العملاء. وفي هذا المجال فقد طوّرت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد نموذج أعمالها بالاستناد إلى الاستراتيجية الجديدة مرتكزة على دراسة المنافسين والعملاء والتغيرات بالسوق.

ومن منطلق حرص البنك على تطوير برامج تلبي متطلبات مختلف شرائح العملاء، فقد تم طرح حملة خاصة بالقروض العقارية. شملت هذه الحملة العملاء الأردنيين والمغتربين خارج الأردن والمقيمين من غير الأردنيين. وصممت بمزايا تنافسية عديدة وحلول تناسب مختلف الاحتياجات. كما تم طرح حملة القروض الشخصية مقابل تأمينات نقدية وشهادات الإيداع بالعملات الأجنبية. هذا بالإضافة إلى إعداد عروض خاصة للسلف الشخصية لبعض الشركات المعتمدة. كما أطلق البنك برنامج المكافآت الشامل "نقاطي" وهو الأول من نوعه في الأردن لمكافأة عملاء الباقات المصرفية على معاملاتهم المصرفية.

واستناداً إلى الجهود المبذولة للمحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد واستحداث منتجات جديدة تتماشى مع رغبات العملاء وتعزز مكانة البنك التنافسية في قطاع خدمات الأفراد، فقد تم إطلاق حساب التوفير الجديد مارثون في شهر نيسان 2014 والذي يستهدف فئة الشباب من عمر 18 عاماً فما فوق. كما تم تعديل الجوائز الخاصة بسحوبات التوفير في الأردن وفلسطين لعام 2014.

كما واصل البنك تطوير مستوى جودة الخدمة المقدمة لعملائه بالفروع عن طريق الاستمرار في برنامج قياس رضى العملاء على عدة مستويات من خلال شركة متخصصة؛ حيث تم الانتهاء من المرحلة الثانية من برنامج قياس رضى العملاء، وتصدّر بنك الأردن المرتبة الأولى للمرة الثانية على التوالي في هذه الدراسة بين البنوك التي شملتها الدراسة في السوق المصرفي. كما استمر البنك في تطبيق برنامج العميل الخفي لضمان تقديم مستوى مميز من الخدمة للعملاء في الفروع. هذا وتم إطلاق صفحة البنك الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي Facebook بما يتيح تعزيز التواصل مع عملاء البنك بأسلوب عصري ومتطور ومتابعة آخر المستجدات على خدمات ومنتجات البنك.

خدمات الشركات:

واصل بنك الأردن من خلال مجموعة تنمية أعمال الشركات تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، وذلك على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة بالاقتصاد المحلي وما تفرزه التحولات السلبية في الدول المحيطة من تأثير على حركة التجارة البينية بين الأردن وهذه الدول. وقد دأب البنك لتقديم خدماته لعملاء قطاع الشركات من خلال فريق متكامل يتمتع بأفضل الخبرات المصرفية ويعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات عملائه ودعمهم كشركاء في كل ما يحتاجون إليه للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفية، وبشكل يتيح التواصل المستمر معهم وتقديم إدارة شاملة ومميزة لعلاقاتهم مع البنك. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها على مستوى الشركات الكبرى خلال سنة 2014 فقد كانت قطاعات: الطاقة، تجارة المواد الغذائية، تجارة السيارات، قطاع الأدوية، قطاع الصناعة. كما استمر البنك في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الكبرى من خلال قروض التجمع البنكي، والتي وصل رصيدها في نهاية سنة 2014 إلى 34.5 مليون دينار.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

إيماناً من بنك الأردن في أهمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني ودوره المحوري في إيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق تنمية اقتصادية لمختلف مناطق المملكة، فقد واصل البنك خلال سنة 2014 تقديم خدماته إلى قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال مراكزه المتخصصة والمنتشرة في معظم محافظات المملكة. وعمل البنك على توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، والتركيز على بناء شراكات وتعاقدات مع المؤسسات الداعمة لهذا القطاع، حيث تم زيادة عدد العملاء المضمونين تحت مظلة الشركة الأردنية لضمان القروض. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها فقد كانت: شركات الإسكان، التجارة المتعلقة بالإنشاءات، والصناعات الغذائية وتجارتها.

وبخصوص تطبيق البنك لقاعدة بيانات الشركات (برنامج كنز) فقد تم الانتهاء من المشروع وبدأت الاستفادة الفعلية منه من خلال الاستعلام عن الشركات والحصول على المعلومات المطلوبة. ويتم حالياً تطبيق البرنامج بكفاءة وفاعلية من خلال دوائر تنمية الأعمال في البنك.

خدمات التأجير التمويلي:

واصل بنك الأردن خلال سنة 2014 تنويع خيارات التمويل لعملائه، فاستمر في تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول والقطاعات. وتم استهداف قطاعات جديدة في السوق شملت: قطاع الخدمات، القطاع الطبي، القطاع الصناعي، وقطاع العقار. ولغايات تطوير وتحسين التغطيات التأمينية لعملاء التأجير التمويلي، يتم التامين على العقار الممول وعلى حياة المستأجرين من خلال شركات التأمين المعتمدة للبنك. وفي سبيل ترويج منتجات التأجير التمويلي تم إطلاق حملة تسويقية باستخدام الوسائل الإعلانية المختلفة بالإضافة إلى الفروع وأجهزة الصراف الآلي وموقع البنك الإلكتروني. هذا وقد تم إعداد إجراءات عمل تواكب استحداث قسم التنفيذ لدى شركة الأردن للتأجير التمويلي.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

واصل البنك خلال سنة 2014 تعزيز شبكة الفروع المحلية ومنافذ التوزيع في مختلف المناطق الحيوية في المملكة تماشياً مع استراتيجية البنك التي تهدف للتواجد في مناطق جغرافية تخدم مختلف قطاعات الأعمال. وقد تم خلال سنة 2014 افتتاح فروع جديدة شملت فرع الجبل الشمالي وفرع درة خلدا، وتعزيز تواجد البنك في شارع المدينة المنورة / تلاع العلي بافتتاح فرع ثانٍ في نفس الشارع باعتباره مركزاً تجارياً وخدمياً. كما تم افتتاح مركز خدمة "عملاء المميز" في فرع درة خلدا الجديد بما يتيح إعطاء الخصوصية اللازمة لتلبية احتياجات شرائح عملاء "المميز" وزيادة مستوى رضاهم وبما يعزز مستوى تنافسية البنك ويعمل على استدامتها.

وبهدف تطوير بيئة الخدمة في الفروع فقد تم تحديث كل من فروع الجبيهة، الكرك، الدوار الأول، السوق التجاري والصويفية. وقد روعي في عمليات تحديث الفروع محاكاتها لتطبيقات الهوية المؤسسية للبنك لتصميم بيئة مناسبة ومريحة لخدمة العملاء.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

استمر البنك في سنة 2014 في مواكبة آخر المستجدات الحديثة في مجال استخدام الأنظمة التكنولوجية لتطوير منافذ خدمية جديدة لنظم الدفع التي يوفرها البنك لعملائه، حيث عمل البنك على تطوير حزمة من الخدمات من ضمن قنواته الإلكترونية للارتقاء بعمليات الدفع بما يسهم في توفير الوقت والجهد والمرونة في الاستخدام والكفاءة والأمان. وبحيث تقل حاجة المستخدمين للتعامل بالنقد الورقي ومخاطر فقدانه وغيرها من المخاطر. وفي هذا المجال قام البنك بإطلاق خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال كأول بنك في الأردن يستكمل جميع متطلبات الربط مع نظام البدالة الوطنية JoMoPay ويقدم هذه الخدمة من خلال تطبيق BoJ Mobile لتمكين عملائه من استخدام هواتفهم النقالة الذكية في إجراء عمليات دفع لمستفيدين آخرين مسجلين ضمن نظام JoMoPay وذلك انسجاماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني. هذا بالإضافة الى إطلاق خدمة تسديد الفواتير إلكترونياً E-Fawateercom للعملاء ليتمكنوا من تسديد العديد من الفواتير لجهات حكومية وخاصة وذلك تحت إشراف وإدارة البنك المركزي الأردني وأيضاً من خلال تطبيق BOJ Mobile، مما يتيح سداد جميع الفواتير من خلال نظام واحد بشكل آلي وفوري Real Time Online. بالإضافة إلى إطلاق بطاقة webCharge فيزا إلكترون بالتعاون مع شركة أرامكس للتسوق الآمن عبر الإنترنت. وعلى صعيد توسيع شبكة الصراف الآلي، فقد استمر البنك في توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (118) في الأردن، (47) منها مزود بخدمة الإيداع النقدي الفوري. وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في فلسطين 39 جهازاً.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

واصل البنك خلال سنة 2014 السير على طريق ريادة القطاع المصرفي في الأساليب التنظيمية والقواعد التكنولوجية وأنظمة الاتصالات وسياسات وإجراءات العمل وبما يمكنه من تحقيق الفعالية والكفاءة في هذا الجانب. حيث تم تعديل واستحداث العديد من الإجراءات وآليات العمل بما يتوافق مع متطلبات العمل والمشاريع التي يتم تطبيقها. وعلى صعيد تطوير وتنظيم الدوائر والوحدات في البنك فقد تم خلال سنة 2014 إعادة تنظيم دوائر البنك بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال؛ حيث قام البنك بضم كافة دوائر الأعمال ضمن "إدارة قطاع الأعمال" وذلك بهدف إدارة توظيفات البنك ضمن منهج متكامل وإيجاد التناغم بين قطاعات الأعمال بما يسهم في تنمية إيرادات البنك. كما عمل البنك على إعادة تنظيم وهيكلة فروع فلسطين لتمكينها من الارتقاء بأدائها وتنمية الأعمال بما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء. كما تم ضم كافة الدوائر التي تُعنى بإدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، وإدارة مخاطر العمليات، ضمن إدارة "قطاع الامتثال والمخاطر"، وذلك من أجل تعزيز إيجاد منظومة متكاملة لإدارة المخاطر. إلى جانب تعزيز امتثال البنك لكافة التعليمات والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية.

كما تم إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي العام للبنك بما يتوافق مع إعادة تنظيم دوائر البنك، وفي هذا السياق تم تنظيم الهياكل لعدد من الدوائر مثل (دائرة العمليات المركزية، دائرة الائتمان، مركز الخدمة الهاتفية، والخدمات الهندسية). وعلى صعيد دائرة عمليات الودائع المركزية فقد تم إعادة تنظيمها وفصل العمليات المتعلقة بالشيكات (الواردة، المقاصة، والمؤجلة) ضمن دائرة خاصة بذلك وهي دائرة المقاصة المركزية والملفات، كما تم أيضاً إعادة تنظيم دائرة الامتثال والمخاطر لتضم كل من دائرة الامتثال، ودائرة مخاطر السوق والعمليات، وترتيباً على ذلك تم إعداد وتعديل الأوصاف الوظيفية للوظائف التي تم استحداثها.

وانسجاماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني تم تطبيق الرمز الدولي للحوالات IBAN وتعديل إجراءات العمل والنماذج الخاصة بها. كما تم تعديل البرامج الخاصة باحتساب المخصصات حسب العملة. وعلى صعيد الأنظمة الآلية تم الانتهاء من تطبيق خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال والتي تُقدم من خلال تطبيق BoJ Mobile، وخدمة تسديد الفواتير إلكترونياً E-Fawateercom للعملاء والتي تقدم من خلال تطبيق BOJ Mobile أيضاً. كما تم الانتهاء من فحص IGrafex upgrade، نظام التقييم الائتماني لعملاء الأفراد (Score Card) ونظام أتمته القرار الائتماني (CDA)، نظام الموارد البشرية HRMS فلسطين. وقد تم استكمال كافة متطلبات تطبيق منتج الفيزا إلكترون من نوع webCharge. بالإضافة الى استكمال المتطلبات الخاصة بتقديم الخدمات البنكية إلى شركات الصرافة، وتعديل إجراءات التسهيلات الائتمانية بما يتوافق مع السياسة الائتمانية المعتمدة، وتنظيم إجراءات العمل الخاصة بدائرة المتابعة والتحصيل لبنك الأردن – سورية.

هذا وقد تم فحص وتجهيز البنية التحتية لنظام متطلبات الامتثال الضريبي FATCA وتطبيقه. بالإضافة إلى تعديل نماذج فتح الحساب بما يلبي متطلبات FATCA. والعمل جارٍ على استكمال المرحلة الثانية من مشروع E-Application وتعديل واعتماد نماذج السلف والقروض والإسكان والسيارات حسب متطلبات مشروع التقييم الائتماني.

وعلى صعيد تطوير القاعدة التكنولوجية في البنك فقد تم استكمال فحص وتطبيق النظام الآلي للتحصيل الذي قام البنك بتطبيقه بالتعاون مع شركة رائدة في هذا المجال. هذا وقد تم تطوير ورفع كفاءة شبكة الصرافات الآلية حيث تم التعاقد مع شركة NCR لاستبدال 71 صرافاً آلياً. كما تم الإعداد لمشروع توافق أنظمة البطاقات PCI للحصول على الشهادة المعتمدة من الجهات الرقابية. وتم العمل أيضاً على تحديث شبكة الاتصالات بين الفروع والإدارة الإقليمية عن طريق تشغيل خط اتصالات دولي. واستمر البنك في تطوير عمليات إدارة المخاطر ورصد ومراقبة كافة أنواع المخاطر لمجموعة بنك الأردن، وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. وتتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات ونماذج وأدوات وأنظمة المخاطر من أجل تحسين أساليب العمل وعكس التغيرات الحاصلة بالسوق.

عمل البنك على الاستمرار في إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية وربطها مع المخاطر ذات العلاقة، وكذلك تطبيق مؤشرات المخاطر (KRI) آلياً. واستمر البنك في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) المقرّة من قبل البنك المركزي الأردني، ومراجعة وتعديل السيناريوهات بما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك. كذلك تم إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وفقاً لبيانات البنك في 2013/12/31، والتي أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

وفيما يتعلق بمتطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) فقد تم تسجيل مجموعة بنك الأردن مع IRS (Internal Revenue Service) والحصول على رقم GIIN Number الخاص بمجموعة بنك الأردن (بنك الأردن – الأردن Lead PFFI ، بنك الأردن- فلسطين Member PFFI ، شركة تفوّق للاستثمارات المالية Member PFFI). كما تم تدريب وتأهيل كافة موظفي البنك للامتثال لمتطلبات FATCA. أما على صعيد العملاء فقد واصل البنك عملية تحديث بيانات العملاء، وعمل على طباعة وتوزيع نشرات توعية لهم، إلى جانب إعداد نشرات توعية لكافة الموظفين على Portal الداخلي للبنك. والجدير بالذكر أنه تم تجهيز كافة متطلبات وثوابت النظام الآلي لإدارة متطلبات FATCA، حيث باشر البنك في إجراء الفحص الميداني للنظام الآلي اعتباراً من تموز 2014. هذا بالإضافة إلى استمرار البنك في تطبيق سيناريوهات متقدمة لمراقبة كافة العمليات التي تتم بالبنك من خلال النظام الآلي الذي يطبقه البنك لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي جانب ضمان التزام البنك بأعلى معايير جودة الخدمة، فقد استمرت الوحدة المختصة في البنك باستلام الشكاوى من خلال قنوات الاتصال المتاحة التي يوفرها البنك، والتي تعمل على متابعتها مع الجهات المعنية وحلها وإبلاغ العملاء بذلك وفقاً لسياسة إدارة شكاوى العملاء. وكذلك يتم تحليل هذه الشكاوى ودراستها في سبيل الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك ووضع التوصيات اللازمة سواء على مستوى إجراءات العمل أم أداء الموظفين للحد من تكرارها مستقبلاً. هذا بالإضافة إلى إعداد تقارير دورية عن عدد الشكاوى وتوزيعها ودرجة مخاطرها. كما تم الانتهاء من تحضير البنك لمتطلبات الأنظمة الآلية لبازل III، واختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing، وكذلك التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP. وفيما يتعلق بمراقبة النواحي الأمنية في البنك فقد تم إعادة تنظيم وحدة أمن المعلومات ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة، وفي هذا السياق تم التعاقد مع شركة رائدة في مجال أمن المعلومات في سبيل الارتقاء في عملية مراقبة وإدارة أمن المعلومات على مدار الساعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية. كما تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لمواكبة آخر المستجدات في هذا المجال وتعديل سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية وبيئة العمل.

لقد أولى مجلس إدارة بنك الأردن – وانطلاقاً من قيمه الجوهرية – أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة لقناعته بأهمية الحاكمية المؤسسية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع بناء علاقات راسخة تقوم على الشفافية والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة، وحماية حقوق مساهميه ومودعيه. وعلى هذا الصعيد عمل البنك على الارتقاء بمنظومة الحاكمية المؤسسية وفقاً لآخر المستجدات والتغيرات في الصناعة المصرفية والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

الموارد البشرية:

إدراكاً من البنك لأهمية تنمية وتطوير رأسماله المعرفي والتأسيس لبناء فريق عمل قادر على الارتقاء بأداء البنك لمستويات متقدمة، فقد استمر تطبيق برامج العمل الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية على المستويات التنظيمية والتشغيلية والتطويرية وبيئة العمل حسب الخطة المستهدفة لذلك، وفي سياق ذلك تم خلال سنة 2014 التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية لتصميم وإعداد الجدارات السلوكية والجدارات الفنية لبعض الدوائر في البنك تمهيداً لوضع قاموس خاص بهذه الجدارات على مستوى جميع الوظائف في البنك، كما تم الانتهاء من تطبيق هيكل درجات وظيفية خاص بوظائف الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين، بما في ذلك هيكلة الرواتب وتنظيم العلاوات، وتم اعتماد سلم رواتب بما يحقق الاستثمار الأفضل في المورد البشري ومراعاة مصالح البنك. هذا وقد تم إقرار راتب السادس عشر لفروع الأردن وذلك لتحسين الكادر الوظيفي للبنك ووضعه بين البنوك المتقدمة في هذا المجال، ولما لذلك من أثر في تحفيز الموظفين لمواصلة العمل وتحقيق المزيد من الإنجاز.

ومن منطلق حرص البنك على تحقيق المواءمة والتناغم على مستوى الخدمات المقدمة لدوائر البنك وفروعه الخارجية وشركاته التابعة والعمل على الارتقاء والتميز بأداء الموارد البشرية، فقد تم تطبيق المرحلة الأولى من النظام الآلي الخاص بدائرة الموارد البشرية HRMS للإدارة الإقليمية لفروع فلسطين على غرار ما هو مطبق في الأردن؛ والذي يتضمن مرحلة HR Core ونظام الرواتب ونظام الخدمة الذاتية ونظام الدوام. هذا وقد تم الانتهاء من إعداد النسخة النهائية لنظام شؤون الموظفين للإدارة الإقليمية لفروع فلسطين. كما تم إعداد وتعديل بعض السياسات والآليات الخاصة بالموارد البشرية حسب أفضل الممارسات بهدف توثيقها والتأكد من توفير المرجعية لكافة الموظفين. ومن ضمن المبادرات المثمرة التي تم تنفيذها بنجاح بهدف تطوير الموظفين، والحرص على الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتطوير مهاراتهم العملية، تم عقد برامج تطويرية متخصصة لموظفي التلر، موظفي خدمة العملاء، موظفي مركز الخدمة الهاتفية وموظفي دائرة المبيعات المباشرة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تدريبي للمهارات السلوكية والفنية الخاصة بمدراء المبيعات والخدمات. كما تم عقد برنامج تدريبي خاص بالمستويات الإدارية العليا والتنفيذية تحت عنوان Diplomacy & Tact بالإضافة إلى برنامج تدريبي للمهارات السلوكية الخاصة بالمستويات الإدارية (الإشرافية والوسطى). ومن ناحية أخرى تم الاستمرار بتطبيق برنامج المدربين الداخليين المعتمدين والبرامج التعريفية Induction Programs للموظفين الجدد.

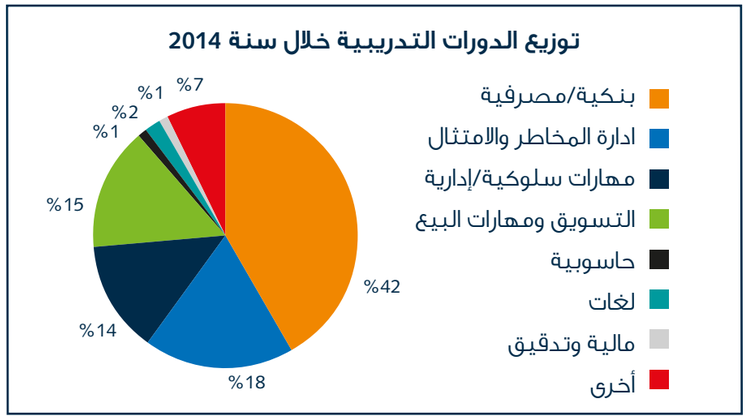

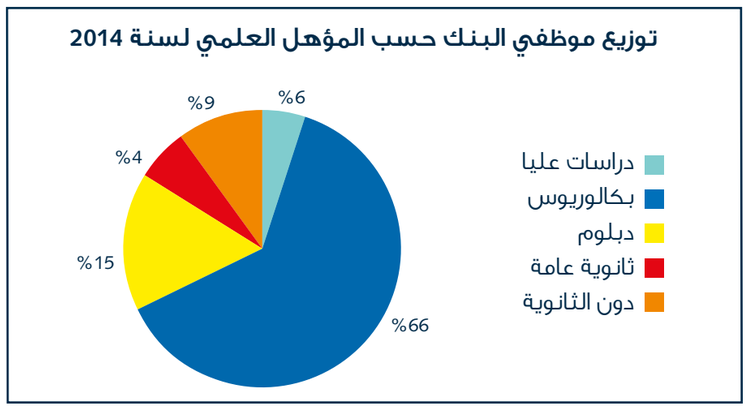

المسؤولية الاجتماعية:

واصل بنك الأردن نهجه الفاعل في دعم وتنمية المجتمع المحلي من خلال استمراره في تقديم الدعم والرعاية للقطاعات التي تساهم في تقدم المجتمع وازدهاره، مولياً كل الاهتمام لقطاع التعليم إلى جانب دعم الأنشطة الرياضية والفنون والثقافة والأنشطة الخيرية، وذلك من خلال دعم ورعاية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على اختلاف نشاطاتها.

وفي سياق التركيز على دعم قطاع التعليم باعتباره الطريق الرئيس في بناء مجتمع راقٍ ومزدهر، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً بخدمة الباحثين والدارسين وتوفير المعلومات المطلوبة لاستكمال دراساتهم. فعمل البنك خلال سنة 2014 على تسهيل مهمة الباحثين الذين تجاوز عددهم (39) باحثاً في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والمعرفية والاجتماعية. كما قام البنك بتقديم منحة دراسية لطالب في مدرسة King's Academy إسهاماً منه في توفير فرصة للطلبة المتفوقين والذين ليس لديهم قدرة على تحمل نفقات الدراسة للالتحاق في هذه المدرسة، التي تعتبر من المدارس ذات المستوى التعليمي المتميز والذي يوازي المؤسسات التعليمية العالمية. كما قام البنك بالتعاون مع مؤسسة إنجاز في تطبيق برنامج "تحدي الأعمال" في مدرسة الملكة رانيا الثانوية للبنات، مما يعزز تطوير مهارات العمل لدى فئة الشباب.

وفي ذات السياق فقد واصل البنك شراكته الاستراتيجية مع برنامج "حكايات سمسم" للسنة السادسة على التوالي والذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال. كما جدد بنك الأردن تعاونه مع مؤسسة إنقاذ الطفل (Save the Children) من خلال دعم برنامج المهارات الحياتية المُطبق ضمن برنامج الدعم التربوي والمموّل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. حيث قام البنك بتجهيز ملاعب وساحات وأدوات رياضية في مدرسة آسيا الثانوية للبنات التي تخدم طلاب المدرسة والمدارس المجاورة لها. كما قدم البنك دعمه للجامعة الأردنية لإقامة المؤتمر الإقليمي (الربيع العربي: الانعكاسات والتحديات). وواصل البنك تقديم الدعم للسنة السادسة على التوالي لمتحف الأطفال الأردني والذي أتاح الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر، الأمر الذي أسهم في استفادة أكثر من 40 ألف زائر من الفعاليات والمرافق التعليمية المتوفرة في المتحف.

كما قدم البنك دعمه للأنشطة البيئية، حيث ساهم البنك بحملة القافلة الخضراء التي نظمتها الجمعية العربية لحماية الطبيعة، بما يسهم في تأهيل المناطق المتضررة وزيادة الرقعة الخضراء في الأردن ومكافحة التصحر. وانطلاقاً من حرص البنك لدعم البرامج التي تسهم في المحافظة على الإرث الحضاري والتاريخي للأردن قام البنك بدعم حفل "موسيقى للبتراء" الذي أقامته الجمعية الوطنية للمحافظة على البتراء.

وحرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين أيضاً للرعاية الصحية في الأردن فقد عمل البنك على دعم الخدمات الطبية الملكية بما يسهم في استمرارية واستدامة تقديم الخدمات الطبية للمواطنين في كافة محافظات المملكة. هذا بالإضافة إلى دعم العديد من الجمعيات التي تعنى بالخدمات العلاجية ومنها جمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي، جمعية رعاية الأطفال المعاقين حركياً، والجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.

وتأكيداً على نهج البنك في الاهتمام بفعاليات المجتمع الأردني وخدمة أهداف التكامل والتعاضد والتآزر من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية ودعم الأعمال التي تقوم بها، قدم البنك دعمه لإقامة الإفطار السنوي للجمعيات الخيرية وتقديم طرود الخير في شهر رمضان المبارك بالتعاون مع ائتلاف البركة للجمعيات الخيرية. كما قدم البنك دعمه للسنة الثالثة على التوالي لحملة فوانيس بإقامة إفطارين للأطفال الأيتام بالتعاون مع جمعية خطوات. هذا بالإضافة إلى دعم العديد من المؤسسات والجمعيات يُذكر منها: جمعية الأسرة البيضاء من خلال دعم البرنامج الثقافي السنوي، دعم الموسم السادس (بلاد على أهبة الفجر) بالتعاون مع جمعية الحنونة للثقافة الشعبية، جمعية نجمة الأردن الخيرية للصم، النادي الأردني للصم، ومؤسسة إعمار الكرك، جمعية السلط الخيرية، تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، جمعية حماية القدس الشريف، كما قام البنك بدعم مؤتمر القضاء العسكري الذي نظمته مديرية القضاء العسكري. هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال سنة 2014 ما يقارب 358.7 ألف دينار.

Syrian children from Basha'ir al Khair say a special THANK YOU to Bank of Jordan for sponsoring a STEPS Al Fawanees iftar event for 100 children at Modern American School on July 14, 2014

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2014

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,190.2 مليون دينار في نهاية سنة 2014 مقابل 2,076.9 مليون دينار في نهاية سنة 2013 بنسبة نمو بلغت 5.5%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2014	2013	2014	2013
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	463.6	405.0	%21.2	%19.5
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	1,100.6	1,040.3	%50.2	%50.1
موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة	505.0	510.5	%23.1	%24.6
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	30.6	29.7	%1.4	%1.4
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	90.4	91.4	%4.1	%4.4
مجموع الموجودات	**2,190.2**	**2,076.9**	**%100.0**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2014

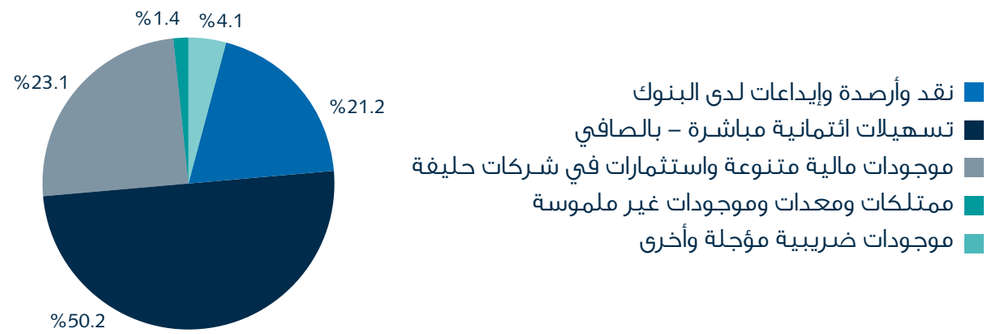

المطلوبات وحقوق الملكية			
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %
	2014	2013	2014	2013
ودائع عملاء	1,628.5	1,544.2	%74.4	%74.3
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	74.4	69.9	%3.4	%3.4
تأمينات نقدية	102.1	92.1	%4.7	%4.4
مخصصات ضريبة الدخل وأخرى	24.8	24.5	%1.1	%1.2
أموال مقترضة ومطلوبات أخرى	20.5	24.7	%0.9	%1.2
حقوق الملكية – مساهمي البنك	335.8	317	%15.3	%15.3
حقوق غير المسيطرين	4.1	4.5	%0.2	%0.2
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**2,190.2**	**2,076.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2014

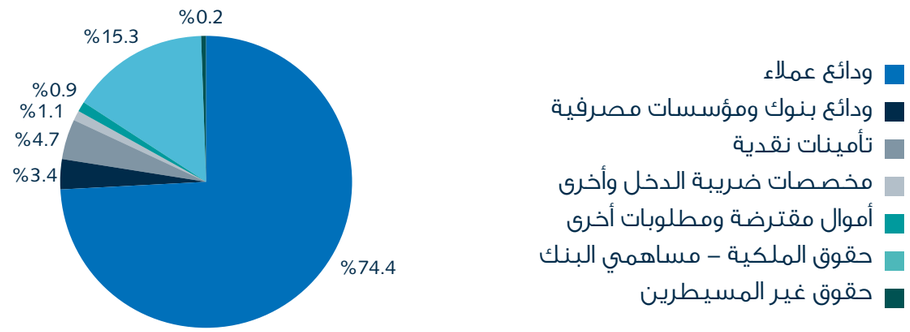

التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية في سنة 2014 بمبلغ 50.2 مليون دينار وبنسبة 4.4% عن سنة 2013، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحصيل القروض المستحقة.

وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 7.21% مقابل 8.72% لسنة 2013 وهي ضمن النسبة المعيارية. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بفعالية وكفاءة.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية ٪	
	2014	2013	2014	2013
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	257.9	257.1	%21.5	%22.4
القروض العقارية	192.9	172.9	%16.1	%15.1
تسهيلات الشركات الكبرى	551.6	482.2	%46.1	%42.1
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	131.1	125.4	%11.0	%10.9
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	63.4	109.1	%5.3	%9.5
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,196.9**	**1,146.7**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2014

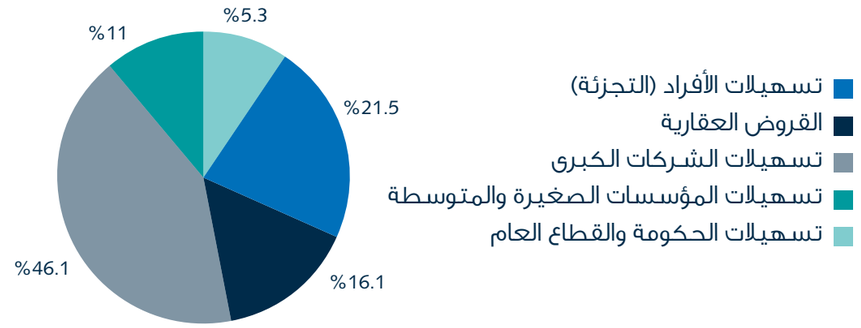

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدن للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 101.9% لسنة 2014 مقابل 95.4% لسنة 2013، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 6.5 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 9.4 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 407.3 مليون دينار مقابل 378.1 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

انخفضت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 5.5 مليون دينار سنة 2014 وبحوالي 1.1% عن سنة 2013. حيث انخفضت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بمبلغ 18.6 مليون دينار وبنسبة 28.1%، وهي تمثل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة. في حين ارتفعت الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل بمبلغ 4.1 مليون دينار. وارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ 11.8 مليون دينار وبنسبة 2.7%، وهي تمثل استثمارات البنك في سندات وأذونات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات واسناد قرض شركات.

عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2014	2013	2014	2013
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	4.9	0.7	%1	%0.1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	47.4	66.0	%9.4	%13.0
مشتقات أدوات مالية	0.8	0.9	%0.1	%0.2
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	451.9	440.2	%89.5	%86.2
استثمارات في شركات حليفة	-	2.7	-	%0.5
المجموع	**505**	**510.5**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2014

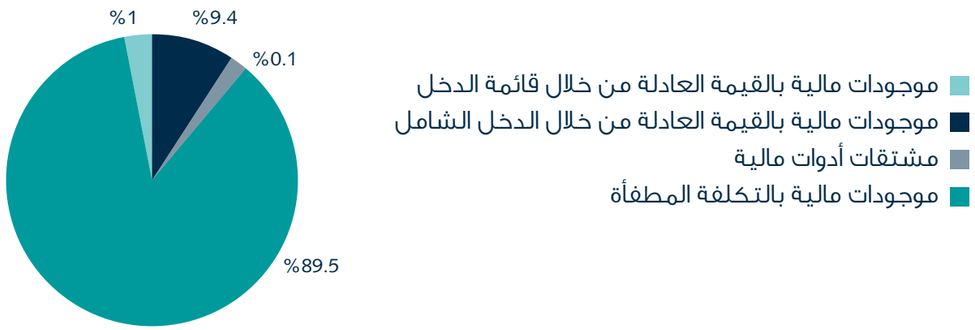

ودائع العملاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 1,628.5 مليون دينار في نهاية سنة 2014 مقارنة بمبلغ 1,544.2 مليون دينار في نهاية سنة 2013 وبارتفاع مقداره 84.3 مليون دينار وبنسبة 5.5% . واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطوير حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2014 بنسبة 9.8% عن سنة 2013، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 7.3%، فيما ارتفعت ودائع لأجل بنسبة 8% وانخفضت شهادات الإيداع بحوالي 35.7% . كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 718.6 مليون دينار مقابل 659.2 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية

	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2014	2013	2014	2013
حسابات جارية وتحت الطلب	461.1	429.8	%28.3	%27.8
ودائع التوفير	620	564.9	%38.1	%36.6
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	479.5	444	%29.4	%28.8
شهادات إيداع	67.9	105.5	%4.2	%6.8
المجموع	**1,628.5**	**1,544.2**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2014

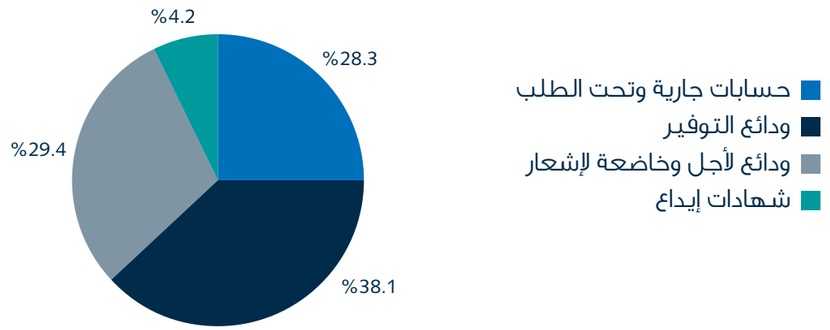

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 335.7 مليون دينار سنة 2014 بزيادة مقدارها 18.8 مليون دينار وبنسبة 5.9%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2014 إلى 61.2 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.6 مليون دينار وبنسبة 12%، وبلغ الاحتياطي الاختياري 13.7 مليون دينار. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من رأس المال وبمبلغ 31.02 مليون دينار.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.98% سنة 2014 مقابل 16.3% سنة 2013 وهي ضعف الحد الأدنى المطلوب وفقاً للجنة بازل والبالغ 8% وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 16.39% لسنة 2014 مقابل 15.49% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 154.8 مليون دينار سنة 2014 مقابل 146.5 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 5.6%، حيث بلغ إجمالي الدخل 124.6 مليون دينار مقابل 114.5 مليون دينار في سنة 2013 مسجلاً نمواً بنسبة 8.9%، في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 111 مليون دينار محققاً نمواً بنسبة 8.2% مقارنة بنهاية سنة 2013.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 71.6 مليون دينار سنة 2014 مقابل 64.8 مليون دينار. سنة 2013. وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 44.8 مليون دينار لسنة 2014 مقابل 36.4 مليون دينار سنة 2013 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 23.2%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها

	بالمليون دينار		مبلغ التغير
	2014	2013	2014
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	71.6	64.8	6.8
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(9.4)	(13.7)	4.3
مخصصات متنوعة	(2.2)	(0.9)	(1.3)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	60.0	50.2	9.8
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(15.2)	(13.8)	(1.4)
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	**44.8**	**36.4**	**8.4**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2014	2013	2014	2013
الفوائد المقبوضة	122.8	118.1	%79.4	%80.6
صافي إيرادات العمولات	18.3	16.5	%11.8	%11.3
أرباح الموجودات المالية (أسهم)	4.2	3.1	%2.7	%2.1
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	9.5	8.8	%6.1	%6
المجموع	**154.8**	**146.5**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2014

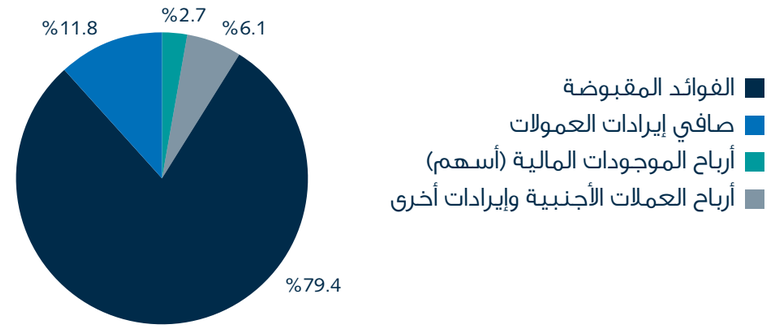

المصروفات والمخصصات:

حافظت إجمالي المصروفات والمخصصات على نفس مستواها المسجل تقريباً في سنة 2013 ليصل إلى 64.6 مليون دينار سنة 2014 وبنسبة ارتفاع بلغت 0.6%، وكان ذلك محصلة لانخفاض مخصص تدني التسهيلات بمبلغ 4.3 مليون دينار وبنسبة 31.6%، كما انخفض بند الاستهلاكات بمبلغ 218 ألف دينار وبنسبة 4.1%. في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 2.5 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 1.1 مليون دينار لارتفاع مصاريف رسوم التأمين، الإعلانات والاشتراكات، والصيانة، الإيجارات، التبرعات، والقرطاسية والمطبوعات. فيما انخفضت مصاريف الهاتف والبريد والاتعاب المهنية والقانونية وبعض المصاريف الأخرى.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2014 فقد بلغت حوالي 2.2 مليون دينار. في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 139 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن – سورية بلغت 27.2 ألف دينار، ولشركة تفوق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 3.5 ألف دينار.

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2014	2013	2014	2013
مخصص تدنّي التسهيلات المباشرة	9.4	13.7	%14.5	%21.3
مخصصات متنوعة	2.2	0.9	%3.4	%1.4
نفقات الموظفين	28.7	26.2	%44.4	%40.8
مصاريف أخرى	19.2	18.1	%29.8	%28.1
الاستهلاكات والإطفاءات	5.1	5.4	%7.9	%8.4
المجموع	**64.6**	**64.3**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2014

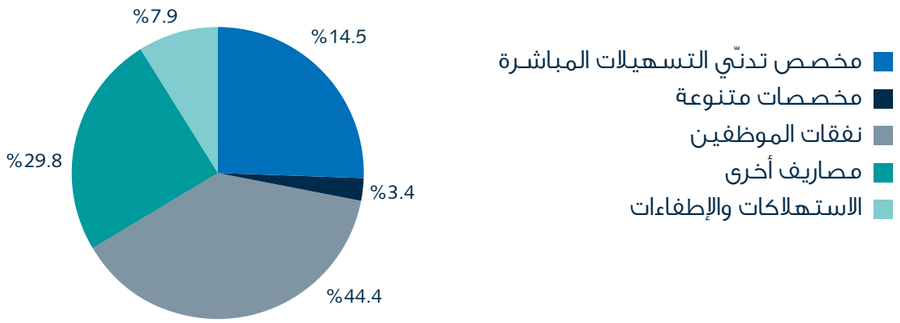

أهم النسب المالية		
	2014	2013
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%14.44	%13.73
العائد على رأس المال	%30.39	%26.3
العائد على متوسط الموجودات	%2.21	%1.99
ربحية الموظف بعد الضريبة	24,388دينار	20,573دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.76	%5.77
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.41	%1.56
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.34	%4.20
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%101.9	%95.4
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%7.21	%8.72

المؤشرات المالية للسنوات (2010 - 2014)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الموجودات	1,969,064	2,052,858	2,016,628	2,076,937	2,190,187
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,023,349	1,125,667	1,028,093	1,146,687	1,196,856
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,586,989	1,631,418	1,587,636	1,614,125	1,702,899
حقوق الملكية – مساهمي البنك	214,408	259,194	276,510	316,986	335,746
حقوق غير المسيطرين	21,351	18,114	14,267	4,506	4,116
صافي الربح قبل الضريبة	45,427	49,674	46,222	50,204	59,999

تطور حقوق المساهمين والأرباح

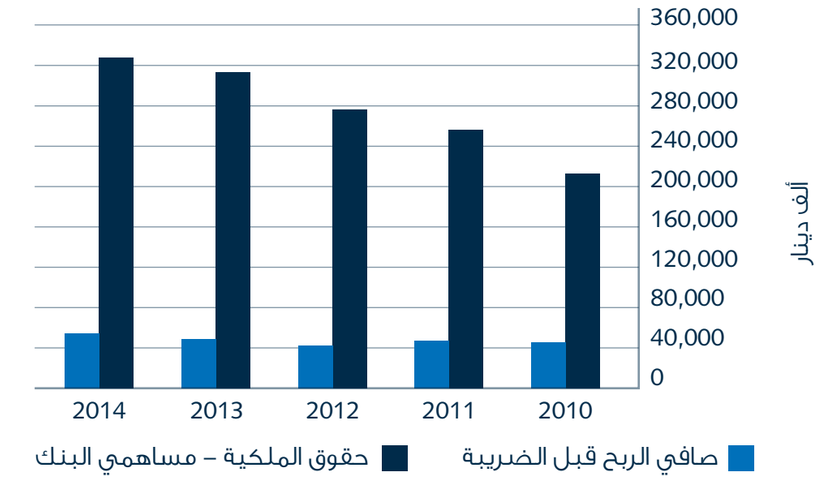

تطور المركز المالي

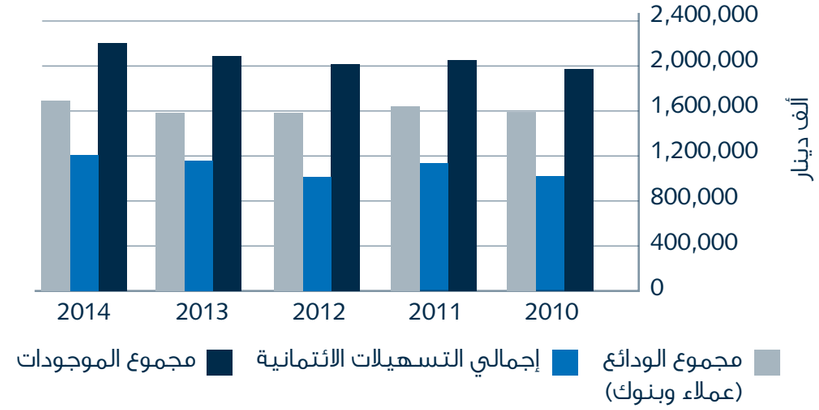

أهداف خطتنا المستقبلية 2015

– الاستمرار في الارتقاء بالنسب المالية الرئيسية للبنك وتعظيم حصته السوقية وبما يعزز من مركزه التنافسي في الأسواق التي يعمل بها في كل من (الأردن وفلسطين وسورية)، وتلبية آخر المستجدات في متطلبات الجهات الرقابية في البلدان التي يعمل بها ومتطلبات المعايير العالمية.

– مواصلة التركيز على جودة العلاقة مع العملاء والارتقاء بمستويات الرضى عن خدمات ومنتجات البنك من خلال مواصلة تقييم تجارب العملاء (Customer Experience)، وبرامج قياس رضا العملاء على عدة مستويات. بالإضافة إلى استكمال تطبيق المشاريع ومراجعة البرامج المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الأفراد للتأكد من أنها تتوافق مع احتياجات كافة شرائح العملاء وفقاً لتقسيمات السوق.

– استمرار البنك بدوره المحوري في تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية بما يسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة في الأسواق التي يتواجد بها وحسب متغيرات وظروف السوق. وبناء شراكات مع المؤسسات الداعمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة. والتواصل المستمر مع العملاء ودعمهم كشركاء للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفية.

– مواصلة تعزيز تواجد البنك في مختلف مناطق المملكة الحيوية لخدمة مختلف قطاعات الأعمال والوصول إلى الشرائح المستهدفة. والارتقاء ببيئة الخدمة في منافذ التوزيع، بما يعكس صورة البنك الإيجابية ويتوافق مع استراتيجية البنك وهويته المؤسسية الموحدة.

– تعزيز تواجد البنك الإقليمي من خلال إعداد دراسات جدوى التفرع في الأسواق الإقليمية للاستفادة من الفرص المتاحة بما يحقق تنمية أعمال البنك وتوزيع المخاطر.

– مواصلة العمل على تطوير بيئة العمليات والتنظيم وإجراءات وآليات العمل والقاعدة التكنولوجية وأنظمة الاتصالات في البنك؛ لمواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، وبما يسهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الخدمات المقدمة للعملاء. إلى جانب استكمال العمل على مشاريع الأنظمة الآلية ومن أبرزها استكمال تطبيق نظام التقييم الائتماني لعملاء الأفراد (Score Card) ونظام أتمتة القرار الائتماني (CDA) بالتعاون مع شركة (FICO)، تطوير نظام الإنترانت، تطوير نظام المقاصة الإلكترونية، تطبيق نظام الرقابة على نظام إدارة الموارد البشرية (GRC)، استكمال استبدال نظام بنك الإنترنت، وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية.

– الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة في الدول التي يعمل بها البنك، إلى جانب الجهات الرقابية الدولية. حيث سيتم استكمال تطبيق النظام الآلي لمراقبة حسابات العملاء لغايات التحقق من امتثالها لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، وتطبيق واعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية الجديدة. إلى جانب تطبيق الأدوات التقنية لمشروع (Advanced Cyber Security Center) في سبيل الارتقاء في عملية إدارة ومراقبة أمن المعلومات. كما سيتم البدء بتطبيق الأنظمة الآلية الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) ومتطلبات بازل III.

– الاستمرار في تطوير سياسات الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، والاستمرار في رفع جودة المحفظة الائتمانية والحد من التركزات الائتمانية وتقليل نسب التعثر من خلال رفع فعالية التحصيل وكفاءة منح الائتمان ضمن القطاعات الاقتصادية وشرائح العملاء ومعايير قبول المخاطر المستهدفة آخذين بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الراهنة والتحديات المتوقعة.

– استمرار البنك بنهج التطوير والارتقاء بموارده البشرية وزيادة كفاءتها. ومواصلة تنفيذ برامج العمل الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية. بالإضافة إلى تطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة. والمباشرة بمشروع الجدارات السلوكية، والجدارات الوظيفية لبعض الدوائر في البنك، وبما يعزز عملية تفعيل كفاءة أنظمة الموارد البشرية.

– مواصلة دور البنك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة. بالإضافة إلى دعم ورعاية المبادرات والمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والاجتماعية والخيرية، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية المستهدفة. الأمر الذي يسهم في تعزيز صورة البنك الاجتماعية الإيجابية وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع.

البيانات والإيضاحات المالية

2014

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

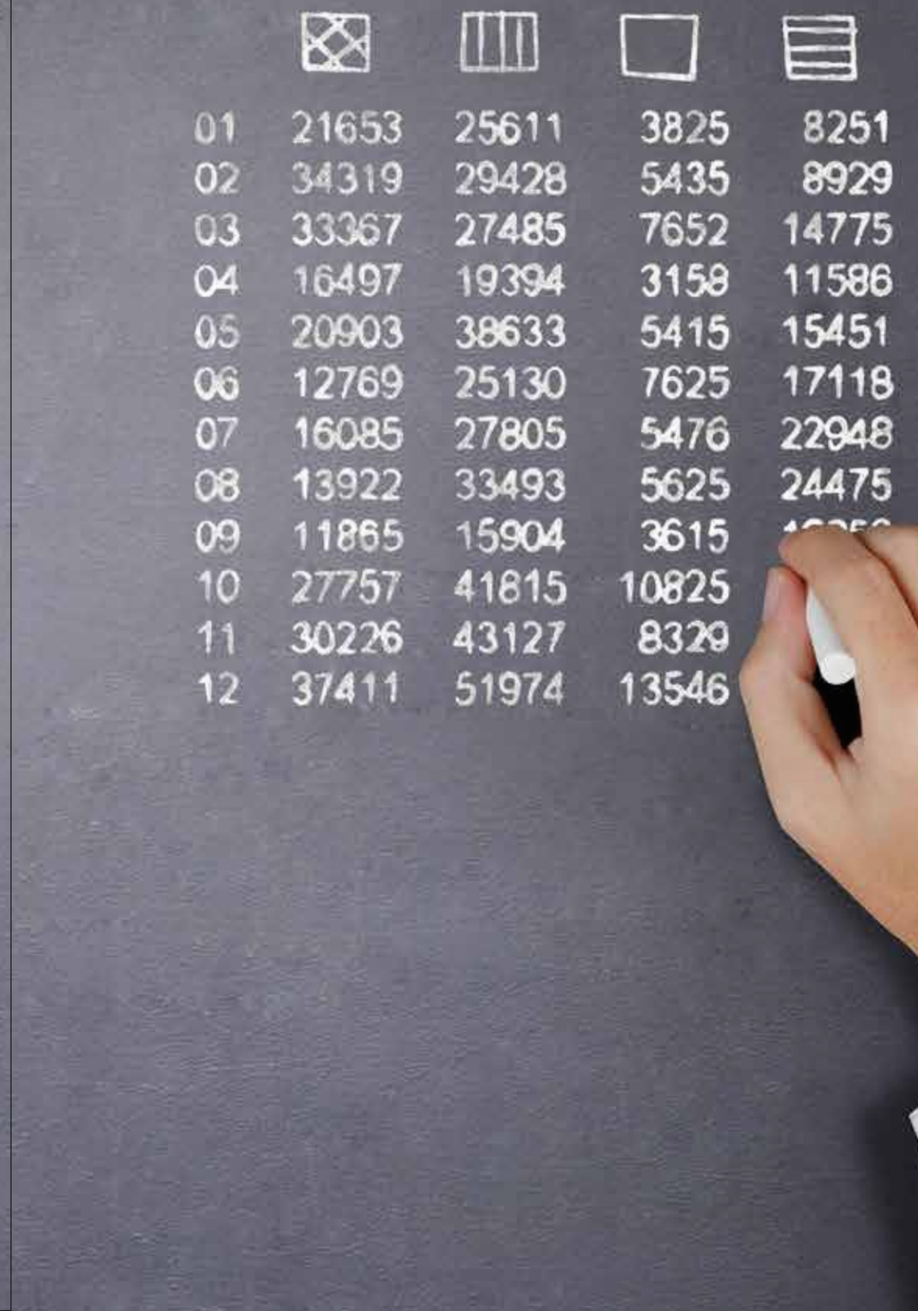

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
جبل عمان ، الدوار الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١١٨ ، الأردن

هاتف : ٠٦ ٥٥٠٢٢٠٠ (٠) ٩٦٢+
فاكس : ٠٦ ٥٥٠٢٢١٠ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

ع م/ ٨٥٧٢

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الادارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الاجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالاعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الادارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــــــرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الاردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وأداءه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة عليها .

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٩ كانون الثاني ٢٠١٥

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
كريم بهاء النابلسي
إجازة رقم (٦١١)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن		دينار أردني	
	إيضاح	31 كانون الأول	
		2014	2013
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	258,250,810	222,203,686
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	205,319,866	174,239,024
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	-	8,508,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	4,855,899	755,072
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	47,428,226	65,988,144
مشتقات أدوات مالية	38	750,745	867,322
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	9	1,100,617,301	1,040,347,184
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	451,957,464	440,199,205
استثمارات في شركات حليفة	11	1	2,724,672
ممتلكات ومعدات – بالصافي	12	27,268,112	27,155,770
موجودات غير ملموسة	13	3,371,359	2,534,327
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ب	19,984,865	16,613,171
موجودات أخرى	14	70,382,718	74,801,421
مجموع الموجودات		**2,190,187,366**	**2,076,936,998**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	74,426,183	69,916,512
ودائع عملاء	16	1,628,473,303	1,544,205,723
تأمينات نقدية	17	102,111,486	92,141,505
مخصصات متنوعة	18	8,792,943	7,576,946
مخصص ضريبة الدخل	19/أ	15,998,305	16,947,814
أموال مقترضة	20	500,956	-
مطلوبات أخرى	21	20,022,138	24,656,912
مجموع المطلوبات		**1,850,325,314**	**1,755,445,412**
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	22	155,100,000	155,100,000
الاحتياطي القانوني	23	61,177,439	54,601,184
الاحتياطي الاختياري	23	13,714,543	13,715,928
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	23	13,128,988	11,907,433
احتياطي خاص	23	2,921,601	2,319,566
فروقات ترجمة عملات أجنبية	24	(10,326,397)	(11,643,042)
احتياطي القيمة العادلة بالصافي	25	17,959,472	33,450,490
أرباح مدورة	26	82,070,084	57,534,189
مجموع حقوق الملكية – مساهمي البنك		335,745,730	316,985,748
حقوق غير المسيطرين		4,116,322	4,505,838
مجموع حقوق الملكية		**339,862,052**	**321,491,586**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**2,190,187,366**	**2,076,936,998**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2014	2013
الفوائد الدائنة	28	122,842,904	118,050,839
الفوائد المدينة	29	30,139,957	32,025,346
صافي إيرادات الفوائد		92,702,947	86,025,493
صافي إيرادات العمولات	30	18,282,731	16,549,784
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		110,985,678	102,575,277
أرباح عملات أجنبية	31	2,826,654	1,822,361
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	32	352,470	(26,050)
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		3,851,253	3,154,008
إيرادات أخرى	33	6,631,878	6,971,507
إجمالي الدخل		**124,647,933**	**114,497,103**
نفقات الموظفين	34	28,695,069	26,213,876
استهلاكات وإطفاءات	12 و13	5,131,143	5,349,386
مصاريف أخرى	35	19,248,982	18,100,947
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	9	9,396,842	13,746,116
مخصصات متنوعة	18	2,178,042	874,458
إجمالي المصروفات		64,650,078	64,284,783
الربح من التشغيل		59,997,855	50,212,320
حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	11	2,042	(8,231)
الربح قبل الضرائب		59,999,897	50,204,089
(ينزل): ضريبة الدخل	19	(15,175,308)	(13,810,911)
الربح للسنة – قائمة (ج) و (د)		**44,824,589**	**36,393,178**
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		47,127,403	40,739,214
حقوق غير المسيطرين		(2,302,814)	(4,346,036)
		44,824,589	36,393,178
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)			
أساسي	36	0.304	0.263
مخفض	36	0.304	0.263

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2014	2013
الربح للسنة – قائمة (ب)	44,824,589	36,393,178
بنود الدخل الشامل الآخر :		
البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
فروقات ترجمة عملات أجنبية	3,870,140	(10,617,984)
	3,870,140	(10,617,984)
البنود الغير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :		
(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(1,029,646)	(536,777)
التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة	(6,029,617)	22,858,426
	(7,059,263)	22,321,649
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (د)	41,635,466	48,096,843
إجمالي الدخل الشامل العائد إلى :		
مساهمي البنك	42,024,982	57,858,082
حقوق غير المسيطرين	(389,516)	(9,761,239)
	41,635,466	48,096,843

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة د

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن

البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الاحتياطيات							
		قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة – صافي	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	54,601,184	13,715,928	11,907,433	2,319,566	(11,643,042)	33,450,490	57,534,189	316,985,748	4,505,838	321,491,586
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(1,385)	(1,385)	(6,718)	-	1,316,645	-	649,685	1,956,842	1,913,298	3,870,140
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	47,127,403	47,127,403	(2,302,814)	44,824,589
(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(9,785,321)	8,755,675	(1,029,646)	-	(1,029,646)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(6,029,617)	-	(6,029,617)	-	(6,029,617)
أثر إنخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة	-	-	-	-	-	-	323,920	(323,920)	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	(1,385)	(1,385)	(6,718)	-	1,316,645	(15,491,018)	56,208,843	42,024,982	(389,516)	41,635,466
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,577,640	-	1,228,273	602,035	-	-	(8,407,948)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	(23,265,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	61,177,439	13,714,543	13,128,988	2,921,601	(10,326,397)	17,959,472	82,070,084	335,745,730	4,116,322	339,862,052
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013											
الرصيد في بداية السنة	155,100,000	48,583,716	13,735,305	11,076,830	1,788,281	(4,524,549)	6,880,281	43,869,842	276,509,706	14,267,077	290,776,783
تعديلات	-	-	-	-	-	-	3,711,783	2,171,177	5,882,960	-	5,882,960
الرصيد في بداية السنة المعدل	155,100,000	48,583,716	13,735,305	11,076,830	1,788,281	(4,524,549)	10,592,064	46,041,019	282,392,666	14,267,077	296,659,743
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(19,376)	(19,377)	(257,726)	-	(7,118,493)	-	2,212,191	(5,202,781)	(5,415,203)	(10,617,984)
الربح للسنة – قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	40,739,214	40,739,214	(4,346,036)	36,393,178
(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	(536,777)	(536,777)	-	(536,777)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	22,858,426	-	22,858,426	-	22,858,426
إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)	-	(19,376)	(19,377)	(257,726)	-	(7,118,493)	22,858,426	42,414,628	57,858,082	(9,761,239)	48,096,843
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,036,844	-	1,088,329	531,285	-	-	(7,656,458)	-	-	-
الأرباح الموزعة*	-	-	-	-	-	-	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	(23,265,000)
الرصيد في نهاية السنة	155,100,000	54,601,184	13,715,928	11,907,433	2,319,566	(11,643,042)	33,450,490	57,534,189	316,985,748	4,505,838	321,491,586

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 27 آذار 2014 تقرر توزيع ما مقداره 15% من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23.265.000 دينار.

**بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 19,984,865 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2014 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً ،إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,834,342 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية .

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة هـ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمّان – الأردن	إيضاح	دينار أردني للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
		2014	2013
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:			
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)		59,999,897	50,204,089
تعديلات لبنود غير نقدية:			
استهلاكات وإطفاءات	12 و 13	5,131,143	5,349,386
تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	9	9,396,842	13,746,116
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	33	(2,712)	(174,032)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	32	110,653	34,695
تأثير تغير في أسعار الصرف	31	(2,804,769)	(2,307,754)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون غير متحققة	33	584,000	1,314,000
مخصصات متنوعة	18	2,178,042	874,458
المسترد من ضريبة دخل سنوات سابقة	19	-	1,119,000
حصة البنك من (أرباح) خسائر شركة حليفة	11	(2,042)	8,231
فروقات عملات أجنبية		289,863	9,749,244
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		74,880,917	79,917,433
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) النقص في أرصدة مقيدة السحب		(553,097)	1,508,620
النقص في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		8,508,000	354,500
(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		(4,211,480)	-
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(69,666,959)	(123,465,978)
النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى		3,834,703	(13,403,092)
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء		84,267,580	(8,393,970)
الزيادة في تأمينات نقدية		9,969,981	7,469,921
الزيادة في أموال مقترضة		500,956	-
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى		(4,736,904)	2,003,386
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		27,912,780	(133,926,613)
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		102,793,697	(54,009,180)
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	18	(859,451)	(947,845)
الضرائب المدفوعة	19	(19,882,159)	(19,296,499)
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل		82,052,087	(74,253,524)
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(231,132,000)	(116,467,510)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		219,373,741	92,101,950
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(250,002)	(874,123)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		12,758,045	895,789
المتحصل من بيع استثمارات في شركات حليفة		1,718,163	-
استحقاق مشتقات مالية		116,577	1,009,865
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(5,669,521)	(2,691,076)
بيع ممتلكات ومعدات		1,063,036	453,736
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(1,476,967)	(1,012,010)
صافي (الإستخدام النقدي في) عمليات الإستثمار		(3,498,928)	(26,583,379)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		3,870,140	(10,617,984)
أرباح موزعة على المساهمين		(23,162,870)	(23,103,821)
صافي (الإستخدام النقدي في) عمليات التمويل		(19,292,730)	(33,721,805)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31	2,804,769	2,307,754
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		62,065,198	(132,250,954)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		314,724,322	446,975,276
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37	376,789,520	314,724,322

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

– إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات حتى العام 2011 بحيث أصبح رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 155.1 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد.

– يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (69) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (15) فروع والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي) .

– تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (577) بتاريخ 29 كانون الثاني 2015 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني .

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

– تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعه له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني .

– تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة ، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

– ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

– إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (47/أ) .

أسس توحيد القوائم المالية

– تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعـــة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

– يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنه المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2014 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن – سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2014 كما يلي:

اســـــم الشركـــــة	31 كانون الأول 2014		للعام 2014	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	4,248,579	470,035	364,586	245,663
بنك الأردن – سورية *	61,160,292	52,003,031	(600,321)	3,915,001
شركة الأردن للتأجير التمويلي	12,116,861	906,223	949,512	316,500

– يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .

* نظراً لان البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا ، تم توحيد حسابات بنك الأردن – سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.

– تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

– قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تفيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

– القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

– يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الإئتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الإئتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد.

– يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد.

– يتم شطب التسهيلات الإئتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) الى قائمة الدخل الموحد ، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

– يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها و المغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة ، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

– يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة :

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة ، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوط :

لاغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

– التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

– التحوط للتدفقات النقدية:

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

– التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.

– يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل الموحد. في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند إحتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد .

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

– هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

– يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

– يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

– لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

– هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

– يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد.

– يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد.

– لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

– تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

– يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد.

– لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.

– يتم أخذ الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية .

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها :

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير .

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها .

- نماذج تسعير الخيارات .

- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة ، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد .

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الادوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها .

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني.

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية)ولا يسيطر البنك عليها(والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% الى 50% من حقوق التصويت ، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية .

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 - 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد.

- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبليه متوقعه من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها. ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئيا او كليا.

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار
أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد .

- اسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح او الخسارة الناتجة عن بيع اسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد انما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم اصدار اسهم ، اما الخسارة فيتم قيدها على الارباح المدورة في حال استنفاذ رصيد علاوة اصدار اسهم خزينة .

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

- يتم اظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد .

- يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق .

- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

– هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي .

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد . يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

الموجودات غير الملموسة

أ – الشهـــرة

– يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك . يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة ، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

– يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة .

– يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدات توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

ب – الموجودات غير الملموسة الأخرى

– الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة .

– يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محـددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحد. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .

– لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة .

– يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

– فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

برامج الحاسـوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% – 20% سنوياً .

العملات الأجنبية

– يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .

– يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية باسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية .

– يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .

– يتم أخذ الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .

– يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .

– عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسطية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الايرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع احدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الاجنبية المتعلق بها ضمن الايرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

– هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب .

3- التقديرات المحاسبية

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات و اجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات و المطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات و الاجتهادات تؤثر في الايرادات و المصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام و اجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية و أوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن و إن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع و ظروف تلك التقديرات في المستقبل .

نعتقد بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

– يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الاكثر تشددا بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

– تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد.

– تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة .

– يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .

– يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن ارباح السنة الحالية ، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقتطع في حالة الوصول الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة .

– مستويات القيمة العادلة : يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام ، عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية ، يقوم البنك بإستخدام معلومات السوق عند توفرها ، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة .

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	60,613,399	59,188,583
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
– حسابات جارية وتحت الطلب	32,931,186	36,592,623
– ودائع لأجل وخاضعة لإشعار *	75,179,761	40,830,857
– متطلبات الاحتياطي النقدي	89,526,464	85,591,623
	258,250,810	222,203,686

– بلغت الأرصدة مقيدة السحب بإستثناء الاحتياطي النقدي 2,735,261 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 (2,386,356 دينار كما في 31 كانون الاول 2013).

* يشمل هذا البنـد 7,444,500 دينـار تستحـق خلال فترة تزيـد عـن ثلاثـة أشهـر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الاول 2013) .

5- أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		المجموع 31 كانون الأول	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	32,946,081	13,699,814	32,946,081	13,699,814
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	39,617,900	57,467,550	132,755,885	103,071,660	172,373,785	160,539,210
	39,617,900	57,467,550	165,701,966	116,771,474	205,319,866	174,239,024

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 14,529,831 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (6,416,211 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 2,175,212 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 (1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول 2013) .

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية 31 كانون الأول		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية 31 كانون الأول		المجموع 31 كانون الأول	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	-	-	1,418,000	-	1,418,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر	-	-	-	7,090,000	-	7,090,000
	-	-	-	8,508,000	-	8,508,000

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2014 و 2013.

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2014	2013
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	595,171	647,929
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة	64,560	107,143
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	4,196,168	-
	4,855,899	755,072

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الأول	
	2014	2013
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	33,328,286	52,624,383
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة	7,366,218	7,485,867
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	5,018,006	4,753,727
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة	1,715,716	1,124,167
	47,428,226	65,988,144

- كما يرد في الإيضاح (39) حول القوائم المالية الموحدة، قام البنك ببيع جزء من استثماراته ضمن محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل وذلك تماشياً مع أحكام المادة رقم (1/1/38) من قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 بهذا الخصوص لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين بالقيمة العادلة لها بذلك التاريخ .

- بلغت قيمة الأرباح الناتجة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمتبدة من خلال الأرباح المدورة مبلغ 8,755,675 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (مقابل خسارة بمبلغ 536,777 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 3,851,253 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 3,154,008 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013) منها مبلغ 984,835 دينار تخص توزيعات أسهم تم بيعها خلال العام.

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانـون الأول	
	2014	2013
	دينـار	دينـار
الإفراد (التجزئة)	**257,870,312**	**257,131,496**
حسابات جارية مدينة	10,312,052	10,919,422
قروض وكمبيالات*	235,822,212	234,507,810
بطاقات الائتمان	11,736,048	11,704,264
القروض العقارية	**192,882,364**	**172,920,704**
الشركات:	**682,669,123**	**607,572,557**
الشركات الكبرى	551,592,725	482,167,347
حسابات جارية مدينة	96,508,951	114,135,499
قروض وكمبيالات*	455,083,774	368,031,848
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	131,076,398	125,405,210
حسابات جارية مدينة	36,549,208	40,047,160
قروض وكمبيالات*	94,527,190	85,358,050
الحكومة والقطاع العام	**63,433,842**	**109,062,116**
المجمـوع	**1,196,855,641**	**1,146,686,873**
ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(85,114,033)	(92,837,291)
ينزل: فوائد معلقة	(11,124,307)	(13,502,398)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,100,617,301**	**1,040,347,184**

* صافٍ بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 7,560,935 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (7,953,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة 96,661,025 دينار أي ما نسبته (8.08%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة للسنة (112,322,605 دينار أي ما نسبته (9.8%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 85,536,718 دينار أي ما نسبته (7.21%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (98,822,067 دينار أي ما نسبته (8.72%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية ويكفالتها 41,100,410 دينار أي ما نسبته (3.4%) من إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة للسنة (69,513,522 دينار أي ما نسبته (6.06%) في نهاية السنة السابقة)، كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 22,333,432 دينار (39,548,594 دينار في نهاية السنة السابقة).

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	18,159,503	5,336,925	58,689,354	10,651,509	-	92,837,291
فرق عملات أجنبية	(100,046)	(32,482)	(1,586,808)	(110,023)	-	(1,829,359)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,509,896	(1,569,950)	(3,570,594)	12,027,490	-	9,396,842
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(3,240,744)	(268,539)	(8,401,694)	(3,379,764)	-	(15,290,741)
الرصيد في نهاية السنة	17,328,609	3,465,954	45,130,258	19,189,212	-	85,114,033

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:

			الشركات			
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	17,023,944	5,504,610	51,117,201	11,054,923	-	84,700,678
فرق عملات أجنبية	(1,272,500)	-	(3,781,142)	(555,861)	-	(5,609,503)
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	2,408,059	(167,685)	11,353,295	152,447	-	13,746,116
الرصيد في نهاية السنة	18,159,503	5,336,925	58,689,354	10,651,509	-	92,837,291

كما بلغت المخصصات المحتسبة على أساس العميل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير المبلغ عنها كما يلي:

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	17,049,496	3,414,474	44,839,823	19,036,949	-	84,340,742
على أساس المحفظة	279,113	51,480	290,435	152,263	-	773,291
الرصيد في نهاية السنة	17,328,609	3,465,954	45,130,258	19,189,212	-	85,114,033

			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	القطاع العام	الإجمالي
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
على أساس العميل الواحد	17,747,479	5,243,622	58,277,511	10,512,345	-	91,780,957
على أساس المحفظة	412,024	93,303	411,843	139,164	-	1,056,334
الرصيد في نهاية السنة	18,159,503	5,336,925	58,689,354	10,651,509	-	92,837,291

وبلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى 6,541,435 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 (11,653,175 دينار كما في 31 كانون الأول 2013) .

- هناك تسهيلات إئتمانية مباشرة رصيدها 18,309,727 دينار وفوائدها المعلقة 3,018,986 دينار والمخصص المرصود لها 15,290,741 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,705,614	991,808	6,947,804	2,857,172	13,502,398
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	686,788	123,721	1,683,962	226,560	2,721,031
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(420,125)	(294,875)	(511,429)	(290,269)	(1,516,698)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(2,391)	-	(561,047)	-	(563,438)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(177,239)	(57,704)	(1,753,497)	(1,030,546)	(3,018,986)
الرصيد في نهاية السنة	2,792,647	762,950	5,805,793	1,762,917	11,124,307

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :			الشركات		
	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	الإجمالي
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2,773,356	840,047	6,541,722	2,609,598	12,764,723
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	304,915	270,240	2,127,363	483,472	3,185,990
ينزل: الفوائد المحولة للايرادات	(346,780)	(118,479)	(1,615,207)	(194,552)	(2,275,018)
ينزل: الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(25,877)	-	(106,074)	(41,346)	(173,297)
الرصيد في نهاية السنة	2,705,614	991,808	6,947,804	2,857,172	13,502,398

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :		
سندات مالية حكومية وبكفالتها	278,686,959	412,722,897
سندات واسناد قرض شركات	35,460,500	27,476,308
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	314,147,459	440,199,205
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :		
اذونات خزينة حكومية وبكفالتها	137,810,005	-
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	137,810,005	-
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	451,957,464	440,199,205

– تحليل السندات والأذونات:

	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	439,461,339	415,510,855
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	12,496,125	24,688,350
	451,957,464	440,199,205

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثـر مـن شهـر إلى 3 شهـور	أكثـر مـن 3 شهـور إلى 6 شهـور	أكثـر مـن 6 شهـور إلى سنـــة	أكثـر مـن سنـــة إلى 3 سنـوات	أكثـر مـن 3 سنـوات
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
25,151,760	55,296,359	20,004,501	216,374,908	133,697,813	1,432,123

تسدد عوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب دفعات نصـــف سنوية.

11- استثمارات في شركات حليفة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	2,724,672	2,732,903
استبعادات شركات حليفة *	(2,724,671)	(8,231)
الرصيد في نهاية السنة **	1	2,724,672

* كما يرد في الإيضاح رقم (39) حول القوائم المالية الموحدة ، قام البنك خلال النصف الثاني من العام 2014 بتخفيض مساهمته في شركة الشمال الصناعية (شركة حليفة) من خلال بيع جزء من هذه الإستثمار وذلك تماشياً مع أحكام المادة رقم (38/أ/1) من قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين ، وقد نتج عن عملية البيع أرباح بقيمة 2,042 دينار . هذا وقد تم تحويل باقي مساهمة البنك ضمن محفظة البنك في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

** إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي :

* إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي:

	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
مجموع الموجودات	-	2,747,957
مجموع المطلوبات	-	(23,285)
صافي الموجودات	-	2,724,672
صافي (الخسارة) للسنة	-	(9,042)

تم إحتساب حصة البنك والبالغة 26.97% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعيـة للعـام 2013 والظاهـرة أعلاه وفق آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2012 ، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها .

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	31 كانون الأول 2014				
		الكلفة				
		القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:	-					
شركة الشمال الصناعية	-	2,724,671	(2,724,671)	-	-	صناعية
		2,724,672	(2,724,671)	1	-	

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:

اسم الشركة	نسبة التملك	31 كانون الأول 2013				
		الكلفة				
		القيمة أول السنة	إضافات (استبعادات)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	حصة البنك من (الخسائر)	طبيعة النشاط
	%	دينار	دينار	دينار	دينار	
شركات أردنية:						
شركة الصناعات الوطنية (تحت التصفية)	46.74	1	-	1	-	صناعية
شركات فلسطينية:						
شركة الشمال الصناعية	26.97	2,732,902	-	2,724,671	(8,231)	صناعية
		2,732,903	-	2,724,672	(8,231)	

– إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو بنسبة التملك في كل شركة .

12- ممتلكات ومعدات – بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات وديكورات	المجموع
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	3,278,631	13,237,005	20,413,238	1,243,287	12,547,723	19,356,469	70,076,353
إضافات	-	2,043,779	972,971	46,210	640,248	1,306,306	5,009,514
(استبعادات)	-	(6,339)	(1,493,405)	(151,757)	(2,213,561)	(431,541)	(4,296,603)
فروقات عملات أجنبية	(41,243)	(392,692)	(96,308)	(6,080)	(33,307)	(114,785)	(684,415)
الرصيد في نهاية السنة	3,237,388	14,881,753	19,796,496	1,131,660	10,941,103	20,116,449	70,104,849
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,675,693	13,954,920	1,025,100	9,616,506	13,999,393	44,271,612
استهلاك السنة	-	210,727	1,655,519	101,720	932,485	1,596,404	4,496,855
(استبعادات)	-	(1,200)	(1,440,869)	(133,662)	(1,956,089)	(228,771)	(3,760,591)
فروقات عملات أجنبية	-	(29,892)	(45,096)	(3,999)	(19,919)	(61,197)	(160,103)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,855,328	14,124,474	989,159	8,572,983	15,305,829	44,847,773
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,237,388	9,026,425	5,672,022	142,501	2,368,120	4,810,620	25,257,076
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	636,556	193,062	-	1,123,012	58,406	2,011,036
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,237,388	9,662,981	5,865,084	142,501	3,491,132	4,869,026	27,268,112
2013							
الكلفة:							
الرصيد في بداية السنة	3,956,448	18,715,391	21,009,190	1,362,112	12,973,781	20,183,073	78,199,995
إضافات	-	5,536	1,048,500	-	599,068	1,356,261	3,009,365
(استبعادات)	(100,978)	-	(641,026)	(33,793)	(345,156)	(564,105)	(1,685,058)
فروقات عملات أجنبية	(576,839)	(5,483,922)	(1,003,426)	(85,032)	(679,970)	(1,618,760)	(9,447,949)
الرصيد في نهاية السنة	3,278,631	13,237,005	20,413,238	1,243,287	12,547,723	19,356,469	70,076,353
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	-	5,782,956	13,122,582	956,986	9,344,997	13,399,610	42,607,131
استهلاك السنة	-	201,205	1,613,597	145,100	1,023,825	1,710,475	4,694,201
(استبعادات)	-	-	(546,870)	(33,791)	(331,690)	(493,002)	(1,405,353)
فروقات عملات أجنبية	-	(308,468)	(234,389)	(43,195)	(420,626)	(617,690)	(1,624,368)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	5,675,693	13,954,920	1,025,100	9,616,506	13,999,393	44,271,612
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	3,278,631	7,561,312	6,458,318	218,187	2,931,217	5,357,076	25,804,741
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	-	882,523	163,364	-	281,662	23,480	1,351,029
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	3,278,631	8,443,835	6,621,682	218,187	3,212,879	5,380,556	27,155,770

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 993,604 دينار لعام 2014 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات .

– تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 27,841,133 دينار لعام 2014 (27,776,374 دينار لعام 2013) .

13- موجودات غير ملموسة

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	2,534,327	2,259,515
إضافات خلال السنة	1,476,967	1,012,010
الإطفاء للسنة	(634,288)	(655,185)
فروقات عملات أجنبية	(5,647)	(82,013)
رصيد نهاية السنة	3,371,359	2,534,327

14- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
معاملات في الطريق	35,011	-
فوائد وإيرادات برسم القبض	7,435,082	9,915,240
مصروفات مدفوعة مقدماً	2,512,113	1,758,023
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون *	42,387,170	42,027,842
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون**	5,037,000	5,621,000
شيكات مقاصة	2,560,577	3,139,799
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	1,335,491	1,806,852
مصاريف ضريبية مدفوعة مقدماً	1,788,929	4,450,095
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	7,291,345	6,082,570
	70,382,718	74,801,421

*** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءٍ لديون هالكة:**

	عقـــارات مستملكـــة	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	42,027,842	29,072,991
إضافات	4,178,502	13,413,141
استبعادات	(3,830,206)	(458,290)
المسترد من مخصص التدني – إيضاح (33)	11,032	-
رصيد نهاية السنة	42,387,170	42,027,842

– بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها ، وللبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى .

**** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات المالية التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون:**

	موجودات مالية (أسهم)	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	5,621,000	6,935,000
(خسائر) تدني – إيضاح (33)	(584,000)	(1,314,000)
رصيد نهاية السنة	5,037,000	5,621,000

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2014			31 كانـــون الأول 2013		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	12,550,183	12,550,183	-	4,993,312	4,993,312
ودائع لأجل	9,217,000	52,659,000	61,876,000	16,735,500	48,187,700	64,923,200
المجمـوع	9,217,000	65,209,183	74,426,183	16,735,500	53,181,012	69,916,512

16- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول 2014				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	292,456,616	89,744,245	58,756,495	20,099,093	461,056,449
ودائع التوفير	603,967,644	14,664,102	1,312,977	90,429	620,035,152
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	305,892,704	35,476,228	69,971,624	68,184,578	479,525,134
شهادات إيداع	65,340,308	2,466,260	50,000	-	67,856,568
المجمـوع	1,267,657,272	142,350,835	130,091,096	88,374,100	1,628,473,303

	31 كانـــون الأول 2013				
	أفـراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومـــة والقطاع العام	المجمـوع
البيان	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	258,116,757	81,735,255	66,769,002	23,183,059	429,804,073
ودائع التوفير	550,019,392	522,055	14,184,272	221,275	564,946,994
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	283,666,798	65,185,517	22,469,318	72,641,556	443,963,189
شهادات إيداع	102,654,978	-	2,836,489	-	105,491,467
المجمـوع	1,194,457,925	147,442,827	106,259,081	96,045,890	1,544,205,723

- بلغت ودائع الحكومة الاردنيه والقطاع العام الاردني داخل المملكة 78,086,639 دينار أي ما نسبته 4.80% من اجمالي الودائع للسنة (78,525,369 دينار، أي ما نسبته 5.08% في السنة السابقة).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 718,630,284 دينار أي ما نسبته 44.13% من اجمالي الودائع للسنة (659,225,735 دينار أي ما نسبته 42.69% في السنة السابقة) .
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 6,129,436 دينار أي ما نسبته 0.38% من اجمالي الودائع للسنة (7,355,283 دينار أي ما نسبته 0.48% في السنة السابقة) .
- بلغت الودائع الجامدة 48,725,628 دينار للسنة 49,931,344 دينار في السنة السابقة) .

17- تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	81,918,468	68,882,803
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	20,193,018	23,258,702
المجموع	102,111,486	92,141,505

18- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
2014	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,923,287	2,101,719	(859,451)	-	8,165,555
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	610,523	(263,599)	-	-	346,924
مخصصات متنوعة	43,136	339,922	-	(102,594)	280,464
	7,576,946	2,178,042	(859,451)	(102,594)	8,792,943
2013					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7,091,709	776,410	(944,832)	-	6,923,287
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	613,270	-	(2,747)	-	610,523
مخصصات متنوعة	94,917	98,048	(266)	(149,563)	43,136
	7,799,896	874,458	(947,845)	(149,563)	7,576,946

19- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	16,947,814	17,367,872
ضريبة الدخل المدفوعة	(19,882,159)	(19,296,499)
ضريبة الدخل المستحقة	18,932,650	18,876,441
رصيد نهاية السنة	15,998,305	16,947,814

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل الموحد ما يلي:	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	18,932,650	18,876,441
تعديل ضريبة دخل سنوات سابقة	-	(1,119,000)
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – إضافة	(4,279,809)	(4,602,086)
إطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	522,467	655,556
	15,175,308	13,810,911

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 30% ، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 20% وفي سورية (شركة تابعة) 25% .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2010 ، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للاعوام 2011 و 2012 و2013 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل على تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد ، علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2011 بمبلغ 1,750,030 دينار وقد تم الإعتراض على هذه التقدير من قبل البنك حسب الأصول ، حيث قام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص وما زالت في مرحلة البداية وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة .
- حصل البنك أواخر عام 2014 على مخالصات ضريبية نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين لعامي 2012 و 2013 ، كما قام البنك في عام 2014 بتخصيص 1,530,000 دينار لمواجهة الإلتزامات الضريبية عن نتائج أعمال العام 2014 (مبلغ 660,000 دينار لضريبة الدخل ومبلغ 870,000 دينار لضريبة القيمة المضافة) وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية عن العام 2014 .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2011 ، كما قامت الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2012 و 2013 ودفع الضرائب المعلنة .
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2012، كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2013 ودفع الضرائب المعلنة .

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2014				2013			
	رصيد بداية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	الرصيد في نهاية السنة	رصيد بداية السنة	المبالغ المضافة	المبالغ المحررة	الرصيد في نهاية السنة
الحسابات المشمولة	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
موجودات ضريبية مؤجلة								
مخصص ديون غير عامله	20,750,000	886,027	-	21,636,027	6,225,000	7,572,609	6,225,000	7,572,609
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة	3,840,380	-	33,018	3,807,362	1,296,999	1,286,870	1,296,999	1,286,870
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6,923,287	2,101,719	859,451	8,165,555	2,192,918	2,819,361	2,192,918	2,819,361
فوائد معلقة	1,064,970	-	66,857	998,113	359,885	337,292	359,885	337,292
مخصص قضايا مقامة على البنك	610,523	-	263,599	346,924	187,313	118,949	187,313	118,949
تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك	338,687	-	11,032	327,655	105,604	113,407	105,604	113,407
تدني موجودات متوفرة للبيع	7,079,808	-	-	7,079,808	2,123,942	2,477,933	2,123,942	2,477,933
مخصصات أخرى	14,909,240	3,899,314	431,981	18,376,573	3,727,310	4,594,144	3,727,310	4,594,144
تقييم استثمارات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	1,314,000	584,000	-	1,898,000	394,200	664,300	394,200	664,300
	56,830,895	7,471,060	1,665,938	62,636,017	16,613,171	19,984,865	16,613,171	19,984,865

- إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:

	2014		2013	
	موجـــودات	مطلوبـــات	موجـــودات	مطلوبـــات
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
رصيد بداية السنة	16,613,171	-	14,151,149	5,882,960
أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في الأردن *	1,798,374	-	-	-
المضاف خلال السنة	2,481,435	-	4,602,086	-
المطفئ خلال السنة	(522,467)	-	(655,556)	(5,882,960)
فرق عملات أجنبية	(385,648)	-	(1,484,508)	-
رصيد نهاية السنة	19,984,865	-	16,613,171	-

*تم خلال بداية العام 2015 إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد في الأردن، وعليه تم تعديل الموجودات الضريبية المؤجلة بتوافق مع النسب الضريبية الجديدة والبالغة 35% .

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:		
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
الربح المحاسبي	59,999,897	50,204,089
ارباح غير خاضعة للضريبة	(6,729,106)	(4,563,531)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	5,891,961	14,829,717
الربح الضريبي	59,162,752	60,470,275
نسبة ضريبة الدخل	%32	%31.2
	18,932,650	18,876,441

- ان ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 19,984,865 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الاخرى والمحملة على قائمة الدخل الموحد في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 31.9% وترى الادارة بأنه سوف يتم الاستفادة من هذه المنافع الضريبية من الارباح المتوقع تحققها في المستقبل .

20- أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	المبلـغ	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانـات	سعر فائدة الإقتراض
		الكليـة	المتبقيـة			
العام 2014	دينـــار				دينـــار	
اقتراض من البنك المركزي الأردني	500,956	60	60	شهري	سندات خزينة	%2.25
المجموع	500,956					

- تم إعادة إقراض المبلغ أعلاه لأحد عملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبسعر فائدة 5.25%.
- إن الاقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2014.

21- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	6,337,248	7,297,107
شيكات مقبولة الدفع	7,122,010	6,301,548
أمانات مؤقتة	1,873,177	1,410,445
أرباح مساهمين غير موزعة	1,343,031	1,240,901
تأمينات صناديق حديدية	158,329	149,787
تأمينات عقارات مباعة	97,000	1,745,290
مطلوبات أخرى*	3,091,343	6,511,834
	20,022,138	24,656,912

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
معاملات في الطريق	-	2,533,845
أمانات الضمان الاجتماعي	219,228	204,809
أمانات ضريبة الدخل	241,605	297,873
مصروفات مستحقة	2,159,624	3,101,100
حوالات واردة	140,234	168,445
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	275,652	150,762
	3,091,343	6,511,834

22- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (155.1) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (155.1 مليون كما في 31 كانون الأول 2013) .

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (155.1) مليون دينار موزعاً على (155.1) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

23- الاحتياطيات

- احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى .

- احتياطي خاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	61,177,439	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	13,128,988	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	2,921,601	متطلبات السلطات الرقابية

24- فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية .

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
رصيد في بداية السنة	(11,643,042)	(4,524,549)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	1,316,645	(7,118,493)
الرصيد في نهاية السنة	(10,326,397)	(11,643,042)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطع البنيوي للاستثمار في رأسمال بنك الأردن – سورية للعام 2014.

25- احتياطي القيمة العادلة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	33,450,490	6,880,281
تعديلات	-	3,711,783
الرصيد في بداية السنة المعدل	33,450,490	10,592,064
(خسائر) أرباح غير متحققة / أسهم – بالصافي	(6,029,617)	22,858,426
(المحول) نتيجة بيع أسهم / صافي – متحقق	(9,785,321)	-
أثر إنخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة	323,920	-
الرصيد في نهاية السنة	17,959,472	33,450,490

26- أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	57,534,189	43,869,842
تعديلات	-	2,171,177
الرصيد في بداية السنة المعدل	57,534,189	46,041,019
أرباح موزعة على المساهمين	(23,265,000)	(23,265,000)
أرباح السنة	47,127,403	40,739,214
المحول إلى الاحتياطيات	(8,407,948)	(7,656,458)
أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	8,755,675	(536,777)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	649,685	2,212,191
أثر إنخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة	(323,920)	-
الرصيد في نهاية السنة *	82,070,084	57,534,189

* يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 19,984,865 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضرائبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2014 (16,613,171 دينار كما في 31 كانون الاول 2013).

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,834,342 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه.

27- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبه 20% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 31,020,000 دينار ، وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين تم خلال العام 2014 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15% من رأس المال والبالغة 23,265,000 دينار عن أرباح العام 2013 .

28- الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للافراد (التجزئة):	**26,505,985**	**27,747,848**
حسابات جارية مدينة	1,128,571	1,152,976
قروض وكمبيالات	21,588,085	22,417,746
بطاقات الائتمان	3,789,329	4,177,126
القروض العقارية	**11,396,638**	**13,592,008**
الشركات:	**49,925,942**	**37,062,231**
الشركات الكبرى:	37,319,986	26,960,046
حسابات جارية مدينة	7,395,109	6,001,086
قروض وكمبيالات	29,924,877	20,958,960
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:	12,605,956	10,102,185
حسابات جارية مدينة	2,959,261	3,339,394
قروض وكمبيالات	9,646,695	6,762,791
الحكومة والقطاع العام	**5,978,500**	**8,017,284**
أرصدة لدى بنوك مركزية	1,243,400	578,177
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	2,146,134	3,285,739
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	25,646,305	27,767,552
المجموع	**122,842,904**	**118,050,839**

29- الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,901,214	1,355,879
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	149,438	164,979
ودائع توفير	1,650,251	2,113,150
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	17,386,665	19,156,753
شهادات إيداع	4,506,749	6,094,059
أموال مقترضة	6,626	14,369
تأمينات نقدية	1,281,442	1,033,074
رسوم ضمان الودائع	3,257,572	2,093,083
	30,139,957	32,025,346

30- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
عمولات دائنة :		
عمولات تسهيلات مباشرة	5,141,745	5,251,128
عمولات تسهيلات غير مباشرة	3,063,251	2,890,162
عمولات أخرى	10,333,464	8,778,078
ينزل: عمولات مدينة	(255,729)	(369,584)
صافي إيرادات العمولات	18,282,731	16,549,784

31- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	21,885	(485,393)
ناتجة عن التقييم	2,804,769	2,307,754
	2,826,654	1,822,361

32- أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2014	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم محلية	-	(95,341)	13,145	(82,196)
أسهم خارجية	429,960	(15,312)	20,018	434,666
	429,960	(110,653)	33,163	352,470

	أرباح متحققة	(خسائر) غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجموع
2013.	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
أسهم محلية	-	(34,695)	8,645	(26,050)
	-	(34,695)	8,645	(26,050)

33- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	1,154,650	2,779,305
أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك	1,768,592	811,107
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	507,379	540,056
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	195,126	112,841
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	2,712	174,032
فوائد معلقة معادة للايرادات	1,516,698	2,275,018
(خسائر) تدني موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون	(584,000)	(1,314,000)
المسترد من مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	11,032	-
ايرادات أخرى	2,059,689	1,593,148
	6,631,878	6,971,507

34- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	23,072,605	20,962,912
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	1,754,917	1,633,700
مساهمة البنك في صندوق الادخار	1,489,339	1,358,731
نفقات طبية	1,175,680	1,190,888
تدريب الموظفين	479,564	426,423
مياومات سفر وتنقلات	722,964	641,222
	28,695,069	26,213,876

35- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	3,053,106	2,854,613
قرطاسية ومطبوعات	870,770	772,669
بريد وهاتف وسويفت	1,414,119	1,429,064
صيانة وتصليحات وتنظيفات	2,724,832	2,303,933
رسوم ورخص وضرائب	2,722,125	2,814,619
إعلانات واشتراكات	2,804,403	2,334,753
رسوم تأمين	1,660,821	1,228,112
إنارة وتدفئة	2,225,349	2,335,604
تبرعات وإعانات	305,125	244,216
ضيافة	218,434	189,914
أتعاب مهنية وقانونية	644,092	931,564
متفرقة أخرى	550,806	606,886
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
	19,248,982	18,100,947

36- حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة (مساهمي البنك)	47,127,403	40,739,214
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	155,100,000	155,100,000
حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)		
أساسي	0.304	0.263
مخفض	0.304	0.263

37- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	250,806,310	214,759,186
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	205,319,866	174,239,024
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(74,426,183)	(69,916,512)
أرصدة مقيدة السحب	(4,910,473)	(4,357,376)
	376,789,520	314,724,322

38- مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2014	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
عقود شراء عملات أجنبية	752,075	1,330	6,014,667	6,014,667	-	6,014,667
المجموع	752,075	1,330	6,014,667	6,014,667	-	6,014,667
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:	قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق		
				خلال 3 أشهر	من 3-12 شهر	المجموع
2013	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
عقود شراء عملات أجنبية	876,456	9,134	14,624,826	14,624,826	-	14,624,826
المجموع	876,456	9,134	14,624,826	14,624,826	-	14,624,826

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان .

39- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:

	الجهة ذات العلاقة						المجموع 31 كانـــون الأول	
	كبار المساهمين	اعضاء مجلس الإدارة	المدراء التنفيذيين	صندوق ادخار موظفي البنك	أطراف أخرى		2014	2013
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد :	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار		دينـــار	دينـــار
تسهيلات ائتمانية	* 7,500,000	3,320,465	407,645	-	29,841,053		41,069,163	38,123,097
ودائع	35,187	709,342	1,289,212	116,930	1,486,696		3,637,367	22,904,075
التأمينات النقدية	-	13,698	-	-	488,184		501,882	82,237
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :								
كفالات	-	222,335	-	-	278,090		500,425	154,382
عناصر قائمة الدخل الموحد:	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	المجموع للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول	2014 دينـــار	2013 دينـــار
فوائد وعمولات دائنة	400,417	49,164	22,286	-	1,337,865		1,809,732	986,922
فوائد وعمولات مدينة	-	3,422	-	27,352	251,099		281,873	217,736

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.5% على سلف وقروض اسكان الموظفين في حين بلغ أدنى نسبة فائدة على القروض لذوي العلاقة 4.05% للدينار (مقابل تامينات نقدية بنسبة 2.8% للدينار) و3% للدولار الأمريكي وأعلى سعر فائدة مقبوضة 11.49% للدينار و3% للدولار الأمريكي على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 4.4% للدينار و0.4% للدولار الأمريكي وأدنى سعر فائدة مدفوعة 0.025% للدينار و0.02% للدولار الأمريكي.

* يمثل هذا المبلغ تمويل جزئي لعملية بيع البنك لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل متمثلة في اسهم شركة الاقبال للاستثمار بواقع 984,835 سهم وبسعر السوق بذلك التاريخ والبالغ 13 دينار للسهم، بالاضافة الى جزء من الاستثمار في شركة الشمال الصناعية (شركة حليفة غير متداولة) بواقع 1,940,000 سهم بالقيمة العادلة لها لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين ، علماً بأن الإحتفاظ بهذه الموجودات كان مخالفاً لأحكام المادة رقم (38/أ/1) من قانون البنك رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته والمتمثلة بتجاوز النسب المسموح بها . وقد بلغت قيمة الأرباح الناتجة عن عملية بيع أسهم الإقبال والمقيدة من خلال الأرباح المدورة مبلغ 8,755,675 دينار ، كما بلغت الأرباح المقيدة في قائمة الدخل نتيجة لبيع أسهم شركة الشمال الصناعية مبلغ 2,042 دينار .

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:

	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومكافآت	2,172,885	1,393,523
تنقلات وأمانة سر	48,000	45,000
المجموع	2,220,885	1,438,523

40- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* **تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:**
- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة .
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر .
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي .

* هذا وتعاقد البنك على شراء مجموعة من الأنظمة الآلية لاحتساب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة Streess Testing وكذلك احتساب متطلبات بازل III.

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:
- دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) " تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة ".
- دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:
- تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).
- تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
- تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانه المقدمة).

5- تحديد التركزات الائتمانية على مستوى (نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلٌ ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:
يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:
يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده .
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص .
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان .

8- دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية ولجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآليه تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيّرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):
(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

- تعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل التجارة العامة بنسبة 15% وتعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع السياحة بنسبة 15%، وتعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل قطاع الصناعة 15%، تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات 10%.

- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين ضمن القطاعات التالية (السياحة، الصناعة، الإنشاءات، التجارة العامة) وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:
التجاوزات الائتمانية، السقوف المستحقة غير المجددة، الحسابات المستحقة،... وغيرها.

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية،..... وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان،..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر/ الإدارة التنفيذية، وبشكل دوري إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ سنة 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).
3- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
4- تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
5- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
6- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر / الإدارة التنفيذية.
7- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
8- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.
9- إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
10- تزويد لجنة المخاطر المختلفة سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنيه والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الآلية وأناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:
- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر .
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال .
- تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات الناظمة لأعمال البنك .
- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة .
- تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك .
- إعداد وتطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك .
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحده من وحدات البنك .

أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقله ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:

1- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (51) لسنة 2010 وتطبيقها على أرض الواقع.
2- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات اليومية للعملاء.
3- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
4- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن القوائم المحظور التعامـــل معها.
5- التحقق الدوري من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
6- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك كل ضمن اختصاصه.

كما قام البنك بتأسيس وحدة لتلبية متطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة عملية الامتثال لقانون الـ FATCA ضمن الأسس التالية:
- إعداد واعتماد سياسة التعامل مع قانون الـ FATCA .
- إعداد واعتماد برنامج الامتثال لقانون الـ FATCA .
- تأهيل وتدريب كافة موظفي البنك للتعامل مع متطلبات قانون الـ FATCA .
- التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام آلي لإدارة متطلبات الـ FATCA .
- تعديل نماذج فتح الحسابات لتلبية متطلبات قانون الـ FATCA .
- وضع آلية لتحديث بيانات العملاء بشكل مستمر.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):
وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعة مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

• إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

• تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

• مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

• تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

• مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

• المواءمة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

• اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً: **الإفصاحات الكمية:**

(40/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطـر الأخرى).	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
بنود داخل قائمة المركز المالي		
أرصدة لدى بنوك مركزية	197,637,411	163,015,103
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,319,866	174,239,024
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	8,508,000
التسهيلات الائتمانية :	1,100,617,301	1,040,347,184
للافـــراد	237,749,056	236,266,379
القروض العقارية	188,653,460	166,591,971
الشركات	610,780,943	528,426,718
الشركات الكبرى	500,656,674	416,530,189
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	110,124,269	111,896,529
للحكومة والقطاع العام	63,433,842	109,062,116
موجودات مالية بالقيمة العادلة	52,284,125	66,743,216
مشتقات أدوات مالية	750,745	867,322
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	451,957,464	440,199,205
الموجودات الاخرى	27,995,549	35,498,251
بنود خارج قائمة المركز المالي		
كفالات	90,954,592	84,920,655
اعتمادات	47,796,284	69,674,433
قبولات	14,407,378	22,187,936
سقوف تسهيلات غير مستغلة	146,454,657	113,237,275
الاجمالـــي	2,336,175,372	2,219,437,604

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات النقدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة إلى الكفالات والمشتقات الإئتمانية الملزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الإختصاص .

- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الإئتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تفعليتها للإئتمان الممنوح أولاً بأول .

- التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناظمة لأعمال البنك.

- المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	31 كانـــون الأول 2014					
		الشركـات				الإجمالي
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	502,727,354	197,637,411
مقبولة المخاطر	236,277,576	171,332,021	544,500,392	148,857,073	-	205,319,866
منها مستحقة (*):						
لغاية 30 يوم	895,132	6,259,069	2,477,293	449,767	-	-
من 31 لغاية 60 يوم	175,125	1,227,447	815,912	173,647	-	-
تحت المراقبة	2,270,406	3,635,977	15,093,609	8,563,091	-	-
غير عاملة:	18,301,948	8,021,685	51,895,299	18,442,093	-	-
دون المستوى	2,774,153	292,162	-	107,595	-	-
مشكوك فيها	2,284,770	1,029,756	6,135,613	530,414	-	-
هالكة	13,243,026	6,699,766	45,759,687	17,804,083	-	-
المجموع	256,849,930	182,989,683	611,489,300	175,862,257	502,727,354	402,957,277
يطرح: فوائد معلقة	(2,792,647)	(762,950)	(5,805,793)	(1,762,917)	-	-
يطرح: مخصص التدني	(17,328,609)	(3,465,954)	(45,130,258)	(19,189,212)	-	-
الصافي	236,728,674	178,760,779	560,553,249	154,910,128	502,727,354	402,957,277

تتوزع التعرضات الإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:	الإجمالي
	دينار
متدنية المخاطر	700,364,765
مقبولة المخاطر	1,306,286,928
منها مستحقة (*):	
لغاية 30 يوم	10,081,261
من 31 لغاية 60 يوم	2,392,131
تحت المراقبة	29,563,083
غير عاملة:	96,661,025
دون المستوى	3,173,910
مشكوك فيها	9,980,553
هالكة	83,506,562
المجموع	2,132,875,801
يطرح: فوائد معلقة	(11,124,307)
يطرح: مخصص التدني	(85,114,033)
الصافي	2,036,637,461

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

	31 كانـــون الأول 2013					
			الشركـــات			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	528,081,055	163,015,103	691,096,158
مقبولة المخاطر	248,888,763	157,885,906	485,899,739	112,911,918	-	191,278,166	1,196,864,492
منها مستحقة (*):							
لغاية 30 يوم	1,042,085	438,966	13,357,368	3,355,807	-	-	18,194,226
من 31 لغاية 60 يوم	263,427	89,757	3,723,911	1,255,421	-	-	5,332,516
تحت المراقبة	3,331,950	4,571,994	16,119,310	11,450,485	-	-	35,473,739
غير عاملة:	22,274,470	10,462,804	61,178,837	18,406,494	-	-	112,322,605
دون المستوى	1,065,217	196,311	527,770	456,169	-	-	2,245,467
مشكوك فيها	2,003,135	1,157,349	1,657,019	1,542,856	-	-	6,360,359
هالكة	19,206,118	9,109,144	58,994,048	16,407,469	-	-	103,716,779
المجموع	274,495,183	172,920,704	563,197,886	142,768,897	528,081,055	354,293,269	2,035,756,994
يطرح: فوائد معلقة	(2,705,614)	(991,808)	(6,947,804)	(2,857,172)	-	-	(13,502,398)
يطرح: مخصص التدني	(18,159,503)	(5,336,925)	(58,689,354)	(10,651,509)	-	-	(92,837,291)
الصافي	253,630,066	166,591,971	497,560,728	129,260,216	528,081,055	354,293,269	1,929,417,305

– تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.

* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوم ، كما ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوم .

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

	31 كانـــون الأول 2014				
			الشركـــات		
الضمانات	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	49,744,588	135,426,097	96,012,119	59,137,189	-	340,319,993
تحت المراقبة	8,353	3,349,231	8,509,204	7,309,671	-	19,176,459
غير عاملة:	3,676,080	5,736,975	26,379,385	12,017,713	-	47,810,153
دون المستوى	358,273	252,738	5,331,479	848,876	-	6,791,366
مشكوك فيها	109,440	927,154	-	419,105	-	1,455,699
هالكة	3,208,367	4,557,083	21,047,906	10,749,732	-	39,563,088
المجموع	53,429,021	144,512,303	130,900,708	78,464,573	-	407,306,605
منها:						
تأمينات نقدية	16,025,115	-	19,441,397	14,218,670	-	49,685,182
عقارية	25,438,447	144,492,115	91,496,580	58,293,083	-	319,720,225
أسهم متداولة	-	-	17,446,389	358,879	-	17,805,268
سيارات وآليات	11,965,459	20,188	2,516,342	5,593,941	-	20,095,930
المجموع	53,429,021	144,512,303	130,900,708	78,464,573	-	407,306,605

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:

الضمانات	31 كانـــون الأول 2013				
			الشـركـــات		
	الأفراد	القروض العقارية	الشـركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	
متدنية المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	36,491,780	144,675,029	73,643,660	42,528,267	-	297,338,736
تحت المراقبة	179,130	4,922,686	7,801,551	10,313,865	-	23,217,232
غير عاملة:	3,600,383	7,418,640	33,016,153	13,532,516	-	57,567,692
دون المستوى	321,772	427,029	7,454,889	1,742,579	-	9,946,269
مشكوك فيها	274,685	1,211,419	2,928,346	2,000,184	-	6,414,634
هالكة	3,003,926	5,780,192	22,632,918	9,789,753	-	41,206,789
المجموع	40,271,293	157,016,355	114,461,364	66,374,648	-	378,123,660
منها:						
تأمينات نقدية	10,964,162	-	16,631,480	18,439,415	-	46,035,057
عقارية	13,018,125	157,016,355	75,213,275	44,550,385	-	289,798,140
أسهم متداولة	524,093	-	17,818,042	204,245	-	18,546,380
سيارات وآليات	15,764,913	-	4,798,567	3,180,603	-	23,744,083
المجموع	40,271,293	157,016,355	114,461,364	66,374,648	-	378,123,660

1) الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ مجموعها 5,239,016 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (8,453,702 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

2) الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ مجموعها 37,357,279 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (65,371,673 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

نوع التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	الإجمالي
	دينـار			دينـار
سندات بنوك أجنبية خارجية	7,171,124	Aa3	Moody's	7,171,124
سندات بنوك أجنبية خارجية	2,896,882	A2	Moody's	2,896,882
سندات بنوك أجنبية خارجية	2,896,369	A1	Moody's	2,896,369
غير مصنف	22,496,125			22,496,125
سندات حكومية أردنية	275,960,859			275,960,859
أذونات خزينة أردنية	137,810,005			137,810,005
سندات واسناد مكفولة من الحكومة الأردنية	2,726,100			2,726,100
الاجمالي	451,957,464			451,957,464

4) التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل) / المنطقة الجغرافية / البند	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	144,128,711	53,508,700	-	-	-	-	197,637,411
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	39,617,900	106,425,961	36,358,257	52,530	22,537,897	327,321	205,319,866
التسهيلات الائتمانية :	971,347,525	128,545,113	10,726	456	679,827	33,654	1,100,617,301
الافراد	189,037,337	47,987,056	10,726	456	679,827	33,654	237,749,056
القروض العقارية	186,643,921	2,009,539	-	-	-	-	188,653,460
الشركات	554,565,857	56,215,086	-	-	-	-	610,780,943
الشركات الكبرى	463,091,879	37,564,795	-	-	-	-	500,656,674
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	91,473,978	18,650,291	-	-	-	-	110,124,269
الحكومة والقطاع العام	41,100,410	22,333,432	-	-	-	-	63,433,842
موجودات مالية بالقيمة العادلة	42,360,752	5,704,436	22,769	-	4,196,168	-	52,284,125
مشتقات أدوات مالية	-	750,745	-	-	-	-	750,745
سندات واسناد واذونات :							
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	428,358,089	23,599,375	-	-	-	-	451,957,464
الموجودات الاخرى	21,629,975	6,360,418	1,376	3,780	-	-	27,995,549
الاجمالي للسنة 2014	1,647,442,952	324,894,748	36,393,128	56,766	27,413,892	360,975	2,036,562,461
الاجمالي للسنة 2013	1,561,226,372	330,558,507	31,848,730	494,055	5,213,953	75,688	1,929,417,305

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5) التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

القطاع الاقتصادي / البند	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	إنشاءات	زراعة	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	197,637,411	-	-	-	-	-	-	-	-	-	197,637,411
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,319,866	-	-	-	-	-	-	-	-	-	205,319,866
التسهيلات الائتمانية :	1,836,013	219,784,441	233,786,108	169,136,258	21,420,451	17,226,894	80,761,628	25,985,926	267,245,740	63,433,842	1,100,617,301
موجودات مالية بالقيمة العادلة	3,840,463	31,851,023	420,506	7,047,465	116,400	-	9,008,268	-	-	-	52,284,125
مشتقات أدوات مالية	750,745	-	-	-	-	-	-	-	-	-	750,745
سندات وأسناد وأذونات :											
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	60,798,929	1,861,125	10,635,000	-	-	-	2,726,100	-	-	375,936,310	451,957,464
الموجودات الاخرى	15,425,505	391,335	394,211	8,695	-	-	5,037,000	-	3,421,800	3,317,003	27,995,549
الاجمالي/ للسنة 2014	485,608,932	253,887,924	245,235,825	176,192,418	21,536,851	17,226,894	97,532,996	25,985,926	270,667,540	442,687,155	2,036,562,461
الاجمالي/ للسنة 2013	397,827,186	237,666,198	185,873,019	173,689,797	42,642,328	15,444,488	145,320,906	3,184,254	239,400,020	488,369,109	1,929,417,305

40/ب مخاطر السـوق:

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كل من المخاطر التاليـــة:

- مخاطر أسعار الفائدة

- مخاطر أسعار الصرف

- مخاطر التغير في أسعار الأسهم

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق . وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة ، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الإستثمار سواء لغرض الإتجار أو التداول .

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.

- تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشـراءً.

- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات ، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

يقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالاضافة الى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ اعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لاسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية.

وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الاقصى لاي عمله .

- يتعين على كل متعامل اغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه الى الحد الاقصى المسموح به .

- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءاً على تحركات السوق .

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

	31 كانـــون الأول	
	2014	2013
نـوع العملــة	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	(17,441,672)	(6,160,403)
جنيه إسترليني	19,130	(8,200,964)
يورو	(4,601,194)	(6,553,525)
ين ياباني	39,417	30,244
عملات أخرى	(7,634,588)	(7,243,276)
	(29,618,907)	(28,127,924)

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان .

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها ، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
  - تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، القطاع الاقتصادي، العملة،الأداة،...الخ).
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

	31 كانـــون الأول 2014		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(348,833)	-
جنيه إسترليني	%2	383	-
يورو	%2	(92,024)	-
ين ياباني	%2	788	-
عملات أخرى	%2	(152,692)	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	348,833	-
جنيه إسترليني	%2	(383)	-
يورو	%2	92,024	-
ين ياباني	%2	(788)	-
عملات أخرى	%2	152,692	-

	31 كانـــون الأول 2013		
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	(123,208)	-
جنيه إسترليني	%2	(164,019)	-
يورو	%2	(131,071)	-
ين ياباني	%2	605	-
عملات أخرى	%2	(144,866)	-

	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%2	123,208	-
جنيه إسترليني	%2	164,019	-
يورو	%2	131,071	-
ين ياباني	%2	(605)	-
عملات أخرى	%2	144,866	-

2- مخاطر العمـــلات:

	31 كانـــون الأول 2014		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(872,083)	-
جنيه إسترليني	%5	957	-
يورو	%5	(230,060)	-
ين ياباني	%5	1,971	-
عملات أخرى	%5	(381,729)	-

	31 كانـــون الأول 2013		
	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملـة	دينـــار	دينـــار	دينـــار
دولار أمريكي	%5	(308,020)	-
جنيه إسترليني	%5	(410,048)	-
يورو	%5	(327,676)	-
ين ياباني	%5	1,512	-
عملات أخرى	%5	(362,164)	-

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

	31 كانـــون الأول 2014		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	29,759	1,666,414
بورصة فلسطين	%5	-	250,900
بورصة نيويورك	%5	209,808	-

	31 كانـــون الأول 2013		
	التغير في المؤشـر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشـر	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بورصة عمان	%5	32,396	2,630,619
بورصة فلسطين	%5	-	245,578
بورصة نيويورك	%5	-	-

- فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب	فجـوة إعـادة تسعيـر الفائـدة							
للسنة 2014	أقل من شهر	من شهر لغاية 3 شهور	أكثرمن 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون فائدة	المجموع	معدل سعر الفائدة
الموجـودات	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	%
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	80,652,327	-	-	-	-	7,444,500	170,153,983	258,250,810	2.75
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	185,790,035	5,000,000	-	-	-	-	14,529,831	205,319,866	2.3
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	4,855,899	4,855,899	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	47,428,226	47,428,226	
مشتقات أدوات مالية	399,480	351,265	-	-	-	-	-	750,745	
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	125,233,473	162,635,310	190,489,640	231,712,791	199,407,540	191,138,547	-	1,100,617,301	8.7
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	25,151,760	55,296,359	20,004,501	216,374,908	133,697,813	1,432,123	-	451,957,464	5.63
استثمارات في شركات حليفه	-	-	-	-	-	-	1	1	
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	-	-	-	-	-	27,268,112	27,268,112	
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	3,371,359	3,371,359	
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	19,984,865	19,984,865	
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	70,382,718	70,382,718	
مجموع الموجودات	417,227,075	223,282,934	210,494,141	448,087,699	333,105,353	200,015,170	357,974,994	2,190,187,366	
المطلوبـــــات									
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	59,697,580	-	-	-	-	-	14,728,603	74,426,183	1.81
ودائع عملاء	243,298,969	126,371,110	97,780,171	95,784,082	226,678,266	119,930,421	718,630,284	1,628,473,303	1.63
تأمينات نقدية	13,708,271	9,758,580	10,668,241	11,635,622	3,452,937	5,391,327	47,496,508	102,111,486	1.4
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	8,792,943	8,792,943	
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	15,998,305	15,998,305	
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	500,956	-	500,956	
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	20,022,138	20,022,138	
مجموع المطلوبات	316,704,820	136,129,690	108,448,412	107,419,704	230,131,203	125,822,704	825,668,781	1,850,325,314	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	100,522,255	87,153,244	102,045,729	340,667,995	102,974,150	74,192,466	(467,693,787)	339,862,052	
للسنـــــة 2013									
إجمالي الموجودات	287,740,416	225,023,700	219,119,297	388,885,204	385,684,259	189,736,148	380,747,974	2,076,936,998	
إجمالي المطلوبات	205,549,962	131,006,858	107,535,681	157,385,889	213,257,736	177,515,979	763,193,307	1,755,445,412	
فجوة إعادة تسعير الفائدة	82,190,454	94,016,842	111,583,616	231,499,315	172,426,523	12,220,169	(382,445,333)	321,491,586	

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	31 كانون الأول 2014					
العملة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	55,178,443	126,961	2,842,321	984	33,510,527	91,659,236
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	55,795,525	9,273,420	21,537,789	44,628	75,482,039	162,133,401
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	750,745	750,745
تسهيلات ائتمانية – صافي	207,211,282	-	2,728,589	-	37,914,779	247,854,650
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة والحليفة)	62,252,036	-	-	-	-	62,252,036
موجودات أخرى	2,315,845	(819)	49,271	39	17,140,765	19,505,101
اجمالي الموجودات	382,753,131	9,399,562	27,157,970	45,651	164,798,855	584,155,169
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	21,543,843	1,320	133,523	-	515,431	22,194,117
ودائع العملاء	315,755,537	9,289,798	29,131,430	6,234	153,064,767	507,247,766
تأمينات نقدية	24,593,419	75,443	2,486,887	-	5,823,732	32,979,481
مطوبات أخرى	38,302,004	13,871	7,324	-	13,029,513	51,352,712
اجمالي المطلوبات	400,194,803	9,380,432	31,759,164	6,234	172,433,443	613,774,076
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2014	(17,441,672)	19,130	(4,601,194)	39,417	(7,634,588)	(29,618,907)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2014	82,328,798	166,479	13,910,923	-	61,353,711	157,759,911

	31 كانون الأول 2013					
العملة	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	ين ياباني	أخرى	إجمالي
البند	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الموجودات	382,282,466	1,706,019	19,691,129	33,741	177,793,588	581,506,943
إجمالي المطلوبات	388,442,869	9,906,983	26,244,654	3,497	185,036,864	609,634,867
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2013	(6,160,403)	(8,200,964)	(6,553,525)	30,244	(7,243,276)	(28,127,924)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2013	104,342,211	1,949,466	11,674,766	15,188	33,722,673	151,704,304

مخاطر السيولة: أولاً: ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2014	لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	73,550,697	875,486	-	-	-	-	-	74,426,183
ودائع عملاء	430,562,692	149,710,382	127,583,484	187,283,986	329,987,442	326,763,743	76,581,574	1,628,473,303
تأمينات نقدية	18,653,609	19,155,847	21,705,707	21,881,046	9,839,076	10,876,201	-	102,111,486
مخصصات متنوعة	533,499	1,656,516	240,000	1,405,158	500,764	4,457,006	-	8,792,943
مخصص ضريبة الدخل	3,581,343	-	12,416,962	-	-	-	-	15,998,305
أموال مقترضة	-	-	-	-	-	500,956	500,956	500,956
مطلوبات أخرى	6,762,787	3,830,717	3,579,210	4,629,130	689,296	528,774	2,224	20,022,138
مجموع المطلوبات	533,644,627	175,228,948	165,525,363	215,199,320	341,016,578	343,126,680	76,583,798	1,850,325,314
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	511,842,122	229,900,742	213,871,042	448,337,699	338,013,496	201,903,271	246,318,994	2,190,187,366

31 كانون الأول 2013	لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور لغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	59,697,874	520,104,151	132,882,322	172,492,930	284,114,643	267,011,669	53,908,523	1,544,205,723
ودائع عملاء	-	9,373,896	17,397,667	21,084,719	17,548,712	9,415,124	-	92,141,505
تأمينات نقدية	103,136	312,859	210,000	410,687	988,348	5,551,916	-	7,576,946
مخصصات متنوعة	-	10,569,930	1,200,000	2,077,884	2,000,000	1,100,000	-	16,947,814
مخصص ضريبة الدخل	12,112,958	4,468,341	5,997,103	2,023,978	54,532	-	-	24,656,912
مطلوبات أخرى	609,415,786	157,607,348	138,419,975	208,308,836	304,706,235	283,078,709	53,908,523	1,755,445,412
مجموع المطلوبات	448,089,758	218,236,325	226,111,226	417,862,229	417,057,470	191,375,978	158,204,012	2,076,936,998
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)								

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية – المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانـــون الأول 2014	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(5,263,922)	(5,263,922)
تدفق داخل	6,014,667	6,014,667
المجمـوع	750,745	750,745

31 كانـــون الأول 2013	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
المشتقات للمتاجرة	دينـــار	دينـــار
مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(13,757,504)	(13,757,504)
تدفق داخل	14,624,826	14,624,826
المجمـوع	867,322	867,322

بنـود خارج قائمة المركز المالي الموحد:

	31 كانـــون الأول 2014		
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	62,203,662	-	-	62,203,662
السقوف غير المستغلة	146,454,657	-	-	146,454,657
الكفالات	90,954,592	-	-	90,954,592
التزامات رأسمالية	1,225,517	-	-	1,225,517
المجمـوع	300,838,428	-	-	300,838,428

	31 كانـــون الأول 2013			
	لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الاعتمادات والقبولات	91,835,369	-	-	91,835,369
السقوف غير المستغلة	113,237,275	-	-	113,237,275
الكفالات	84,920,655	-	-	84,920,655
التزامات رأسمالية	727,628	-	-	727,628
المجمـوع	290,720,927	-	-	290,720,927

41- التحليل القطاعـي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات .
- الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك .
- خدمات الوساطة المالية : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وادارة الاصدارات الأولية .

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد		المؤسسات		الخزينة		الوساطة المالية		أخرى		المجمـــوع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الإيرادات	56,412,016	114,497,103	35,714,474	124,647,933	31,897,643	249,296	374,504	249,296				
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(1,394,556)	(13,746,116)	(8,002,286)	(9,396,842)	-	-	-	-				
نتائج أعمال القطاع	55,017,460	100,750,987	27,712,188	115,251,091	31,897,643	249,296	374,504	249,296				
المصاريف الأخرى	(29,541,335)	(50,538,667)	(21,070,818)	(55,253,236)	(4,431,121)	-	(209,962)	-				
حصة البنك من أرباح (خسائر) شركة حليفة	-	(8,231)	2,042	2,042		-	-	-				
الربح قبل الضرائب	25,476,125	50,204,089	6,643,412	59,999,897	27,466,522	249,296	164,542	249,296				
ضريبة الدخل	(7,238,756)	(13,810,911)	(3,727,068)	(15,175,308)	(3,966,931)	(199,648)	(42,905)	(199,648)				
صافي ربح السنة	18,237,369	36,393,178	2,916,344	44,824,589	23,499,591	49,648	121,637	49,648				
معلومات أخرى					742,141	345,836	-	345,836			2,691,076	2,691,076
مصاريف رأسمالية	3,254,872	1,755,445,412	1,326,672	1,850,393,814	599,545	248,205	24,227	248,205			5,349,386	5,349,386
استهلاكات واطفاءات	2,331,030	2,076,936,998	1,928,136	2,190,187,366	897,619,329	182,358,159	4,320,268	182,358,159			2,076,936,998	2,076,936,998
إجمالي الموجودات	483,697,133		622,192,477		162,543,962	45,703,035	37,007	45,703,035			1,755,445,412	1,755,445,412
إجمالي المطلوبات	1,269,396,968		372,712,842									

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك ، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين .

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجمـوع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الإيرادات	137,299,275	132,933,631	23,248,413	22,566,759	154,789,932	146,514,218
مجموع الموجودات	1,889,220,753	1,736,398,885	433,766,840	500,934,182	2,190,187,366	2,076,936,998
المصروفات الرأسمالية	5,486,160	2,273,251	183,361	417,825	5,669,521	2,691,076

42- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـــون الأول 2014		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينـار	دينـار	دينـار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	161,279,846	96,970,964	258,250,810
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,319,866	-	205,319,866
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	4,855,899	4,855,899
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	47,428,226	47,428,226
مشتقات أدوات مالية	750,745	-	750,745
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	710,071,214	390,546,087	1,100,617,301
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	316,827,528	135,129,936	451,957,464
استثمارات في شركات حليفة	-	1	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	27,268,112	27,268,112
موجودات غير ملموسة	-	3,371,359	3,371,359
موجودات ضريبية مؤجلة	600,000	19,384,865	19,984,865
موجودات أخرى	9,102,406	61,280,312	70,382,718
مجموع الموجودات	1,403,951,605	786,235,761	2,190,187,366
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	74,426,183	-	74,426,183
ودائع عملاء	895,140,544	733,332,759	1,628,473,303
تأمينات نقدية	81,396,209	20,715,277	102,111,486
مخصصات متنوعة	3,835,173	4,957,770	8,792,943
مخصص ضريبة الدخل	15,998,305	-	15,998,305
أموال مقترضة	-	500,956	500,956
مطلوبات أخرى	18,801,844	1,220,294	20,022,138
مجموع المطلوبات	1,089,598,258	760,727,056	1,850,325,314
الصافـــي	314,353,347	25,508,705	339,862,052

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

	31 كانـــون الأول 2013		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات :	دينـــار	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	154,958,087	67,245,599	222,203,686
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	174,239,024	-	174,239,024
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,508,000	-	8,508,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	755,072	-	755,072
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	65,988,144	65,988,144
مشتقات أدوات مالية	867,322	-	867,322
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	700,631,371	339,715,813	1,040,347,184
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	211,939,111	228,260,094	440,199,205
استثمارات في شركات حليفة	-	2,724,672	2,724,672
ممتلكات ومعدات – بالصافي	-	27,155,770	27,155,770
موجودات غير ملموسة	-	2,534,327	2,534,327
موجودات ضريبية مؤجلة	480,000	16,133,171	16,613,171
موجودات أخرى	57,921,551	16,879,870	74,801,421
مجموع الموجودات	1,310,299,538	766,637,460	2,076,936,998
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	69,916,512	-	69,916,512
ودائع عملاء	939,170,888	605,034,835	1,544,205,723
تأمينات نقدية	65,177,669	26,963,836	92,141,505
مخصصات متنوعة	1,036,682	6,540,264	7,576,946
مخصص ضريبة الدخل	13,847,814	3,100,000	16,947,814
مطلوبات أخرى	24,602,380	54,532	24,656,912
مجموع المطلوبات	1,113,751,945	641,693,467	1,755,445,412
الصافـــي	196,547,593	124,943,993	321,491,586

43- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

- رأس المال المدفوع:

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (155.1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

- رأس المال التنظيمي:

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:

- (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).
- (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، احتياطي القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويطرح بالكامل إذا كان رصيد التغير بالسالب).
- فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني، أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6% .

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 28.25 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة ، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

	بآلاف الدنانيـــر	
	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
بنود رأس المال الأساسي :		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	155,100	155,100
الاحتياطي القانوني	61,177	54,601
الاحتياطي الاختياري	13,716	13,716
احتياطيات أخرى	2,922	2,319
الأرباح المدورة	27,856	12,705
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	1,638	1,139
يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة	(3,371)	(2,534)
العقارات المستملكة لقاء ديون التي تزيد عن 4 سنوات	(18,187)	(19,469)
50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,232)	(2,118)
مجموع رأس المال الأساسي	238,619	215,459
بنود رأس المال الإضافي		
ترجمة عملات أجنبية	(10,326)	(11,643)
احتياطي تقييم موجودات مالية	8,082	15,053
احتياطي المخاطر المصرفية	13,129	10,025
يطرح: 50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين	(2,232)	(2,118)
مجموع رأس المال الإضافي	8,653	11,317
مجموع رأس المال التنظيمي	247,272	226,776
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	1,455,943	1,391,205
نسبة كفاية رأس المال (%)	%16.98	%16.30
نسبة رأس المال الأساسي (%)	%16.39	%15.49

44- مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

الموجودات المالية / المطلوبات المالية	القيمة العادلة 31 كانون الأول 2014	مستوى القيمة العادلـــة	طـــريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	دينـــار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	4,791,339	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	64,560	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
المجموع	4,855,899				
عقود آجلة عملات أجنبية	752,075	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل					
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	38,346,292	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	9,081,934	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	47,428,226				
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	5,037,000	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	58,073,200	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة					
عقود آجلة عملات أجنبية	1,330	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة	1,330				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2014 .

ب – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

31 كانـــون الأول 2014	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلـــة
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة			
أرصدة لدى بنوك مركزية	197,637,411	197,642,308	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,319,866	205,546,538	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات أخرى	1,041,749,382	1,044,435,648	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	451,957,464	456,371,828	المستوى الثاني
موجودات أخرى	42,387,170	90,930,613	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**1,939,051,293**	**1,994,926,935**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	74,426,183	75,004,303	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,628,473,303	1,634,277,609	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	102,111,486	102,443,869	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	**1,805,010,972**	**1,811,725,781**	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

45- ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات	47,796,284	69,647,433
قبولات	14,407,378	22,187,936
كفالات :		
– دفع	30,256,171	29,665,333
– حسن تنفيذ	38,479,204	31,917,646
– أخرى	22,219,217	23,337,676
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	146,454,657	113,237,275
المجمـــوع	299,612,911	289,993,299

ب- التزامات تعاقدية:

	2014	2013
	دينـــار	دينـــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	993,604	449,283
عقود إيجار تشغيلية وأسمالية	231,913	278,345
* المجمـــوع	1,225,517	727,628

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.

46- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات ، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 50,347,871 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 (50,364,846 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 346,923 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 610,523 دينار كما في نهاية السنة السابقة) ، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

47- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم الماليـة الموحدة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـة المحاسبيـة للمعامـلات والترتيبات المستقبليـة:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32): عرض الادوات المالية – التقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.	توضح هذه التعديلات المتطلبات المتعلقة بالتقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتحديدا معنى الحقوق القانونية الملزمة للتقاص، التحقق والتسوية في نفس الوقت.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36): التدني في الموجودات – الافصاحات حول المبلغ القابل للاسترداد للموجودات غير المالية.	تلغي هذه التعديلات متطلبات الافصاح عن المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد والتي وزعت الشهرة او الموجودات غير الملموسة ذات العمر الزمني غير المحدد بناءا عليها في حالة عدم وجود تدني أو عدم استعادة قيمة التدني لوحدة توليد النقد المتعلقة بها. كما قدمت هذه التعديلات متطلبات إفصاح إضافية والتي تكون ملائمة عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد للأصل او لوحدة توليد النقد يقاس بالقيمة العادلة مطروحا منه تكاليف الاستبعاد.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية: الاعتراف والقياس –تبادل المشتقات ومحاسبة التحوط.	جاءت هذه التعديلات للتخفيف من متطلبات التوقف عن محاسبة التحوط عندما تكون المشتقة المالية والمحددة كأداة تحوط قد تم استبدالها ضمن ظروف معينة، كما وضحت هذه التعديلات أن أي تغير في القيمة العادلة للمشتقة المالية المحددة كأداة تحوط الناشئ عن التبادل يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم وقياس فعالية التحوط.
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) و (12) –القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة والمتعلقة بالمنشآت الاستثمارية.	تتعلق التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) بتعريف المنشآت الاستثمارية، وتتطلب تلك التعديلات من المنشآت التي ينطبق عليها تعريف المنشآت الاستثمارية عدم توحيد اعمال الشركات التابعة لها والاعتراف بها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في قوائمها المالية المنفصلة والموحدة. ونتيجة لذلك تم إضافة بعض التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (27) للتعريف بمتطلبات الافصاح الجديدة لتلك المنشآت الاستثمارية.

ب- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يقم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء.	أول كانون الثاني 2017
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية (2014): صدرت النسخة النهائية لهذا المعيار في شهر تموز 2014 وطرحت ما يلي: 1. تصنيف جديد لأدوات الدين المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها مع إمكانية البيع، حيث يتم تصنيفها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. 2. تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية وذلك من خلال ثلاثة مراحل تبدأ بتحديد خسارة التدني المتوقعة خلال الاثني عشر شهرا التالية لتاريخ الاعتراف المبدئي بالتسهيلات الائتمانية ومن ثم تحديد خسارة التدني في حال زيادة مخاطر التسهيلات الائتمانية بشكل جوهري وقبل ان تصبح هذه التسهيلات غير عاملة والمرحلة الأخيرة عندما تصبح التسهيلات الائتمانية غير عاملة بشكل فعلي.	أول كانون الثاني 2018

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): محاسبة شراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41): الزراعة – النباتات المنتجة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الأرباح او الخسائر الناجمة عن بيع الأصول او المساهمة بها بين المستثمر وشركاته التابعة او استثماراته المشتركة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): السماح للمنشآت بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة اما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) او باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الجوانب الخاصة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): المعوقات التي تواجه معدي القوائم المالية الذين يستخدمون تقديراتهم عند اعداد التقارير المالية الخاصة بهم.	أول كانون الثاني 2016
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام 2012-2014.	أول تموز 2016
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام 2010-2012 والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (2) و(3) و(8) و (13) ومعايير المحاسبة الدولية ارقام (16) و(24) و(38).	أول تموز 2014
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام 2011-2013 والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (1) و(3) و(13) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (40).	أول تموز 2014
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين توضح كيفية الاعتراف بمساهمة الموظفين او الأطراف الخارجية المرتبطة بالخدمة من حيث توزيعها على مدة الخدمة.	أول تموز 2014

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ، حيث تتوقع الادارة ان يتم تطبيقهما في القوائم المالية الموحدة للبنك خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الاول من كانون الثاني 2017 والاول من كانون الثاني 2018 على التوالي، علما بأنه قد يكون لهما اثر جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالايرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للبنك، الا انه من غير العملي ان يتم تقدير اثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الادارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق هاذين المعيارين على القوائم المالية الموحدة للبنك.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

2014

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2014

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافة إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 69 فرعاً و11 مكتباً للصرافة في الأردن و15 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,838 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	865	فرع دير أبي سعيد	7	فرع البيادر	9	فرع عبدون	10
الإدارة الإقليمية	155	فرع صويلح	10	فرع المنطقة الصناعية/ البيادر	7	فرع ش. الحرية/ المقابلين	9
فرع الشميساني	19	فرع الفحيص	9	فرع المفرق	11	فرع الرونق	9
فرع عمّان	6	فرع أبو نصير	9	فرع الأزرق الشمالي	7	فرع المدينة الرياضية	8
فرع الكرك	8	فرع مأدبا	10	فرع جبل اللويبدة	8	فرع تاج مول	12
فرع إربد	17	فرع الدوار الأول	11	فرع طارق	10	فرع الهاشمي الشمالي	8
فرع ش. الحصن	9	فرع المطار	4	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	8	فرع رام الله	25
فرع ش. إيدون	9	فرع ش. حكما/ إربد	8	فرع مرج الحمام	8	فرع الخليل	19
فرع معان	7	فرع الزرقاء	9	فرع الجيزة	9	فرع جنين	20
فرع الرمثا	9	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	10	فرع رأس العين	7	فرع نابلس	23
فرع الطرة	5	فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع ضاحية الياسمين	11	فرع غزة	16
فرع السلط	9	فرع الشونة الشمالية	7	فرع الصويفية	11	فرع الرام	9
فرع جرش	10	فرع كفرنجة	5	فرع الوحدات	10	فرع العيزرية	7
فرع المحطة	8	فرع القويسمة	10	فرع الجبل الشمالي	8	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	5
فرع ش. اليرموك/ النصر	7	فرع الدوار الثالث	8	فرع درة خلدا	12		
فرع ماركا	11	فرع ش. مكة	11	فرع الرصيفة	8	فرع بيت لحم	10
فرع عجلون	10	فرع الجامعة الأردنية	8	فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي	9	فرع طولكرم	9
فرع جبل الحسين	14	فرع ش. الثلاثين/ إربد	10			فرع عرابة	3
فرع الخالدي	8	فرع النزهة	8	فرع أبو علندا	10	فرع قباطية	6
فرع الجبيهة	12	فرع الجاردنز	17	فرع خلدا	9	فرع رفيديا	6
فرع السوق التجاري	9	فرع ش. المدينة المنورة	10	فرع سيتي مول	12	فرع النصر	11
فرع وادي السير	6	فرع العقبة	12	فرع الرابية	9	فرع الإرسال	6

ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

335.7 مليون دينار كما في 2014/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك:

أ. بنك الأردن - سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مَغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	%49
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص. ب. 8058 دمشق – سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2317267
عدد الموظفين	197 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	**فرع ش. بغداد** دمشق – ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2317730 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 12 **فرع أبو رمانة** دمشق – أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 فاكس: 00963-11-3354506 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 12 **فرع العباسيين** دمشق – ساحة العباسيين – بجانب صيدلية فادي عبد النور هاتف: 00963-11-4438261 فاكس: 00963-11-4438267 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 **فرع جرمانا** ريف دمشق– جرمانا – ساحة السيد الرئيس هاتف: 00963-11-56393960 فاكس: 00963-11-22911231 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 5 **فرع حرستا** (مغلق مؤقتاً) ريف دمشق – حرستا – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع صحنايا** (مغلق مؤقتاً) ريف دمشق – أوتستراد درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963 - 11 - 63900333 فاكس: 00963 - 11 - 8140614 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع ش. الفيصل/ حلب** حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 **فرع البارون/ حلب** حلب – ش. البارون – مقابل سينما أوغاريت هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 5 **فرع العزيزية/ حلب** حلب – العزيزية – ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 فاكس: 00963-21-2125672 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 **فرع الحمدانية/ حلب** (مغلق مؤقتاً) حلب – الحمدانية – فندق المارتيني هاتف: 00963-21-5120153 فاكس: 00963-21-5120156 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد **فرع اللاذقية** اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457623 فاكس: 00963-41-456768 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 **فرع حمص** حمص– دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2231432 فاكس: 00963-31-2231439 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 **فرع طرطوس** طرطوس – ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 فاكس: 00963-43-313793 ص. ب. 8058 دمشق– سورية عدد موظفي الفرع: 6
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / بنك الأردن – سورية

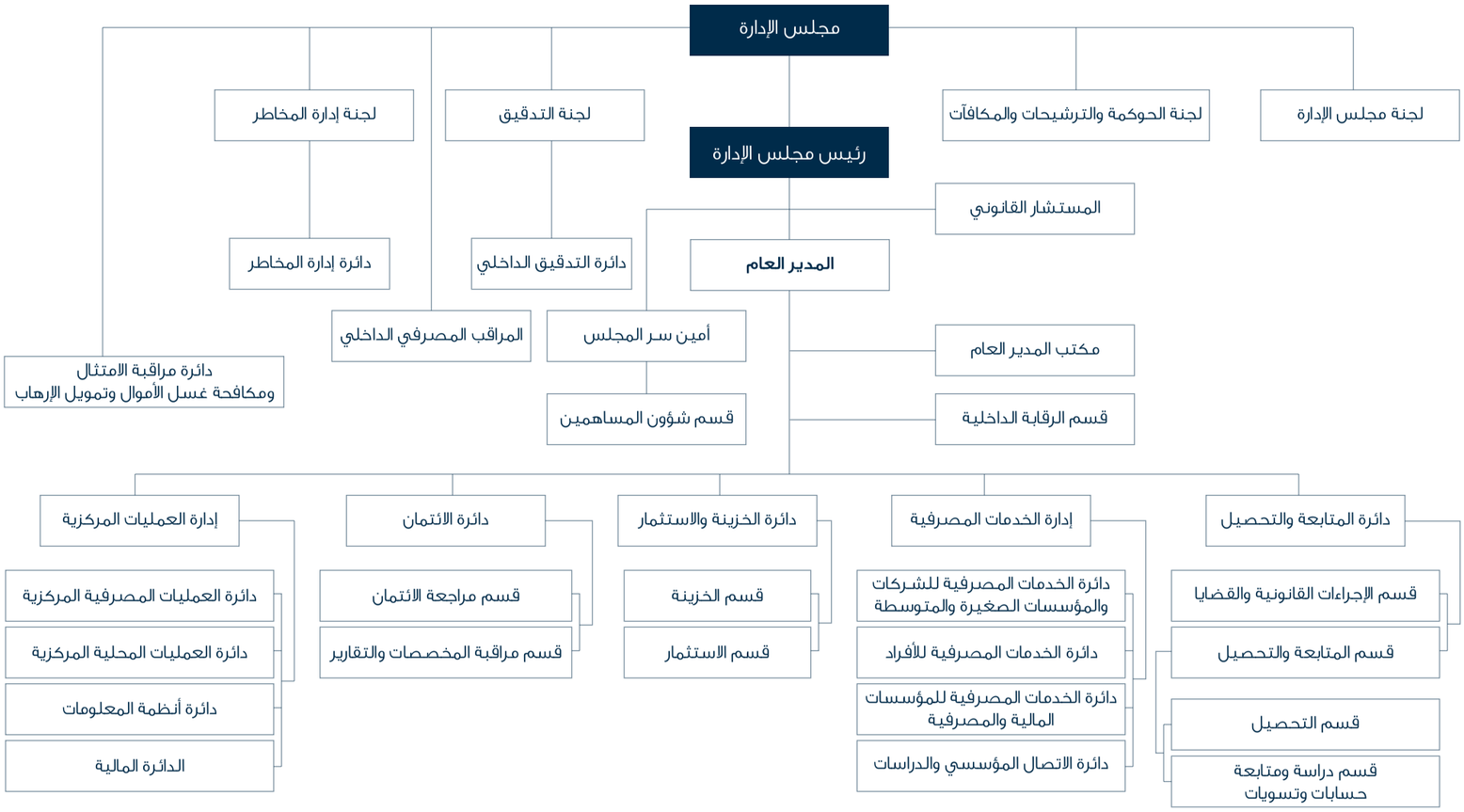

ب. شركة الأردن للتأجير التمويلي المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	10,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان – ش. مكة – بناية رقم: 165 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542695 فاكس: 5542698
عدد الموظفين	4 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي

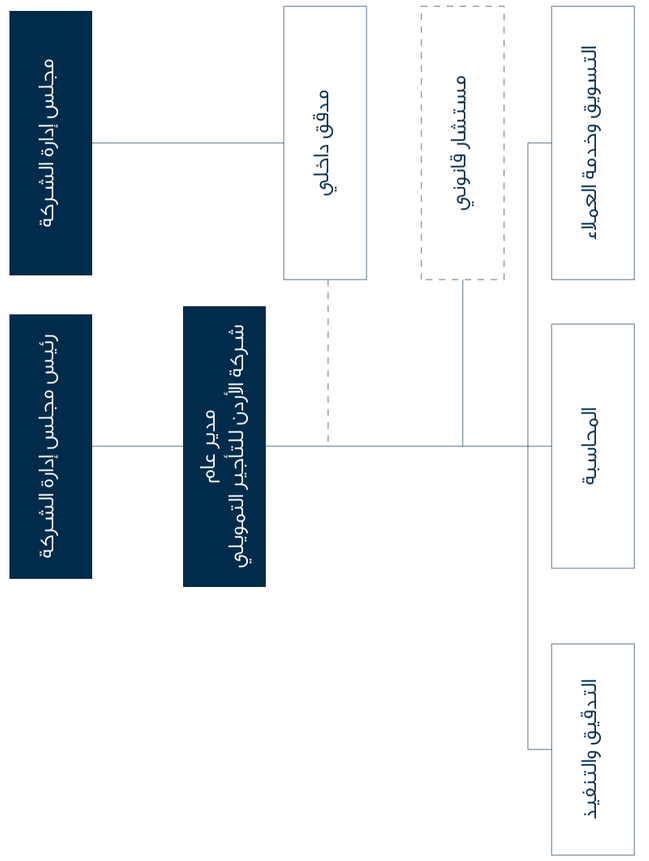

ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان – الشميساني – ملتقى ش. الشريف عبدالحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص.ب. 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوّق للاستثمارات المالية

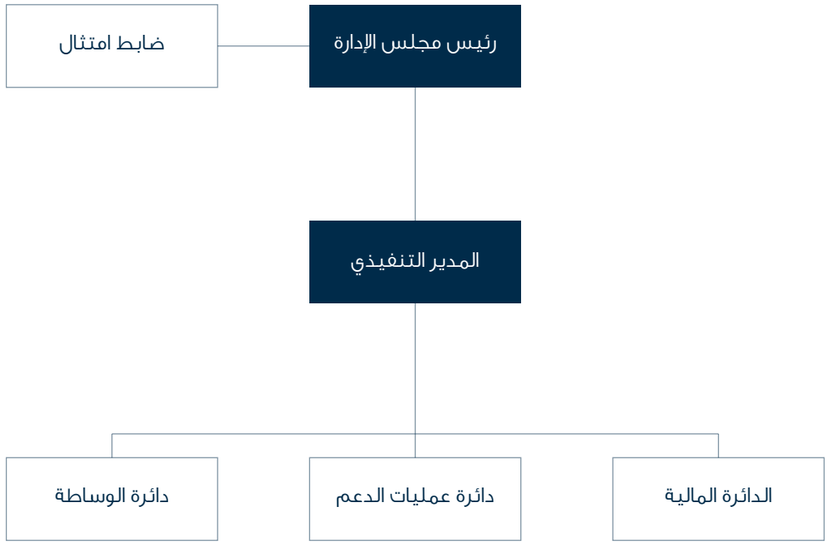

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 **تاريخ التعيين:** 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14 **طبيعة العضوية:** تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 – كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 – كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 – شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ رام الله – فلسطين.
- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1935/2/5 **تاريخ العضوية:** 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندر بلت / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية / لبنان.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمّان من سنة 2000 – 2004.
- مدير عام للبنك الأهلي الأردني من سنة 1976 – 1997.
- مدير عام للشركة الوطنية العقارية/ الكويت من سنة 1974 – 1976.
- نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني من سنة 1971 – 1974.
- مدير عام لدائرة الاستيراد والتصدير والتموين/ الحكومة الأردنية من سنة 1969 – 1970.
- رئيس دائرة التخطيط في مجلس الإعمار الأردني من سنة 1961 – 1969.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمّان.
- عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
- عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
- عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
- عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
- عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 **تاريخ العضوية:** 2005/2/17

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.

الخبرات العملية:

- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية / جدة اعتباراً من 2009/9/6.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 – 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 – 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 – أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 – نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة النقليات السياحية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي وشركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة 17 سنةً في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون أليطاليا / الأردن من سنة 1979 - 2004.
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة النقليات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 – 1999.
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي /غير مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.

الخبرات العملية:

- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفربول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 – 2000 على فترات.
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1956/12/13 **تاريخ العضوية:** 2008/10/22

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية / مصر.

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1951/1/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان سنة 1973.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات / ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية / ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهرين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من سنة 1994 - 1999.
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية للتجارة منذ سنة 1993.
- مؤسس وشريك في شركة شمعون وكاليس للتجارة من سنة 1981 - 1993.
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من سنة 1978 - 1981.
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من سنة 1973 - 1978.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي الدولي للتأمين.
- عضو مجلس إدارة في مستشفى عمان الجراحي.

السـيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي

عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 – 2009/12/31.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 – كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 – أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 – أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 – تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس أمناء جامعة مؤته منذ تشرين الثاني 2014.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 – آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 – شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 – أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 – تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمّان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي / بريطانيا.

الخبرات العملية:

- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من سنة 2004 – 2006.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا.
- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللويبدة للمطاعم السياحية.
- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة

تاريخ الميلاد: 1960/5/1 **تاريخ العضوية:** 2009/3/7

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:

- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن سنة 2007.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكترروميكانيكية – رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة سنة 2006.
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر سنة 2001.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن منذ سنة 1994 – 1997.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية – الأردن من كانون ثاني 2004 – تموز 2004.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 – 1990.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي – فلسطين.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:

- شركة الصقر للتأمين.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:

- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 سنةً في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:

- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1968/12/16 **تاريخ العضوية:** 2011/6/16

طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل

الشهادات العلمية:

- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:

- يزاول مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد نقولا يوسف نقولا بهو
مساعد المدير العام التنفيذي /إدارة قطاع الأعمال

تاريخ الميلاد: 1965/7/17 **تاريخ التعيين:** 2005/5/3

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة UK / Durham University.
- بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.
- دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام التنفيذي/إدراة قطاع الأعمال منذ2014/12/7 ولغاية تاريخه.
- مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن من 2013/3/1 – 2014/12/6.
- مساعداً للمدير العام/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في البنك منذ 2005/5/3 - 2013/2/28.
- عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من 1983 – 2005.
- عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.
- عضو مجلس إدارة في شركة تفوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة في شركة النقليات السياحية الأردنية (جت).

السيد صالح رجب عليان حماد
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 **تاريخ التعيين:** 1994/12/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام/إدارة قطاع الامتثال والمخاطر منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/دائرة الامتثال والمخاطر منذ 2009/1/1 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 – 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.
- حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.
- مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمان من 1987/11/1 – 1994/11/30.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية م.ع.م.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي
مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات

تاريخ الميلاد: 1962/4/25 **تاريخ التعيين:** 2014/4/9

الشهادات العلمية:
- دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير أنظمة هندسة اقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد / الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت / الكويت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / دائرة الأسواق العالمية من 2014/4/9 – 2014/12/14.
- مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.
- مساعد مدير عام / عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.
- مساعد مدير عام / أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.
- شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988– 2004.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 **تاريخ التعيين كمستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية:** 1994/4/10

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 ولغاية تاريخه.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوَّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.

السيدة رباب جميل سعيد عبادي
المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية
قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية

تاريخ الميلاد: 1963/12/10 **تاريخ التعيين:** 2009/9/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2003 من جامعة Coventry/ بريطانيا.
- بكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة 1987 من جامعة بغداد/ العراق.

الخبرات العملية:
- قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية في بنك الأردن من 2014/8/25 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من 2009/9/1 – ولغاية تاريخه.
- رئيسة الموارد البشرية في منطقة البحرين ومصر في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة 2006/9 – 2009/8.
- رئيسة الموارد البشرية لمنطقة الأردن ولبنان في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة 2004/9 – 2006/8.
- عملت لدى شركة Great Plains في الشرق الأوسط في عدة وظائف من ضمنها – مديرة منتج الموارد البشرية – من 2000/10 – 2002/8.
- عملت مسؤولة في الموارد البشرية في الجامعة الأمريكية – الشارقة في الفترة 1999/7 – 2000/10.
- عملت ضابط ائتمان في بنك الاتحاد في الفترة 1996/9 – 1999/5.
- عملت ضابط ائتمان لدى بنك الإنماء الصناعي في الفترة 1991/4 – 1996/8.
- عملت مهندسة موقع في شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة في الفترة 1988/11 – 1990/11.

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور
المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9 **تاريخ التعيين:** 1994/11/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:
- المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/24 – 2009/1/10.
- مدير فرع عمّان في بنك الأردن من 2006/4/25 - 2007/12/23.
- مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 - 2006/4/25.
- مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمّان من 1987/1/1 - 1994/10/30.
- خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.
- محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.
- حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي بالوكالة/ إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4 تاريخ التعيين: 1992/1/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت/ فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير الإقليمي بالوكالة/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 ولغاية تاريخه.
- مساعد مدير إقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/3 – 2014/3/12.
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/12 – 2012/7/3.
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/1 – 2010/8/12.
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1.
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/26 – 1999/5/1.
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / دائرة الائتمان

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 تاريخ التعيين: 2007/10/28

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الاردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن من نيسان 2013 – 2014/12/14.
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن من تشرين الثاني 2007 – نيسان 2013.
- مدير مراجعة الائتمان (الاقراض المتخصص) في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من حزيران 2005 – تشرين الاول 2007.
- رئيس الفريق / دائرة الائتمان التجاري في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من تشرين الاول 2004 – حزيران 2005
- مدير الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من أيلول 2003 – تشرين الاول 2004.
- مدير حسابات الشركات في البنك التجاري الأردني من تشرين الاول 2002 – ايلول 2003.
- مدير علاقة الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من سنة 1992 – 2002/10.

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات
مدير دائرة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1972/12/20 تاريخ التعيين: 1998/3/1

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية/ الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 – 2005/11/27.
- مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/1 – 2005/6/13.
- مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 – 2005/5/31.
- مسؤول ثاني في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 – 2004/8/28.
- مراقب في إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 – 2003/11/12.
- مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 – 2002/10/8.
- مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمّان من سنة 1994 – 1998.

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13 تاريخ التعيين: 2007/6/6

الشهادات العلمية:
- بكالوريس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية/ الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة والإستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 ولغاية تاريخه.
- كبير متداولي دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2007 – شباط 2014.
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمّان من سنة 2002 – 2007.

الفاضلة شيرين أحمد هويمل كريشان
مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات

تاريخ الميلاد: 1981/7/26 تاريخ التعيين: 2010/9/21

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم مالية سنة 2001 من جامعة العلوم التطبيقية/الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات في بنك الأردن منذ 2014/1/19 ولغاية تاريخه.
- مسؤول وحدة مخاطر السوق في بنك الأردن من سنة 2010 – 2014/1/18.
- مسؤول وحدة مخاطر السوق في البنك التجاري الأردني من سنة 2008 – 2010.
- مسؤول الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك التجاري الأردني من سنة 2007 – 2008.
- موظف مكافحة غسل الأموال في البنك التجاري الأردني من سنة 2005 – 2007.
- محلل مالي في البنك التجاري الأردني من سنة 2004 – 2005.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- تحليل مالي ومحاسبة في شركة خاصة في الرياض / المملكة العربية السعودية من سنة 2001 – 2004.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2011/1/16

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية/الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2014/6/1 ولغاية تاريخه.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من سنة 2011 – 2014/5/31.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من 2009 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2009.

4. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 1% لسنة 2014 والمقارنة مع السنة السابقة 2013 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2014	النسبة 2014	عدد الأسهم 2013	النسبة 2013	المستفيد النهائي من الأسهم 2014	حالة الأسهم 2014*
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	أردنية	36,286,204	%23.40	36,286,204	%23.40	نفسه	مرهونة جزئياً (12,095,293)
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	أردنية	19,958,077	%12.87	19,958,077	%12.87	توفيق شاكر فاخوري نعمت توفيق فاخوري	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	أردنية	15,328,427	%9.88	15,328,427	%9.88	ليث بن غيث بن رشاد فرعون ديما بنت غيث بن رشاد فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون لانا بنت غيث بن رشاد فرعون	-
شركة العراقة للاستثمارات المتعددة	أردنية	9,489,347	%6.12	9,489,347	%6.12	وليد توفيق شاكر فاخوري سامر توفيق شاكر فاخوري	-
المصرف الليبي الخارجي	ليبية	7,050,000	%4.55	7,050,000	%4.55	–	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	سعودية	6,230,027	%4.02	6,230,027	%4.02	نفسه	-
السيد رفيق بن محمد بن رشيد عبد القادر	سعودية	4,947,140	%3.19	4,947,140	%3.19	نفسه	-
الفاضلة عواطف محمد ذيب المصري	أردنية	4,345,721	%2.80	4,345,721	%2.80	نفسه	-
السيد قاسم عبدول ارشيد ارشيد	اسبانية	3,373,227	%2.17	7,149,588	%4.61	نفسه	مرهونة جزئياً (3,372,917)
السيد حسني جلال حسني الكردي	أردنية	3,035,814	%1.96	3,035,814	%1.96	نفسه	-
البنك التجاري الأردني	أردنية	2,136,361	%1.38	5,699	-	–	-
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	أردنية	1,898,325	%1.22	1,849,052	%1.19	وليد توفيق شاكر فاخوري سامر توفيق شاكر فاخوري	-

*حالة الأسهم 2014 (مرهونة كلياً أو جزئياً)

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2014 (صفحة 20).

6. درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الشرق العربي للتأمين	%11.3

لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. – لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
– لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. – لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
– يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
– لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
– ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 158).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) (صفحة 107).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 108).
– ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 109).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن – سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوّق للاستثمارات المالية
دكتوراه	3	-	-	-
ماجستير	91	8	-	4
دبلوم عالي	8	1	-	-
بكالوريوس	1,219	135	2	3
دبلوم	266	32	-	-
ثانوية عامة	80	13	1	1
دون الثانوية	171	8	1	-
المجموع	**1,838**	**197**	**4**	**8**

ج- برامج التدريب لسنة 2014 تفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التدريب في البنك)	424	8,922
الدورات الخارجية	59	104
المجموع	**483**	**9,026**

مجالات الدورات التدريبية تفاصيلها كما يلي:		
الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
بنكية/مصرفية	202	3,464
إدارة المخاطر والامتثال	88	2,135
مهارات سلوكية/إدارية	66	1,182
التسويق ومهارات البيع	72	1,462
حاسوبية	6	13
لغات	9	11
مالية وتدقيق	5	9
أخرى	35	750
المجموع	**483**	**9,026**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 135)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية بالبنك.

- مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

- مخاطر الامتثال:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

- مخاطر السوق:

هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، وحيازة المراكز غير المغطاة.

- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

- مخاطر العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

- مخاطر أسعار الأسهم:

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2014:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 19)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2014.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2014 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2010 - 2014:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2010 - 2014)							المبلغ بآلاف الدنانير
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2010	214,408	21,351	45,427	16,500	%15	45,100	2.96
2011	259,194	18,114	49,674	23,265	%15	-	2.05
2012	276,510	14,267	46,222	23,265	%15	-	2.30
2013	316,986	4,506	50,204	23,265	%15	-	2.50
2014	335,746	4,116	59,999	31,020	%20	-	2.65

2010	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 41% من رأس المال بتاريخ 2011/4/6

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2014:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2014	2013
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%14.44	%13.73
2	العائد على رأس المال	%30.39	%26.3
3	العائد على متوسط الموجودات	%2.21	%1.99
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	24,388 دينار	20,573 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.76	%5.77
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.41	%1.56
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.34	%4.20
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%7.21	%8.72

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2015 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	139,017
بنك الأردن – سورية	27,178
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,246
شركة الأردن للتأجير التمويلي	3,497
المجموع	**174,938**

كما بلغت أتعاب تقييم خطة استمرارية العمل المدفوعة لمدققي حسابات بنك الأردن- فروع الأردن 10,005 ديناراً أردنياً وفقاً لمتطلبات السلطة الرقابية.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2014	عدد الأسهم 2013
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	أردنية	7,050	7,050
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,496	5,979
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,473	5,979
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,334	5,979
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	1,456	1,072
تماره شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	2,838	2,725
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	91,031	91,031
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,196	8,196
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	286	286
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	19,983	19,883
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	35,303	35,243
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	7,505	7,445
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,489	6,389
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	950,000	950,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	205,000	203,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	107,050	107,050
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	39,347	39,347
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	228,775
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	493,308	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	316,414	316,414
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	14,100	25,847
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,958,077	19,958,077
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,197	8,197
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	15,328,427	15,328,427
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2014	عدد الأسهم 2013
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة قطاع الأعمال	أردنية	110,000	110,000
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	23,755	18,755
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	4	4
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	23,655	18,741
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	86,600	84,600
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية	أردنية	7,180	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	24,000	20,000
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الاقليمي بالوكالة/ ادارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان	أردنية	10,230	5,730
السيدة نداء حسن محمد أبو زهرة	الزوجة	أردنية	4,000	-
السيد ضمام محمد عبد القادر خريسات	مدير دائرة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة شيرين أحمد هويمل كريشان	مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان لغاية 2014/12/17	أردنية	-	-
السيد جونى سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين لغاية 2014/3/13	أردنية	-	-
السيد نبيل محمود يوسف خليفة	مدير الدائرة المالية لغاية 2014/8/24	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2014 و2013:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2014	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2013
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	2,983	2,483
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة	شركة ألفا للتعدين والتكنولوجيا	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاه/ محامون	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2014:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	501,173	30,000	319,388	850,561
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة	-	30,000	5,000	35,000
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	-	30,000	5,000	35,000
المجموع		**501,173**	**330,000**	**369,388**	**1,200,561**

يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2014:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبدل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة قطاع الأعمال	217,493	78,752	-	296,245
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	92,336	30,089	18,000	140,425
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	50,901	-	-	50,901
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	163,635	59,489	-	223,124
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية	87,814	23,734	-	111,548
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المديرالتنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	64,219	17,683	-	81,902
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الاقليمي بالوكالة/ ادارة فروع فلسطين	71,718	1,847	-	73,565
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان	75,869	19,651	-	95,520
السيد ضمام محمد عبد القادر خريسات	مدير دائرة العمليات المركزية	49,249	11,262	-	60,511
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	36,083	3,527	-	39,610
الفاضلة شيرين أحمد هويمل كريشان	مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات	25,544	4,870	-	30,414
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	22,867	4,642	-	27,509
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان لغاية 2014/12/17	81,054	12,008	-	93,062
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين لغاية 2014/3/13	17,130	-	-	17,130
السيد نبيل محمود يوسف خليفة	مدير الدائرة المالية لغاية 2014/8/24	24,917	8,941	-	33,858
المجموع		**1,080,829**	**276,495**	**18,000**	**1,375,324**

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 358.7 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
مبادرة بنك الأردن التعليمية / اتفاقية الشراكة مع " حكايات سمسم"	53,526
تبرع المتحف الوطني للأطفال	51,699
الخدمات الطبية الملكية	50,000
منحة دراسية لطالب في كنجز أكاديمي	28,360
مديرية القضاء العسكري	15,000
ائتلاف البركة للجمعيات الخيرية	13,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	79,656
دعم التعليم	11,565
دعم الأنشطة الثقافية	23,045
دعم الأنشطة البيئية	10,000
دعم الأنشطة الرياضية	5,400
متفرقات	17,400
المجموع	**358,651**

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تفوّق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمّان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (39) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة:

استمر البنك في خدمة الانشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تُعنى بهذا الجانب، حيث قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال المساهمة بحملة القافلة الخضراء بما يسهم بزيادة الرقعة الخضراء في الأردن ومكافحة التصحر، كما قدم دعمه للجمعية الوطنية للمحافظة على البتراء من خلال دعم حفل موسيقى للبتراء وذلك للمحافظة على الارث الحضاري والتاريخي للأردن.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

لطالما كان بنك الأردن مؤسسة رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث ساهم واشترك بنجاح عبر السنوات في تطوير عدة نواح في المجتمع كالتعليم والرياضة والفنون والثقافة والأنشطة الإنسانية من خلال دعم ورعاية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على اختلاف نشاطاتها. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمسم". كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة السادسة على التوالي، وذلك من خلال الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. بالإضافة إلى تقديم منحة دراسية لطالب في مدرسة king's Academy، كما قام البنك بتجديد تعاونه مع مؤسسة إنقاذ الطفل وتقديم الدعم للجامعة الأردنية لإقامة المؤتمر الاقليمي (الربيع العربي: الانعكاسات والتحديات). وفي سياق تركيزه على المساهمة في دعم الرعاية الصحية في الاردن فقد قام البنك بدعم الخدمات الطبية الملكية، جمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي، وجمعية رعاية الأطفال المعاقين حركياً، بالإضافة إلى تقديم الدعم للجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين. كما استمر البنك بالإهتمام بفعاليات المجتمع الأردني من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية على مدار السنة.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2014

البيانات المالية السنوية 2014 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2013، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 40).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2014 (صفحة 39).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2015.

2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2014 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعّال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقليات العامة*	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية*	عضو مجلس إدارة	

*نظراً لارتباط السادة هيثم محمد سميح بركات وعمار محمود أبو ناموس بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمينها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2014، فإن تواقيعهم لم تظهر في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2014.

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري

المدير المالي
القائم بأعمال الدائرة المالية
رباب جميل سعيد عبادي

الحاكمية المؤسسية

التزام البنك بدليل الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافةً لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي. هذا ويتضمن التقرير دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بالإضافة لتقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببنود الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

1. الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.
4. إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).
5. يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.
6. يضطلع الرئيس بما يلي:
   - إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
   - خلق ثقافة –خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
   - التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
   - التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

استمرارًا لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استنادًا لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه إلا أن نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل وفقاً للبند (4) أعلاه من متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية منوطة بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2014 (8) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	8	281,683
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب الرئيس	7	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً	3	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	8	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً	5	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	8	
السيد" شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	6	41,831
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	3	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	6	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	6	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً	2	
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	8	

لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية، ولجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.

لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف لجنة التدقيق من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	رئيساً	9
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	4
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	9
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	9

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (9) مرات.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	5
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	5
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	5
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	4
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً	1
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (5) مرات.

لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	6
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	6
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	3
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	6

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (6) مرات.

اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً	42
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً	24
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	48
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	45
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	11
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً	2
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		49

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (49) مرة.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	رئيساً	10
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	10
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً	9
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	10

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (10) مرات.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناء عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك وسياسة تعارض المصالح بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص. والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1. **التدقيق الداخلي:**

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ. إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب. إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

ج. تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ. تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفد الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، عمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.

ط. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ي. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ك. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ل. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2. التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات/دائرة ائتمان SME ودائرة ائتمان الأفراد، ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.
هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التاليـة:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج. تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4. الامتثال (Compliance):

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

جـ. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلّة ذات علاقة.

د. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

هـ. تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

5. التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، ويعمل كذلك على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك مَعنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح لوحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

دليل الحاكمية المؤسسية
(التحكّم المؤسسي)

المحتويات

– المقدمة	140
– منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية	141
– نطاق الحاكمية المؤسسية	141
– المحور الأول – مجلس الإدارة	141
1- مبادئ عامة	141
2- مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة	142
3- تشكيلة مجلس الإدارة	142
4- رئيس مجلس الإدارة	142
5- مجلس الإدارة	143
6- لجان المجلس • لجنة التدقيق • لجنة الترشيحات والمكافآت • لجنة إدارة المخاطر • اللجنة التنفيذية • لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية	143
7- اجتماعات المجلس	145
8- أمانة سر المجلس	145
9- تعارض المصالح	146
– علاقة مجلس الإدارة بالإدارة التنفيذية	146
– المحور الثاني – التخطيط ورسم السياسات	147
– المحور الثالث – البيئة الرقابية	147
1- التدقيق الداخلي	147
2- التدقيق الخارجي	148
3- إدارة المخاطر	148
4- الامتثال	149
5- التقارير المالية	149
6- السلوك المهني	149
– المحور الرابع – العلاقة مع المساهمين	149
– المحور الخامس – الشفافية والإفصاح	150
– إجراءات تطبيق ومراجعة وتطوير الدليل	151

المقدمة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوّق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبنى الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم، نتفوّق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك من مساهمين، مودعين، متعاملين، موظفي البنك وكافة السلطات الرقابية، ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن، قد أخذ على نفسه التزاماً أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة، بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم، يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي، ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفّز، نعظّم قيمة العمل المؤسسي، ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته، والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية، فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة، مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

ومن هنا، فإن مجلس إدارة بنك الأردن سيعمل على الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية الذي يحدد وبشكل واضح الإطار العام كأساس للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في كافة نشاطات البنك ومجلس الإدارة في وضعه لهذا الدليل، وفي بداية المرحلة التطبيقية لتنفيذه يرحب بأية إسهامات في تطوير هذا الدليل من كافة الجهات ذات العلاقة بما يسهم في إغناء هذه الوثيقة والتي تعني الجميع، كما يرحب المجلس بملاحظات المهتمين في البنك والتي تسهم في تطويره، وسوف تلقى هذه الإسهامات والمشاركات كل العناية من مجلس الإدارة والذي يعتبر هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة بهدف مواكبة التغيرات في احتياجات وتوقعات بنك الأردن والسوق المصرفي أمراً في غاية الأهمية.

منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني. بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك، وكذلك يضع كلاً من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

وبناءً عليه يرتكز الدليل على المبادئ الإرشادية التالية:

1- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين، المودعين، المتعاملين وموظفي البنك، بالإضافة إلى السلطات الرقابية، وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.

2- الشفافية والإفصاح بشكل يمكّن كافة الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، بالإضافة إلى الالتزام بكافة متطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية بما في ذلك الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب.

3- التحديد الواضح والملزم للعلاقات ما بين مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، ومجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، بحيث تأخذ هذه العلاقات صفة المساءلة التي لا يجوز تجاوزها لأي سبب من الأسباب.

4- التحديد الواضح للمسؤوليات الممنوحة لمجلس الإدارة وتلك الممنوحة لإدارة البنك التنفيذية، بحيث تتضح خطوط الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات بشكل لا يقبل التأويل أو الالتباس.

نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكّم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

1- التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تندرج على النحو التالي:

أ- قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

ب- قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ج- قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

د- قانون سوق عمّان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

ه- دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) للبنوك الأردنية لعام 2007 الصادر عن البنك المركزي الأردني.

و- قانون التجارة الأردني.

ز- ملاحظات التدقيق الخارجي.

2- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله. وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً، ينتخبون من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري ولمدة أربع سنوات وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية والنظام الأساسي للبنك.

وفيما يلي شروط العضوية الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

1- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة آلاف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.

2- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور أو بأية جريمة أخرى مخلة بالآداب والأخلاق العامة أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية أو بالإفلاس ما لم يُردّ له اعتباره.

3- لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة الجمع بين تلك الوظيفة وعضوية مجلس الإدارة.

4- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً.

5- لا يجوز لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يقوموا بعمل منافس داخل الأردن.

1- مبادئ عامة

أ- يتولى مجلس إدارة البنك كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية.

ب- التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة.

ج- التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

د- يلتزم عضو المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه بموضوعية وحيادية مطلقة.

هـ- القيام برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية.

و- المصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإقرار الأنظمة والتعليمات.

ز- التأكد من مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين أو التعليمات الصادرة بمقتضاها.

ح- التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.

ط- التأكد من تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية.

2- مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

3- تشكيلة مجلس الإدارة

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

أ- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

ب- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

ج- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

د- يراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة؛ أن يضم أعضاء تنفيذيين (الأعضاء الذين يشغلون وظائف في البنك)، وأعضاء غير تنفيذيين (الأعضاء الذين لا يشغلون وظائف في البنك) وأن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين ثلاثة أعضاء مستقلون على الأقل.

هـ- يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأية اعتبارات أو أمور خارجية، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

- أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.
- أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس.
- أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه، وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.
- أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.
- أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال البنك أو يكون حليفاً لمساهم آخر.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.

4- رئيس مجلس الإدارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :

أ. الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

ب. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.

ج. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

د. إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).

هـ. يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.

و. يضطلع الرئيس بما يلي:

- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
- خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس – تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

5- مجلس الإدارة

- **المسؤوليات:**

إن واجب مجلس الإدارة الأساسي هو رسم السياسات ووضع الأهداف الاستراتيجية للبنك ضمن التشريعات والأنظمة المرعية بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين.
ويقوم مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أ- رسم الأهداف الاستراتيجية للبنك.
ب- فهم المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك واعتماد حدود مقبولة لهذه المخاطر والإشراف على الإدارة التنفيذية في البنك لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد وقياس وضبط ومراقبة هذه المخاطر.
ج- اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك وتشكيل اللجان وتفويض السلطات والصلاحيات.
د- اعتماد استراتيجيات البنك وخطط العمل التي تتماشى مع تلك الاستراتيجيات وإقرار موازنته السنوية وميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) والتأكد من مدى الالتزام بها.
هـ- المصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من مدى فعاليتها.
و- الاطلاع على تقارير السلطات الرقابية والتدقيق الخارجي والداخلي ومتابعة المخالفات والملاحظات الواردة فيها والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتصويبها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرارها، إضافة إلى أي تقارير أخرى تتعلق بالامتثال وإدارة المخاطر، وأي أمور أخرى ذات علاقة.
ز- ممارسة الصلاحيات التي تخرج عن صلاحيات الإدارة التنفيذية.
ح- تقييم أداء الإدارة التنفيذية بموجب نظام معدّ لهذه الغاية بحيث يتضمن مدى التزامها بسياسات المجلس ونجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المخطط لها ومعالجة الانحرافات. هذا بالإضافة لتحديد مكافآتها.
ط- الاطلاع بشكل دائم على آخر المستجدات والتطورات سواء داخل البنك أو القطاعات المصرفية المحلية والدولية.
ي- التأكد من عدم تضارب المصالح سواء من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.
ك- أية أمور أخرى أو مستجدات توكل للمجلس تنفيذاً لأحكام التشريعات المعمول بها في البنك.

6- لجان المجلس

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر، .... الخ. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس وعلى رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

أ- أهداف تشكيل اللجنة.
ب- صلاحية اللجنة.
ج- أسماء أعضاء اللجنة.
د- مهام اللجنة.
هـ- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.
و- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

لجنة التدقيق

تشكيل اللجنة:

تنفيذاً لأحكام قانون البنوك ينتخب المجلس لجنة تدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويراعي مجلس الإدارة في اختياره لأعضاء لجنة التدقيق أن يكون من بين أعضائها من هم حاصلون على مؤهلات علمية و/أو خبرة في مجالات الإدارة المالية، وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.

ويقرر المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

6- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
8- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).
9- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
10- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
11- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
12- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
13- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
14- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.
15- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
16- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.
17- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
18- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

لجنة الترشيحات والمكافآت

- **تشكيل اللجنة:**

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، على أن يكون أغلبهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

1- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
2- التقييم الموضوعي والدوري (سنوياً) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
3- التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.
4- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.
5- التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.
6- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.
7- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.
8- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.
9- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.
تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
3- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.
4- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
5- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
6- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

اللجنة التنفيذية

تتشكل اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويوكل إليها المهام التالية:

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تشكيل اللجنة:

لتنفيذ أحكام هذا الدليل تشكل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تسمى لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية تتألف من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين بالحد الأدنى.

تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية:

- إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- إعداد تقييم سنوي لمدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.

7- اجتماعات المجلس

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غياب الرئيس أو بناءً على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد، وفقاً للمعطيات التالية:

- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس، وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدوّن فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.

8- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك، وللمساهمين، وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس. وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه.

وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

أ- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس.

ب- توثيق الاجتماعات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.

ج- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.

د- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.

هـ- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.

و- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.

ز- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.

ح- تبليغ قرارات المجلس للإدارة التنفيذية.

9- تعارض المصالح

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد.

علاقة مجلس الإدارة بالإدارة التنفيذية

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية في إدارة الأعمال اليومية للبنك.

1- **اختيار الإدارة (التعيينات، الإحلال):**

أ - تعيين المدير العام

فيما يلي الخبرات والمؤهلات الواجب توفرها فيمن يعين مديراً عاماً للبنك أو يعين في أحد المراكز العليا:

- أن يكون حسن السيرة والسمعة.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.

هذا ويتم تقييم المدير العام من قبل المجلس سنوياً.

ب- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين المدير المالي (Chief Financial Officer) ومدير التدقيق الداخلي والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لدى كل منهما.

2- **مسؤوليات الإدارة التنفيذية:**

أ- إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

ب- إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

ج- إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

د- وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الادارة.

هـ- إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

و- وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

ز- تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

ح- تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

ط- وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

ي- تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

ك- تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

ل- صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

م- تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

ن- إعداد خطة إحلال Succession Plans للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة.

ص- أية أمور أخرى تناط بها من قبل مجلس الإدارة.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة، وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

1- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
2- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
3- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
4- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
5- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
6- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية .

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

1- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
6- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
   - مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
   - إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
   - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي موطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).
7- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
ب- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.

ج- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
د- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
هـ- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
و- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
ز- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
ح- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
ط- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ي- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
ك- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:

- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عين من أجلها.
- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر أو أية لجنة توكل إليها هذه المهام بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

بتنسيب من الإدارة التنفيذية يقرر مجلس الإدارة تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافآتها بشكل كاف، هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

1- إعداد سياسية الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى وكلما دعت الحاجة لذلك).
2- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
3- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
4- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
5- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

1- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
2- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
3- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
4- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني

1- تبنّى البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية.
وتضمن الميثاق المواضيع التالية :(قواعد عامة، واجبات ومسؤوليات الموظفين، التعامل مع العملاء، التوثيق ودقة السجلات، وسائل الإعلام، سلوكيات محظورة، تعارض المصالح، آلية التبليغات والتحقيقات، أمن المعلومات).

2- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:
أ- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجّدية.
ب- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
ج- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
د- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله، وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
هـ- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الادارة.
و- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:
- أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
- أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
ز- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

2- تزويد المساهمين بما يلي:
- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.
5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
6- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن. والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقه التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ، علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي، المساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
أ- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدّثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
ب- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
ج- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.

الإفصاح والشفافية

د- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

هـ- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص الرئيس التنفيذي/ المدير العام والمدير المالي (CFO).

و- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدّث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

6- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:

أ- دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك والتفاصيل السنوية لالتزامه ببنودها.

ب- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أو تنفيذياً أو غير تنفيذي، عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك وأي عمليات أخرى بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذوي الصلة به.

ج- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

د- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس.

هـ- ملخص عن سياسة المكافآت، وأعلى راتب تم دفعه للإدارة التنفيذية.

و- وصف لهيكل وأنشطة إدارة المخاطر.

ز- بيانات المساهمين الرئيسيين (مثل المساهم أو الجهات ذات العلاقة والتي تملك أو لها سيطرة على أكثر من 10 % من رأسمال البنك) مع تحديد (Ultimate beneficial owners) (وهم المساهمون الرئيسيون في الشركات التي تعتبر مساهماً رئيسياً في البنك)، إذا كان ذلك ضرورياً.

ح- ملخص للهيكل التنظيمي للبنك.

ط- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

إجراءات تطبيق ومراجعة وتطوير الدليل

1- التطبيق:

سيتم تطبيق دليل الحاكمية المؤسسية على مراحل وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:

- تقييم الوضع الحالي للبنك للوقوف على درجة استعداده لتطبيق هذه المعايير.
- تحديد الفجوة ما بين الوضع الحالي ومتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية.
- إعداد جدول زمني لتلبية هذه المتطلبات.
- إعداد آلية (Check List) للتأكد من مدى الالتزام بتطبيق البنود الواردة بالدليل وفحصها بشكل دوري (نصف سنوي).

2- المراجعة والتطوير:

تتم مراجعة وتطوير الدليل حسب الأسس التالية:

- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات، تعليمات جديدة من السلطات الرقابية...الخ).
- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية... الخ.

شبكة فروع بنك الأردن

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 56/ 2012 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال. هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (5692572 - 06)، أو الرقم المجاني (080022335).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
  - الفاكس 5600918 - 06.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - Call Center بعد أوقات العمل الرسمي.
- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتخذه في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2014 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات الإلكترونية، أسعار الفوائد والعمولات والرسوم، سلوك التعامل المهني، البطاقات الائتمانية والحوالات، العقود وشروط التعامل.

خدمات إلكترونية	أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	سلوك التعامل المهني	البطاقات الإئتمانية والحوالات	العقود وشروط التعامل	المجموع
65	199	316	93	304	977

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلّب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء... الخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان/ الشميساني

www.bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عمان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبدالله

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثنى بن حارثة

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. عبدالله غوشة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة / رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل

هاتف: 5510825 فاكس: 5510948 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة

هاتف: 5513208 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. ياجوز

هاتف: 05/3744038 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبدالله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420039 فاكس: 02/6420841 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ ش. الأمراء
هاتف: 02/6454973 فاكس: 02/6454053 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جرش/ ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6351453 فاكس: 02/6351433 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المفرق/ ش. الملك فيصل الأول/ رقم البناية: 17
هاتف: 02/6233317 فاكس: 02/6233316 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587177 فاكس: 02/6587377 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ ش. بغداد
هاتف: 05/3834308 فاكس: 05/3834307 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ ش. النزهة
هاتف: 03/2351043 فاكس: 03/2353451 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع معان/ ش. فلسطين
هاتف: 03/2132090 فاكس: 03/2131855 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع العقبة/ ش. الرشيد
هاتف: 03/2013118 فاكس: 03/2014733 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب حدود جابر/ القادمين
هاتف: 02/6254074

مكتب حدود جابر/ المغادرين
هاتف: 02/6254073

مكتب حدود الرمثا/ المسافرين
هاتف: 02/7382425

مكتب الرويشد/ الكرامة
هاتف: 02/6295320

مكتب العمري/ المسافرين
هاتف: 05/3838014

مكتب صالة القادمين والمغادرين/ ميناء العقبة
هاتف: 03/2022702

مكتب جسر الشيخ حسين/ المعبر الشمالي/ المغادرين والقادمين
هاتف: 02/6550473

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى القادمين
هاتف: 05/3581146 فاكس: 05/3581147

مكتب جسر الملك حسين/ مبنى المغادرين
هاتف: 05/3539138 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/ رام الله/ البيرة
هاتف: 0097022952703/2 فاكس: 0097022952705 ص. ب. 1328

فرع رام الله/ ش. المعارف
هاتف: 0097022958686 فاكس: 0097022958684 ص. ب. 1829

فرع نابلس/ ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120/5 فاكس: 0097092381126 ص. ب. 107

فرع جنين/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402 ص. ب. 183

مكتب بلدية جنين/ ش. نابلس
هاتف: 0097042505233 فاكس: 0097042505231 ص. ب. 183

فرع قباطية/ بلدة قباطية/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483 ص. ب. 183

فرع غزة/ ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341 ص. ب. 528

فرع النصر/ ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258 ص. ب. 528

فرع الخليل/ ش. الملك فيصل
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350 ص. ب. 494

فرع الرام/ القدس/ الرام
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842 ص. ب. 1328

فرع العيزرية/ القدس/ العيزرية
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245 ص. ب. 148

فرع المنطقة الصناعية/ رام الله/ ش. بيتونيا الرئيسي
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788 ص. ب. 1484

فرع طولكرم/ ش. نابلس
هاتف: 0097092687882 فاكس: 0097092687884 ص. ب. 18

فرع بيت لحم/ ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749938 فاكس: 0097022749941 ص. ب. 207

فرع عرابة/ ش. البلدية
هاتف: 0097042469444 فاكس: 0097042469442 ص. ب. 183

فرع رفيديا/ ش. الرئيسي
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747 ص. ب. 107

فرع الإرسال/ رام الله/ ش. الإرسال
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320 ص. ب. 1328

الهيكل التنظيمي/بنك الأردن – الإدارة العامة

- مجلس الإدارة
  - أمانة السر
  - لجنة الترشيحات والمكافآت
  - لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية
  - لجنة التدقيق
  - لجنة إدارة المخاطر والامتثال
  - اللجنة التنفيذية
- رئيس مجلس الإدارة / المدير العام
  - مستشار
  - دائرة التدقيق الداخلي
  - مساعد المدير العام/ إدارة قطاع العمليات
    - إدارة العمليات المركزية
      - دائرة عمليات الخزينة والحوالات المركزية
      - دائرة عمليات الودائع المركزية
      - دائرة تنفيذ القروض المركزية (الأفراد)
      - دائرة المقاصة المركزية والملفات
      - وحدة الحافظة اليومية
    - دائرة دعم الفروع
    - دائرة التنظيم
      - دائرة تنظم المعلومات الإدارية
      - الدائرة العقارية
    - دائرة الخدمات التجارية المركزية
      - دائرة الخدمات الإدارية والمرافق
      - دائرة الخدمات الهندسية
    - دائرة الأنظمة الآلية
      - دائرة عمليات البطاقات
    - دائرة تنفيذ الائتمان (الشركات والتجارية)
  - مساعد المدير العام/ إدارة قطاع التنفيذي/ إدارة قطاع الأعمال
    - إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
      - دائرة تنمية أعمال الشركات
      - دائرة الخزينة والاستثمار
      - دائرة الأسواق العالمية
      - دائرة التأجير التمويلي
      - دائرة تنمية أعمال التجارية
      - مراكز تنمية الأعمال التجارية
      - دائرة الأوراق المالية
      - دائرة التحصيل
      - وحدة البنوك المراسلة
    - فروع المبيعات والخدمات المصرفية للأفراد
      - دائرة الخدمات المصرفية للأفراد
    - دائرة مخاطر السوق والعمليات
      - دائرة مخاطر محافظ الائتمان
      - دائرة متابعة الائتمان
      - وحدة التأمين
    - دائرة الامتثال
    - دائرة الائتمان/الشركات
      - دائرة الائتمان/الفروع الخارجية
      - دائرة الائتمان/التجارية
      - دائرة الائتمان/الأفراد
    - إدارة الائتمان
      - دائرة الائتمان/الشركات
      - دائرة الائتمان/التجارية
      - دائرة الائتمان/الأفراد
  - مساعد المدير العام/ إدارة قطاع المخاطر
    - الدائرة المالية
    - دائرة الموارد البشرية
    - الدائرة القانونية
    - دائرة التخطيط والدراسات
    - الشركات التابعة والحليفة
    - لجان الإدارة العامة
    - الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين
    - التفرغ الخارجي